جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

الأمن البيئي واستدامة الرفاه دراسة حالة الدول الإسكندنافية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

بلقبلي سامي أيمن

إشراف الأستاذة:

سميرة شرايطية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلميّة	الجامعة	الصفة
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد–أ–	جامعة قالمة	رئيسًا
سميرة شرايطية	أستاذ محاضر –ب–	جامعة قالمة	مشرفًا ومقررًا
رابح زغوني	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قالمة	عضوا ممتحنًا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الشكر لله عزوجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة "د. شرايطية سميرة" على حسن إشرافها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة التي رافقتني خلال فترة إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.

وأشكر جميع أساتذتي بجامعة 8 ماي 1945 بقالمة الذين بذلوا قصارى جهدهم طيلة هذا المشوار الدراسي.

الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أوبعيد لكم مني كل التقدير.

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى شمعة حياتي أمي الحبيبة التي قدمت كل الدعم في حياتي، وكانت بجانبي طوال مشواري الدراسي, لك مني كل الحب والتقدير والامتنان.....

إلى أختي العزيزة التي شاركتني جميع لحظاتي، وكانت سندا لي.....

أهدي تحياتي إلى جميع زملائي من قسم العلوم السياسية و إلى كل الأحباب والأصدقاء دون إستثناء.

سامـي

خطة الدراسة

ملخص

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : الخريطة المفهومية للدراسة

المطلب الأول: الأمن البيئي والمفاهيم المرتبطة به

الفرع الأول: الأمن البيئي

الفرع الثاني: الحوكمة البيئية العالمية

الفرع الثالث: النظام الإيكولوجي

المطلب الثاني: الرفاه والمفاهيم المرتبطة به

الفرع الأول: الرفاه

الفرع الثاني: التنمية المستدامة

المبحث الثاني: التأسيس النظري للأمن البيئي

المطلب الأول : الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني

الفرع الأول: الأمن البيئي كقيمة عالمية

الفرع الثاني: تحليل الأمن البيئي وفق نظرية النظم

المطلب الثاني : الأمن البيئي كأحد قطاعات الأمن القومي

الفرع الأول: الرابط بين الأمن والبيئة

الفرع الثاني: الجيوبوليتيك والحروب على الموارد

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن من الأمن البيئي إلى الأمننة البيئية

المطلب الرابع: الأمن البيئي كقضية جندرية

الفرع الأول: الإيكولوجيا النسوية

الفرع الثاني: الإيكولوجيا الإجتماعية
المبحث الثالث : التأسيس النظري لدولة الرفاه
المطلب الأول : التصور الليبرالي
المطلب الثاني : التصور الإشتراكي حول دولة الرفاه
المطلب الثالث : التصور الماركسي
المطلب الرابع : التصور المحافظ
خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: الأنموذج الإسكندنافي: دراسة في تطور دولة وسياسات الرفاه
المبحث الأول : تطور الأنموذج الإسكندنافي
المطلب الأول: الخصائص الرئيسية للأنموذج الرفاهالإسكندنافي
الفرع الأول: الدولاتية
الفرع الثاني: الشمولية
الفرع الثالث: المساواة
المطلب الثاني: شروط صنع أنموذج الرفاهالإسكندنافي
الفرع الأول: النمو الإقتصادي والتحول الهيكلي
الفرع الثاني: الصراع الطبقي السلمي الديمقراطي
المبحث الثاني: تطور سياسات الرفاه في الدول الإسكندنافية
المطلب الأول: سياسات الظروف المتغيرة من تسعينات القرن العشرين
الفرع الأول: الهجرة الدولية والتغير الديموغرافي
الفرع الثاني: العولمة والتكامل الأوروبي
الفرع الثالث: التغيرات الإقتصادية
الفرع الرابع: التغيرات في الهيكل الطبقي
المطلب الثاني: سياسات دول الرفاهية الإسكندنافية في بداية القرن الحادي والعشرين

الفرع الأول: نظام الأسرة

الفرع الثاني: الضمان الإجتماعي وسياسات التوظيف

المطلب الثالث : نحوحدود الرفاه وما بعده

المبحث الثالث: تحديات أنموذج الرفاهالإسكندنافي

المطلب الأول: التحديات العابرة لحدود الدول الإسكندنافية

الفرع الأول: العولمة

المطلب الثاني : التحديات الديموغرافية والإقتصادية

الفرع الأول: التحديات الديموغرافية

الفرع الثاني: التحديات الإقتصادية

المطلب الثالث : التحديات الإجتماعية

الفرع الأول: الفقر

الفرع الثاني: البطالة

الفرع الثالث: الأسرة المتغيّرة

المطلب الرابع : التحديات البيئية كتهديد لأنموذج الرفاه الإسكندنافي

الفرع الأول: تغير المناخ

الفرع الثاني: التغيرات في التنوع البيولوجي

الفرع الثالث: حفر النفط في القطب الشمالي

الفرع الرابع: التلوث

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: الأمن البيئي كأحد متطلبات إستدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية دراسة في التدابير والسياسات

المبحث الأول: سياسات الأمن البيئي في أوروبا

المطلب الأول : سياسة النمو الأخضر مقابل النمو الإقتصاديفي أوروبا

الفرع الأول: التفاؤل غير العقلاني

الفرع الثاني: النمو الأخضر

الفرع الثالث: إنخفاض النمو

المطلب الثاني : سياسات المناخ والإستدامة في الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: السياسات البيئية والإجتماعية للرفاهية المستدامة وتراجع النمو

المبحث الثاني: سياسات الأمن البيئي في فنلندا والسويد

المطلب الأول: تدابيرالسويد و فنلندا لمواجهة التأثيرات المحلية على الأمن البيئي

المطلب الثاني: التدابير الإقليمية للسويد وفنلندا لمواجهة التأثيرات الجيوسياسية على الأمن البيئي

المطلب الثالث: تدابير فنلندا والسويد لمواجهة التأثيرات الهيكلية على الأمن البيئي

المبحث الثالث : إستراتيجيات الدول الإسكندنافية في منطقة القطب الشمالي

المطلب الأول : الإستراتيجية الفنلندية للأمن البيئي وإستدامة الرفاه في القطب الشمالي

المطلب الثاني : إستراتيجية أيسلندا للأمن البيئي وإستدامة الرفاه في القطب الشمالي

المطلب الثالث : الإستراتيجية الدنماركية للأمن البيئي وإستدامة الرفاه في القطب الشمالي

المطلب الرابع : الإستراتيجية السويدية للأمن البيئي وإستدامة الرفاه في القطب الشمالي

المطلب الخامس :الإستراتيجية النرويجية للأمن البيئي وإستدامة الرفاه في القطب الشمالي

المطلب السادس: السيناريوهات المحتملة في منطقة القطب الشمالي لتحقيق الأمن البيئي وإستدامة الرفاه

الفرع الأول: السيناريو الإيجابي

الفرع الثاني: السيناريو المعتدل

الفرع الثالث: السيناريو السلبي

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

ملخّــص

Abstract

ملخص:

عالجت هذه الدراسة موضوع الأمن البيئي وإستدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية. ذلك في محاولة لتقديم نظرة علائقية بين الأمن البيئي بإعتباره بعدا من أبعاد الأمن الإنساني، وبين الرفاه بإعتباره مطلبا مهماللإنسان.

يعد الأمن البيئي والرفاه من بين الموضوعات التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة والتحليل في الأدبيات الغربية، لكن تعدد الدراسات أدى إلى نوع من الغموض على مستوى المفاهيم، وتضارب الآراء على مستوى النظريات. من جهة أخرى، تطورت أفكار الأمن البيئي نتيجة لكثرة التساؤلات حول التغيرات المناخية و التهديدات البيئية التي تهدد الحياة الإنسانية وكذلك الأمن القومي، فأصبحت هدفا للتنمية ومجالا للحوكمة.

صعدت دول الرفاه الإسكندنافية بفضل شروط تاريخية جعلتها قادرة على البقاء في مواجهة الضغوطات، وجعلتها تهتم بالمستوى المحلي أكثر. حيث اتجهت نظمها للإهتمام بالتوزيع العادل للمداخيل، وتحقيق مستويات عالية من الرفاه في عالم تتناقص فيه الموارد تدريجيا نتيجة الإستهلاك المفرط والإضرار بالبيئة.

تغير المناخ وعبور حدود الكوكب يهدد الإنسان ورفاهيته، لذلك دعت الضرورة إلى إتفاق سياسي عالمي للحد من الأضرار البيئية، وإنتهاج تدابير تنموية مع تعديل سياسات الإستهلاك والإستخراج، بذلك ادركت الدول الإسكندنافية أن الإستقرار البيئي هو الطريق المختصر لتحقيق رفاه مستدام.

الكلمات المفتاحية:

الأمن البيئي، إستدامة الرفاه، الدول الإسكندنافية، الإستهلاك المفرط، التدابير التنموية، الحوكمة.

Abstract :

This study deals with the issue of environmental security and the sustainability of welfare in Scandinavia in an attempt to present a relational view between environmental security as a dimension of human security, as well as one of the national security sectors, and welfare as an important human requirement.

Environmental security and welfare are among the topics that have received a great deal of study and analysis in the Western literature, but the multiplicity of studies led to a bit of ambiguity at the conceptual level. On the other hand, ideas of environmental security have evolved as a result of the many questions about climate change and environmental threats that threaten human life as well as national security, thus becoming a goal of development and an area ofrational governance.

The rise of the Scandinavian welfare states was due to a historical conditions that made them able to survive against pressures, and made them care more about the local level, and their systems tended to pay attention to the equitable distribution of income, and to achieve high levels of prosperity in a world in which resources gradually diminish as a result of excessive consumption and damage to the environment.

Climate change and crossing the borders of the planet threatens the human being and his welfare. Therefore, the necessity has called for a global political agreement to reduce environmental damage, and to adopt development measures while adjusting consumption and extraction policies, so the Scandinavian countries realized that environmental stability is the shortcut to achieving sustainable welfare.

Key words : Environmental security, Welfare sustainability, Scandinavian countries, Excessive consumption, Developmental measures, rational governance.

مقدّمـــة

لطالما سعى الإنسان جاهدا إلى تحقيق إحتياجاته ورغباته، بدءًا بتحقيق الإحتياجات البيولوجية وصولا إلى تحقيق الذات، وإرضاء النفس، ومع مرور الوقت تغير نمط حياة الإنسان و طريقة عيشه، فلم يعد الإكتفاء بالحد الأدنى ضمن مجال تفكيره، فتم الإنتقال من فكرة الإكتفاء إلى فكرة الرفاه، و من الضروريات إلى الكماليات.

يلقى الرفاه إستحسانا في المجتمعات التي تكافح لتحقيق الحد الأقصى لا الأدنىمن المتطلبات، حيث تشمل الرفاهية بشكل عام الناحية الإجتماعية والإقتصادية للحياة الإنسانية مما يسلط الضوء على قضايا العدالة والمساواة في توزيع المداخيل، في السابق إنحصر الرفاه في مجموعة من سياسات الرعاية الإجتماعية لفئة المعوزين و معاشات التقاعد لكبار السن،ليتم تعميمه على كافة شرائح المجتمع و هذا بفضل سياسات تنموية ناجحة. وتعتبر الدول الإسكندنافية خير مثال عن الدول التي عملت عبر عقود على تعميم الرفاه على شعوبها، بل سعت الدول الإسكندنافيةإلى تحقيقه بشكل مستدام و ذلك للحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في العيش الكريم.

هذا المسعى للدول الإسكندنافية يتعارض بشكل خاص مع تناقص الموارد و التهديدات التي تواجه البيئة بشكل خاص، حيث إتبعت الدول المتقدمة و النامية على حد سواء سياسات تنموية لم تساهم في حل المشاكل البيئية بل زادتها تفاقما، و ذلك بسبب إهمال عنصر البيئة مما جعلها تلجأ إلى تكاليف كبيرة دفعت بها إلى التفكير في إتباع سياسات و إستراتيجيات تنموية بيئية، فهي خاضعة لما يحيط بها من نشاطات و تطورات صناعية و لا تستطيع مقاومة ما يحدث فيها من تغيرات يقوم بها الإنسان في شتى المجالات، فهو المسؤول الأول لهذه الأضرار بسبب الإستغلال غير العقلاني لهذه الموارد الطبيعية لذلك أخذت الدول الإسكندنافية على عاتقها حماية البيئة من المخاطر التي تواجهها في المنطقة الشمالية بشكل عام، و في منطقة القطب الشمالي بشكل خاص من خلال جملة

من الإستراتيجيات والسياسات التنموية البيئية،و ذلك راجع لتصدر ملف الأمن البيئي أجندة الدراسات الأمنية في الآونة الأخيرة، فالتهديدات الموجهة له لا تهدد دولة واحدة كما أن الدولة الواحدة تدرك أنها لا تستطيع إيقاف هذا التهديد منفردة، و هذا الأمر مدعاة لتكاتف جهود الدول و المنظمات الدولية لمحاولة إيقاف أو التقليل إن صح التعبير من الأضرار البيئية.

البيئة وإستدامة الرفاه مصطلحان متكاملان ومتلازمان، حيث يعد مفهوم الرفاه مكملا و مفهوما موسعا لمفاهيم تنموية سابقة، و يتمثل جوهر هذا المفهوم في كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية و الرفاهية الإجتماعية بأقل قدر من الإستهلاك للموارد الطبيعية و بالحد الأدنى من إحداث التلوث والضرر البيئي.

1/أهمية الدراسة

تتمتع هذه الدراسة بأهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي:

أولا: الأهمية العلمية للدراسة

تكمن الأهمية العلمية و الأكاديمية لهذه الدراسة في ربط الأمن البيئي بإستدامة الرفاه، و محاولة إبرازالدور الذي تلعبه الدول الإسكندنافية في إطار تحقيق الأمن الإنساني بصفة عامة و الأمن البيئي بصفة خاصة، حيث يعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع المطروحة في مراكز البحوث والمخابر العلمية،و هذا في ظل تدهور بيئي ملحوظ و ظهور تهديدات أمنية بيئية لا يمكن للدولة أن تواجهها منفردة، فظهرت الحاجة للاستعانة بخبرات الدول بعضها ببعض عبر ما توفره الدراسات والبحوث العلمية عبر الزمنية وعبر الإقليمية حول موضوع الرفاه.

ثانيا: من الناحية العملية

أصبح تحقيق الرفاه بشكل مستدام من أحد المواضيع التي تؤرق صناع القرار بإعتباره مطلبا ضروريا، لذلك وجب الحفاظ على رفاه مستدام يلبي إحتياجات المواطن الإسكندنافي حاليا مع محاولة جادة لتوفير هذا المستوى من الرفاه للأجيال القادمة.

-تتمثل القيمة العملية المضافة في السعي إلى الحفاظ على البيئة و تحقيق الأمن البيئي.كذلك تتبع خطوات و مراحل تطور دولة الرفاه، و التركيز على مواطن النجاح والفشل حيث يقود ذلك لإنتقال الفرد من فكرة الكفاية إلى فكرة الرفاه،والإستفادة أيضا من سياسات وإستراتيجيات النموذج الإسكندنافي البيئية و الإجتماعية و محاولة تطبيقها على أرض الواقع عبر محاكاتها.

2/مبررات إختيار الموضوع

جاء إختيار الموضوع بناء على الأسباب التالية:

أ-الأسباب الذاتية

تتمثل أهم الأسباب الذاتية الدافعةلإختيار هذا الموضوع، في الإهتمامبنمط معيشة الدول الإسكندنافية،بعد الإطلاع على جملة من الدراسات حولها التي تظهر تصدرها المراكز الأولى في الرفاه و الرعاية الإجتماعية، كما يظهر أن هذا الموضوع جديد نوعا ما في الدراسات العربية هذا من جهة، من جهة أخرى يضاف لهذا السبب الإهتمام الشخصي في تطوير مهارة الباحث في اللغة الإنجليزية، كون أغلبية المراجع حول موضوع إستدامة الرفاه هي باللغات الأجنبية.

ب-الأسباب الموضوعية

بعد الإطلاع على مكتبة العلوم السياسية بجامعة قالمة، لاحظ الباحث غياب الدراسات التي تتناول موضوع "الأمن البيئي و إستدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية "بإستثناء الدراسات التي تتناوله من زاوية دراسات الأمن البيئي، و دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمن البيئي، أو دراسة الأمن البيئي بشكل جزئي كأحد قطاعات

الأمن الإنساني، لذلك أراد الباحث إضافة هذا الموضوع إلى المكتبة ليكون مرجعا يعتمد عليه طلبة العلوم السياسية. و من جهة أخرى كون القضايا المتعلقة بإستدامة الرفاه لا تزال جديدة مما سيزيد من الإهتمام بها في السنوات القادمة.

3/أهداف الدراسة

-تقديم تصور حول علاقة الأمن البيئي بإستدامة الرفاه.

-محاولة إبراز المحطات التاريخية لتطور دولة الرفاه.

-التعرف على الأطر النظرية البارزة في العلاقات الدولية، و إسهاماتها في دراسة مفهوم الأمن البيئي و إستدامة الرفاه.

-إبراز الدور الذي لعبته الدول الإسكندنافية لتحقيق الأمن البيئي.

-الإشارة إلى التحديات التي تواجهها الدول الإسكندنافية

تحديد السياسات و الإستراتيجيات البيئية والإجتماعية المتبعة في أوروبا عامة و في الدول الإسكندنافية خاصة.

4/مجال الدراسة

صيغت الدراسة في ظل تقاطع ثلاث مجلات معرفية وزمنية ومكانية

أ-المجال المعرفي

يقتصر الإطار المعرفي للدراسة على تفسير العلاقة بين الأمن البيئي و إستدامة الرفاه، و تأثير الرفاه بأبعاده الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية على الأمن البيئي للدول. و تعالج الدراسة أيضا مفهوم كلمن الأمن البيئي و الرفاه و المفاهيم المرتبطة بكليهما، و مختلف محطات تطورهما، لذلك يظهر أن الدراسة تنتمي لمجال تقاطع دراسات الأمن مع دراسات التنمية.

ب-المجال الزماني

رغم أن الدراسة تركز على ما قدمته الدول الإسكندنافية بعد تسعينات القرن العشرين من سياسات وبرامج وإستراتيجيات لإستدامة الرفاه،وسياسات الأمن البيئي، إلا أنه كان لزاما العودة إلى محطات تاريخية قبل القرن العشرين، كانت حاسمة في تطور دولة الرفاه الإسكندنافية.

ج-المجال المكاني

تشمل هذه الدراسة المنطقة الإسكندنافية، التي تتمتع بموقع إستراتيجي و جيوسياسي هام.توجد مَنطِقة إسكندنافيا في شمال قارّة أوروبا، حيث تتكوَّن مِن 5 دول هي: السويد الدنمارك، النرويج ، فنلندا، آيسلندا. وبيّنت الدّراسات أنَّ مُصطلح إسكندنافيا يشمل جميع الدّول الّتي كانت تتحدَّث باللغة النورديّة القديمة، وفي الوقت الحالي تتحدَّث باللغة الجرمانيّة الشماليّة. إضافة إلى ذلك تهتم بشكل خاص الدراسة بمنطقة القطب الشمالي أو ما يعرف بالأركتيك، وذلك لإنتماء الدول الإسكندنافية لدائرة القطب الشمالي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و كندا.

5/إشكالية الدراسة

إن دراسة موضوع الأمن البيئي و إستدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية يعتلي جانبا من الأهمية، و عليه تحاول هذه الدراسة التطرق إلى الأمن البيئي كأحد قطاعات الأمن الإنساني، و التركيز على إستدامة الرفاه كمطلب ضروري لحياة الإنسان، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي :

هل يمكن للدول الإسكندنافيةأن تحقق الرفاه بشكل مستدام لشعوبها، مع حفظ الأمن البيئي للمنطقة؟

هذا التساؤل يثير عدة تساؤلات فرعية أهمها:

-كيف عالجت الدراسات النظرية موضوع الرفاه؟ وماهي أبرز التصورات النظرية التي صيغت حول الأمن البيئي؟

-ما هي الخصائص الرئيسية لنموذج الرفاه الشمالي ؟

-فيما تتمثل السياسات البيئية والإجتماعية للرفاهية المستدامة ؟

-ما هي الإستراتيجيات المنتهجة من طرفالدول الإسكندنافيةلحفظ الأمن البيئي ؟

6/الفروض العلمية

-الإتجاهات النظرية الجديدة في العلاقات الدولية أدت إلى تحولات في أبعاد مفهوم الأمن و إنتقاله من الأمن العسكري إلى الأمن البيئي.

-تحقيق الآمال المتنامية للسكان و السعي لإستدامة الرفاه مرتبط بمدى توفر الموارد و المصادر و غياب التهديدات التي تواجه الحفاظ على البيئة.

7/مناهج الدراسة

إعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات المنهجية:

ا-المنهج التاريخي:

أستخدم المنهج التاريخي لغاية تتبع مراحل قيام دولة الرفاه الإسكندنافية على طول خطوط التنمية الحاسمة منذ الخطوات الأولى إلى خيارات السياسة الإجتماعية المبكرة وصولا إلى العالمية، حيث إتسمت كل مرحلة بظروف مختلفة و سياسات منتهجة. كما تم إستخدام هذا المنهج عند الإشارة إلى الظروف المتغيرة من التسعينيات إلى الألفينيات في دولة الرفاه.

ب-المنهج المقارن:

تم توظيف المنهج المقارن من خلال المقارنة بين سياسات الأمن البيئي في كل من فنلندا و السويد على المستوى المحلي، والجيوسياسي،والمستوى الهيكلي.

ج-منهج تحليل المضمون:

تم الإعتماد على منهج تحليل المضمون الذي يهتم بدراسة الظواهر و الأحداث و الوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وهو ما وظف في تحليل وثائق إستراتيجيات الدول الإسكندنافية في منطقة القطب الشمالي لضمان أمنها البيئي، و كذلك في تحليل إستراتيجيات النمو الأخضر و تراجع النمو الإقتصادي.

8/الإطار النظري للدراسة

أ-الواقعية:

تعتبر الواقعية من المقاربات التقليدية في الدراسات الأمنية التي تركز إهتمامها بالدول وتعرضت الواقعية للعديد من الإنتقادات بسبب منظورها للعديد من النقاط أهمها: الخوف و المصلحة، و السعي للبقاء عن طريق تعظيم القوة والنفوذ في عالم فوضوي. فقد إرتبط مفهوم الأمن تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة المرجعية في النظام الدولي وأعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة. وفي فترة ثمانينات القرن العشرين شهد حقل الدراسات الأمنية صراعا فكريا حول مكونات مفهوم الأمن وطبيعته، وهو ما أنصب بالأساس على محاولة توسيع مفهومه التقليدي الواقعي الذي لم يتجاوز حدود ضمان بقاء الدولة في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا عقلانيا ومحركا للعلاقات الأمنية، ليشمل قضايا الإقتصاد والبيئة والمجتمع.

ب-الليبرالية:

إتجه الليبراليون في الثمانينات من القرن العشرين إلى الإهتمام بالمؤسسات الدولية لتقوم بجملة من الوظائف التي لا يمكن للدولة أن تقوم بها بمفردها، وعلى نقيض الرؤى الواقعية إزاء الأمن الدولي التي شككت في دور المؤسسات الدولية في إحتواء النزاعات ومنع إندلاع الحروب، فإن الليبراليين الجدد يؤكدون دور هذه المؤسسات في تحقيق الإستقرار والتعاون.كما أن تعريفهم للأمن أصبح يفهم من خلال منطلقات أوسع وهذا ما

جعلهم يؤكدون على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. وفي سياق الحديث عن الأمن البيئي سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئية ومحاولة إعادة تعريف العلاقات بين البيئة والإنسان.

ج-مدرسة كوبنهاغن:

يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن نحو العديد من المجالات، وذلك من خلال إسهامات الباحث والكاتب باري بوزان "Barry Busan "وكتابهPeople States and Fear، والذي عمد من خلاله إلى توسيع وتعميق الأمن، مع وضع الخطة البيئية ضمن مسار إعادة توجيه للأجوبة حول "التهديدات الجديدة ".

د-المقاربة النقدية (الجندر):

لقد حاولت المقاربات النقدية بحث مكامن الغموض لدى النظريات التقليدية في تفسيرها موضوع الأمن البيئي ومحاولة تحليله وفقا لبنية فكرية ومنظومة مفاهيمية مغايرة إبستومولوجيا وإنطولوجيا. فقد إقترحت النظرية النقدية بداية إتخاذ الفرد كوحدة مرجعية للأمن عوضا عن الدولة، وبذلك فهي تجادل بأن الأمن البيئي منبثق من الأمن الإنساني والشامل وتبحث هذه المقاربة اللاأمن كأداة إرشادية للأمن البيئي.

9/أدبيات الدراسة

إعتمد البحث على مجموعة من المراجع والدراسات يمكن الإشارة إلى أبرزها:

1-كتاب "ماري دالي" "Marry Dally" تحت عنوان : الرفاه. يقدم هذا الكتاب بيانا للرفاه وتحليلا له بوصفه مفهوما و محل عناية التنظيم السياسي والإجتماعي، كما يتتبع تاريخالرفاه في العمل، و يمعن التفكير في تطبيقاته و نماذجه المختلفة فيما يتعلق بالحياة

اليومية.لكنه لم يربط الرفاه بالأمن البيئي أو بالتنمية المستدامة، بل ركز على الرفاه بشكل خاص.

2-مذكرة"أسماء درغوم" تحت عنوان "البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية". تقدم هذه المذكرة بيانا للأمن البيئي و تحليلا له بوصفه مفهوما مهما في حقل الدراسات الأمنية وبعدا من أحد أبعاد الأمن الإنساني، حيث تم تحليل مستويات الأمن البيئي والتطرق لأهم تهديداته، مع إعطاء صورة واضحة لهذه التهديدات في الحاضر ومستقبلها، لكن دون الإشارةإلى الرفاه و مضامينه، فالفرق بين العمل المقدم و بين هذه المذكرة هو عدم ربط البيئة والمواردبالرفاه و سبل تحقيقه.

10/صعوبات الدراسة

من الطبيعي و في أي عمل من الأعمال، أن يكون هناك صعوبات و عقبات و ظروف ضاغطة سواء كانت ذاتية أو موضوعية ونذكر منها:

كتابات هذا الموضوع تنقصها الموضوعية، فهي في كثير من الأحيان تنحاز لطرف دون الآخر،ويتجلى ذلك في ذكر الجهود المبذولة من طرف الدول الإسكندنافية في منطقة القطب الشمالي.

-معظم الأدبيات في هذا الموضوع أجنبية و باللغة الإنجليزية خاصة، لذلك أخذت الترجمة وقتا و جهدا لإتمام العمل، فمن شأن كل باحث مقبل على مثل هذه المواضيع أن يكون مستعدا لغويا لكي لا يواجه صعوبة في العمل.

-صعوبة التواصل مع المشرف المؤطر حضوريا، و ذلك بسبب غلق الجامعة و عدم توفر النقل جراء الوضع القائم (كوفيد 19)، فمناقشة الأفكار مع المشرف و تصحيحها حضوريا أفضل بكثير من التواصل بالبريد الإلكتروني، و عبرالرسائل النصية.

-صعوبة التحصل على المراجع المتعلقة بالرفاه، لأن معظم المراجع يجب دفع مقابل مادي بإستخدام بطاقة الإئتمانمن أجل الحصول عليها.

11/تفصيل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

خصص الفصل الأول منها للحديث عن الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة، و ذلك من خلال التطرق إلى التأسيس النظري للأمن البيئي،الذي تمت دراسته كأحد أبعاد الأمن الإنساني من خلال الطرح الليبرالي، ثم كأحد أبعاد الأمن القومي من خلال الطرح الواقعي، كما تم التطرق إلى طرح مدرسة كوبنهاغن الذي يوضح الإنتقال من الأمن البيئي إلى الأمننة، و إعتبار الأمن البيئي كقضية جندرية.

ثم إنتقلت الدراسة إلى التأسيس النظري لإستدامة الرفاه بالتركيز على جملة من التصورات أهمها التصور الليبرالي، الإشتراكي، الماركسي، المحافظ.

وإعتمادا على الإطار النظري تم إنتقاء مجموعة من المفاهيم المحورية التي تشكل التأسيس المفاهيمي للدراسة، حيث تم التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي، الحوكمة البيئية العالمية، النظام الإيكولوجي، بالإضافة إلى مفهوم الرفاه، دولة الرفاه، التنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني فقط خصص لدراسة نموذج الرفاه الإسكندنافي، من خلال إبراز خصائص وشروط قيام النموذج الإسكندنافي، و مراحل تطوره منذ الخطوات الأولى إلى مرحلة العالمية، و كذلك التحديات التي واجهت النموذج الإسكندنافيإقتصاديا ديموغرافيا، إجتماعيا...إلخ.

أما الفصل الثالث والأخير فهو عبارة عن سياسات و إستراتيجيات أوروبية بشكل عام و إسكندنافية بشكل خاص، بدءا بسياسات الأمن البيئي في أوروبا التي تتعلق بالنمو الأخضر و تراجع النمو الإقتصادي، و كذلك سياسات الأمن البيئي في كل من فنلندا و السويد، وصولا إلى إستراتيجيات و سياسات الدول الإسكندنافية في منطقة القطب الشمالي و السيناريوهات المحتملة في المنطقة.

الفصل الأول:

الإطار النّظري والمفاهيمي للدّراسة

في هذا الفصل من الدراسة يتم ضبط وتحديد الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة،حيث سيتم التطرق إلى التأسيس النظري للأمن البيئي والرفاه من مختلف المنظورات، كما سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي بالحديث عن مفهوم الأمن البيئي وكذلك مفهوم الرفاه، والإشارة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة والمرتبطة بكلى المفهومين. لأجل ذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث يتضمن أربعة مطالبحيث تم التفصيل في الإطار النظري للأمن البيئي والرفاه في مبحثين، أما المبحث الثالث فقد تمت الإشارة فيه إلى الإطار النظري للأمن البيئي والرفاه.

المبحث الأول : الخريطة المفهومية للدراسة

على ضوء ما تقدم من وجهات نظر ونظريات ومقاربات مفسرة لكل من الأمن البيئي والرفاه،سيتم تقديم تعريفات مختلفة للأمن البيئي والمفاهيم المرتبطة به، وكذلك للرفاه والمفاهيم المرتبطة به.

وذلك إستعانة بالجانب النظري للدراسة لذلك تم التركيز في المطلب الأول على الأمن البيئي والحوكمة البيئية العالمية والنظام الإيكولوجي أما في المطلب الثاني فقط تم إستعراض مفاهيم الرفاه ودولة الرفاه والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: الأمن البيئي والمفاهيم المرتبطة به

الفرع الأول: الأمن البيئي:

يعود النقاش حول الأمن البيئي إلى الثمانينات زاد الإهتمام مع حركة توسيع بالمفهوم الأمن والطريقة الأمثل لفهم كيفية بروز الأمن البيئي هي التركيز على طروحات وتحليلات مدرسة كوينهاغن التي إنتقدت الطرح القائل بأن نواة الدراسات الأمنية هي القوة والحرب.حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في أهم التقارير العالمية مثل: تقرير بروندتلاند، ونقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي بالإضافة إلى الخطابات السياسية مثل: خطاب غورباتشوف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "التهديد الآتي من السماء ليس الصواريخ، وإنما الإحتباس الحراري ".[1]

[1] سميرة بوسطيلة، الأمن البيئي –مقاربة الأمن الإنساني– (مذكرة ماجيستير،جامعة الجزائر 3، 2013)،68.

ومنه فمفهوم الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة التي إستحدثت في نهاية القرن العشرين من قبل دول الشمال مثل: الولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. عموما قد غابت الصياغة الواضحة لهذا المفهوم عن المنظمات الدولية حتى نهاية القرن العشرين.[1]

ركزت الدول والمنظمات الدولية على تحديد تعريف للأمن البيئي لذلك وضعت عدة تعريفات رسمية وغير رسمية.

التعاريف الرسمية :

لقد أعطى مشروع الألفية (Millenium) توضيحا واسعا للأمن البيئي، كمفهوم يحتاج تعريفا شاملا ويحمل عدة معاني مختلفة، وبذلك فقد تبين هذا المشروع خطة محددة للتعريف بالأمن البيئي بمساعدة مختلف الدول والمنظمات الدولية وغير الدولية لإعطاء نظرة فرعية عن الأمن البيئي، ويؤكد هذا المشروع على وجود تصنيفين، رسمي Official وغير رسمي Non Official للأمن البيئي.حيث يرى هذا المشروع بأن بعض من الدول في العالم فقط تمتلك تعريفا للأمن البيئي، يمكن إستعماله في الأوساط العلمية.أما بالنسبة للمنظمات فقد كان البرنامج الإنماني للأمم المتحدة هو الوحيد الذي أعطى تعريفا مختصرا للأمن البيئي 1994 والذي يقوم أساسا على التنمية الإنسانية.[2]

حدد المشروع جملة من التعريفات المقدمة :

[1] منى بن رجم، صليحة بوعجينة، "متطلبات الأمن البيئي العالمي: التحديات والرهانات" (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2013)،29.

[2] أسماء درغوم، "البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية" (مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،2009)،58.

التعريف الأول: الأمن البيئي هو سلامة الشعب النسبية من الأخطار البيئية الناتجة عن الأعمال الإنسانية الجاهلة,عن الأحداث وعن التسيير السئ داخل الدولة وخارجها.

التعريف الثاني: الأمن البيئي هو تحديد نطاق إنتاج وتجديد أو إستغلال الموارد الطبيعية، بطريقة تعمل على ترقية الإستقرار الإجتماعي.

التعريف الثالث: الأمن البيئي هو صيانة البيئة الفيزيائية (المحيط الطبيعي) من أجل الإحتياجات المجتمعية، دون إنقاص المخزون الطبيعي .[1]

يُلاحظ من خلال التعريفات الواردة في المشروع أن كل تعريف ينقصه عنصر من العناصر الموجودة في تعاريف أخرى.فالتعريف الأول يتجاهل قضية حماية البيئة للأجيال المستقبلية، بالإضافة إلى عدم تحديد نوع التهديدات.أما التعريف الثاني فقد ركز على قضايا البيئة مع اهمال قضايا الأمن.أما التعريف الثالث فقد عبر عن الموارد الطبيعية كمخزون أوكسلعة للمجتمع دون أن يركز على الجانب الأمني لها.

وبهذا قد قدم مشروع الألفية مجموعة من التعاريف كمرشد للسياسات الداخلية والخارجية للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

تعاريف غير رسمية :

التعاريف غير الرسمية تضم الكتاب والإختصاصيين البيئيين والإيكولوجيين وبعض إصدرات المجلات.

[1] نفس المرجع.

عرف قاموس الحكم الراشد البيئي العالمي, الأمن البيئي على أنه قضية معقدة تحتوي داخلها جهود مجتمعية لحماية وصحة لإنتاجية النظم الإيكولوجية لجعل مستقبل تلك المجتمعات آمنا, ومن أجل ضمان إستقرارهم من حيث السلع والخدمات المقدمة.عموما يعرف الأمن البيئي من خلال 8 قضايا أساسية: معدلات النموالسكاني؛ معدلات الوفيات؛ الأمراض والجوع؛ المديونية الوطنية والأسعار العالمية للسلع؛ نهب البيئة والموارد الإقليمية؛ صناعة القرار السياسي والبيئة؛ النزاعات على الموارد؛ الأمن العسكري؛ إدارة الممتلكات المشاعة العالمية والمطالبات المتجاوزة للحدود الإقليمية.[1]

كما يقول لورين إليوث Eliot أن " الأمن البيئي هم مصطلح جديد، يدور حول محتواه الكثير من الجدل ويتضمن متغيرات مختلفة، كالبيئة والأمن والعنف والحروب المسببة للدمار، وهناك تخوف من أن التغير في البيئة سيؤدي إلى حروب داخل أوبين الدول".[2]

الأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستدامة، التي تشمل إستعادة البيئة المتضررة في جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الإضطراب الإجتماعي والصراعات الإقليمية.[3]

---

[1] خولة شارف، مروة مخنان،دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمنالبيئي(مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945 قالمة،2012)،32.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

الأمن البيئي مصطلح يستخدمه العلماء للحفاظ على الروابط الصحية بين الظروف البيئية والأمنية، ويتطلب ذلك القيام بالتحذير من أسباب التدهور في البيئة الطبيعية إلى جانب التهديدات الأخرى وهي المهمة التي تقوم بها الحكومات والمنظمات غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.[1]

كما أن هناك من يعرفه في جانبه الإيجابي أي في حالة تحقيقه كما يلي:

الأمن البيئي يعني إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة وغير المباشرة، التي يقوم بها الإنسان والمجتمع البشري، ولا تؤدي إلى حدوث أضرار مباشرة أوغير مباشرة للبيئة ومكوناتها، ولا تهددها بحدوث مثل هذه الأضرار التي تؤدي إلى إجهاد البيئة محليا وقوميا وعالميا في المستقبل القريب والبعيد.[2]

الفرع الثاني: الحوكمة البيئية العالمية

يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الحديثة التي شاع إستخدامها مع ظهور مصطلح الحوكمة في أواخر القرن العشرين، كما يعتبر من المصطلحات التي لا يوجد لها تعريف دقيق ومتفق عليه.فهناك من يرى أن مصطلح الحوكمة البيئية العالمية قد ظهر مع الدراسات التي جاءت لتحليل التعاون البيئي العالمي وصاحب ذلك إتفاقية ستوكهولم 1972. وهذا ما قادنا إلى موجة من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات لتظهر بعد ذلك عدة دراسات ونقاشات حول الأنظمة العالمية في

[1] بن رجم، بوعجينة، متطلبات الأمن البيئي العالمي،30.

[2] سليمان محمد المحمود، الجغرافيا والبيئة (سوريا، منشورات الهيئة العامة السورية)،173.

الثمانينات أهمها: مع كراسنر ويونغ 1983-1980، وكذلك في التسعينات مع برنار عام 1995 وبراون وايز، وميتشل وزورن عام 1998.حيث دارت هذه الدراسات والبحوث حول المنظمات البيئية العالمية .بعد ذلك ركزت هذه الدراسات أيضا على المنظمات البيئية غير الدولاتية وكان ذلك مع دراسات وأبحاث كل من كونكا وبرينكن عام 1995، روزيتيالا عام 1997، ووابنر عام 1996. كل هذه الدراسات زادت من إهتمام الباحثين بموضوع الحكومة البيئية العالمية.[1]

يشير مصطلح الحوكمة العالمية إلى تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة.[2]

تم الإتفاق على خمس نقاط أساسية بخصوص هذا المفهوم من خلال الإجتماع النهائي لمسار الحوكمة البيئية الدولية المنعقد في كولومبيا 2002، تتمثل في :

. شمولية كل الجهود والترتيبات البيئية الإقليمية والدولية ضمن نظام الأمم المتحدة.

. تتجاوز بعض القضايا وزارات البيئة لذلك فإن الفروع الآخرى للحوكمة يجب أن تشترك في تحسين التنسيق الوطني فيما يخص الإعتبارات البيئية في إطار القرارات الإقتصادية والإجتماعية على كل المستويات.

[1] نوال ثعالبي دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية (مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2010)،35.

[2] نفس المرجع.

. التعقيد المتزايد وتأثير الإتجاهات في التدهور البيئي يتطلب من التقييم العلمي المراقبة وإخطار الحكومات بتحذيرات مبكرة.

. أي نظام جديد للحكومة البيئية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وقيود الدول النامية في إطار المسؤلية المشتركة.

. يتطلب تصميم وتطبيق السياسة البيئية إرتباطا واضحا بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى إرتباط كبير بالمنظمات غير الحكومية, المجتمع المدني والقطاع الخاص على كل المستويات.[1]

كما تم تحديد القضايا البيئية الأكثر إلحاحا في الوقت الحاضر وذلك من خلال جهود جايمس غوستاف سبيث"James Gustave Speth" ويمكن حصرها فيمايلي :

. الأضرار في المحاصيل الزراعية بسبب التصحر، التعرية وتحويل الأرض إلى إستعمالات غير زراعية.

. نضوب الغابات الإستوائية في معظم دول العالم، مما أدى إلى الإضرار بالموارد الغابية.

. إنقراض جماعي للأنواع، خصوصا الأضرار العالمية لبيئة الحياة البرية.

. النموالسكاني السريع.

. سوء إدارة ونقص مصادر المياه العذبة.

. تلوث البيئة البحرية، ذوبان المسطحات والمساحات الجليدية.

. تغير المناخ بسبب تأثيرات الغازات السامة في الجو.

[1] نفس المرجع،36.

. الأمطار الحمضية وتأثير المبيدات على الغابات والمحاصيل.

. ثقب الأوزون.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الحوكمة البيئية العالمية هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف. تعين الأدوار وتوجه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية، لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول.[2]

الفرع الثالث: النظام الإيكولوجي

إن مصطلح النظام الإيكولوجي لا ينفصل عن نظرية النظم ما دام يمثل نوعا من النظم البيئية التي تشتمل على مخلوقات حية، بل إنه أكثر قبولا منها، كأساس لإطار شامل، للنظر إلى البيئة والمجتمع، كوحدة واحدة ؛ إذ أن البشر أعضاء فاعلون في النظام الإيكولوجي، مثل النبات والحيوان، فقد ظل الإنسان عبر جزء كبير من تاريخه عضوا مكملا للنظام الإيكولوجي، بدلا من أن يكون متحكما فيه.

نحتت كلمة Eco system من كلمتي Ecological System، المنبثقتين من دراسة الإيكولوجيا وقد عرفها عالم الحيوان الألماني إرنست هايكل "Ernest Haekel" عام1869 بأنها : " علم دراسة علاقة الأحياء بمحيطها الخارجي". وهي علاقة تتسع لتشمل كل ظروف البقاء، وقد تكون مخلوقات أخرى أوجمادات أطرافا فيها، فالإيكولوجيا

[1] صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية (باتنة، دار قانة، 2010)،92.

[2] نفس المرجع،93.

تركز في العلاقات المتبادلة بين العناصر العضوية والغير العضوية في البيئة، وتطلق عليها مصطلح النظام الإيكولوجي الذي وضعه عالم الإيكولوجي البريطاني آرثر تانسلي.[1]

من جهة ثانية يبرز بوريس خرامتسوف "Khramtsov Boris" في المنتدى الوطني للكومنولث الطلابي، أن الأمن الإيكولوجي هو مصطلح يستعمله الكل لأجل ذلك نقول إن الأمن الإيكولوجي يقصد به مدى طويل من السلامة للبيئة العالمية ولمستغليها بذلك نعرفها ببساطة على أنها " تنمية إيكولوجية مستدامة"، بعبارة أخرى تنسق الإحتياجات البيئية والإيكولوجية للأجيال الحالية دون الحد من قدرة الأجيال اللاحقة على الوصول إلى مثل هذه الإحتياجات .[2]

لفهم أهمية مصطلح النظام الإيكولوجي، عرض عالم الإيكولوجيا الأمريكي يوجين اوديم "Eugene P.Odum"،عرضا ميسرا في إختيار العلاقة بين الإنسان والبيئة وذلك بالتركيز على الدور الرئيسي لقنوات تدفق الطاقة، وفي نموذجه تبدوالأنظمة الحضرية والصناعية التي تعمل بالوقود (المدن،المجتمعات البشرية) مناطق مستهلكة للطاقة،ومنتجة للمخلفات، وهذه الطاقة المستهلكة،تستمد من ثلاثة مصادر في : الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، الأنظمة الزراعية، والأنظمة الإيكولوجية القديمة (الوقود الاحفوري) ما يوضح اعتماد المجتمعات على البيئة، في الغذاء والوقود، ويسفر إنتاج الغذاء والوقود واستخدامهما تراكم مخلفات سببت أنواعا عديدة من المشكلات البيئية، قد تضعف أوتفسد

[1] ما النظام الإيكولوجي ؟، إطلع عليه بتاريخ 20/06/2020،
http://www.moqatel.com/openshare/behoth/gography11/geography/sec176.doc_cvt.htm
[2] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني،63.

بلا شك الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية.يتيح مفهوم النظام الإيكولوجي تفصيل الإعتمادية المتبادلة بين البشر والبيئة الطبيعية، في الحصول على الطاقة،ولكن من الصعب إستخدامه في إختبار تفاعل الناس والبيئة، اذ كان المطلوب توقع ردود الفعل البشرية المحتملة للتغيرات البيئية. في بعض الحالات ربما يمكن النظر إلى الإنسان على أنه مخلوق من المخلوقات الحية التي يزخر بها النظام الإيكولوجي، ولكن لأغراض أخرى لابد من مراعاة الطاقة البشرية والتنوع والتعقيد في القيم والمحفزات، وكذلك البناء الإجتماعي والإقتصادي وطريقة تعامل الناس مع البيئة، وتعتبر هذه النقاط من مشكلات تطبيق مفهوم النظم الإيكولوجية على التصرفات البشرية .[1]

[1]ما النظام الإيكولوجي ؟، إطلع عليه بتاريخ 20/06/2020.

المطلب الثاني: الرفاه والمفاهيم المرتبطة به

الفرع الأول: الرفاه

تعود جذور هذا المصطلح إلى القرن الرابع عشر عندما كان يشير إلى السفر أوالرحلة الجيدة أوالميسرة،ويمكن أن يكون للرفاه معنى مزدوج إذا فصلنا الكلمة إلى جزأين: رحلة–جيدة (wel–fare) أي أنه حالة وعملية؛ وبمرور الوقت قد إكتسب الرفاه مجموعة متنوعة من المعاني، وضمن دلالاته الشائعة الآن الرخاء،الكفاية المادية، إنعدام الظروف السلبية، إشباع الرغبات،توفير الحاجيات، والصحة الجسدية والنفسية ضمن سياق خدمات منظمة للمحتاجين والسكان على نطاق أوسع .[1]

لقد إستخدم مصطلح الرفاه في الماضي شكل مبالغ فيه،ففي السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين، صدرت منشورات كثيرة تحمل في عناوينها لفظة "الرفاه" أكثر مما تحمله العناوين الصادرة في الحقبة الحالية، وهناك دلالات أخرى أيضا على أن المصطلح قد خرج من دائرة التفضيل حيث يرى دين(Dean) بأن الجدل الإيديولوجي حول طبيعة السياسات الإجتماعية وغرضها قد أكسب دلالة إزدرائية. وهذا صحيح خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحمل المصطلح معنى سلبيا إذ إرتبط إستخدامه الأمريكي بكل من شبكة الأمن أوالإعانات والناس الذين يعتمدون عليها في دخلهم .[2]

[1]R.Williams, Keywords : a vocabulary of culture and society (London,1976),332-333.

[2] ماري دالي، الرفاه، تر.عمر التل (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)، 23–24.

ولتفكيك هذا الرأي، تم التطرق إلى مجموعة من الإفتراضات المترابطة، يمكن ذكر ثلاثة منها: يتمثل الإفتراض الأول في أن الرفاه يرتبط بشكل أساسي بقاعدة أخلاقية تضفي قيمة خاصة على عمل الفقير،وليس على العمل عموما. وهذه القاعدة تشبه إلى حد كبير "قانون الفقراء الإنجليزي" الذي يعوج تاريخه إلى القرن السابع عشر،حيث كان ذلك نظاما يتلقى فيه المحتاجون نماذج من المساعدة، في حين كانت تنظم المعونة لأولئك "المعوزين" عبر أنظمة إصلاحية، وتحصل الفئة الأخيرة من المحتاجين على المساعدة إلا إذا أخضعوا أنفسهم لشروط مرتبطة بتقديم المعونة. حيث كانت المساعدة للفقراء توضع أساسا في كونها زيادة عرض لليد العاملة،كما لا ينبغي أن تتداخل الحوافز المقدمة لذوي البنية القوية مع المعونة، ما يعني الإنتقال من حالة التبعية إلى حالة الإكتفاء الذاتي .[1]

يتمثل الإفتراض الثاني في أن الرفاه يرتبط بشكل أساسي بالسلوك وللطبيعة المفترضة للذين يتلقون الإعالة الإجتماعية، حيث إفترض أنهم إن لم يكونوا كسال فهم يفتقرون إلى الإحساس بالمسؤولية والدافع إلى الطموح. فالرفاه في هذه الحالة يعني الإعتماد على الإعالة الإجتماعية والخمول الإقتصادي وقلة الحيلة، فالناس الذين يعيشون على "الرفاه" يفتقرون إلى الرابط الأخلاقي اللازم لإعالة أنفسهم.[2]

[1] نفس المرجع، 25-24.

[2]L.Gordon, N.Fraser, " A genealogy of dependency : tracing a keyword of the U.S welfare state " (1994),309-315.

أما الإفتراض الثالث فيتمثل في أن الرفاه ومفهومه يتضمن مجموعة من المعتقدات حول الإعالة الإجتماعية المنظمة، ففي حين يرى البعض أن أنظمة المعونة والإعالة الإجتماعية تنطوي على حوافز معاكسة (مثل: التداول المجاني دون دفع الرسوم...) ثمة رؤية أدق تميز بين المنافع المنظمة حول مبادئ الضمان الإجتماعي من جهة، وتلك المنظمة حول المعونة الإجتماعية من جهة أخرى. إن الفرق بينهم بسيط، فيرى الأول أنه مستحق، في حين يعتبر الثاني تحصيلا بواسطة حاجة، ولهذا ينقسم المنتفعون إلى فئتين: فئة تطالب بإعانات يرونها مكتسبة. وفئة تمنح أموالا على أساس الحاجة العامة.[1]

ومن هنا يفهم بأن تفكير أولئك الذين يضعون أنظمة الإعانة مختلف تماما عن تفكير الشعب، فالأول يشغل تفكيره بسوق العمالة أما الثاني فيركز على فصل "المستحق" عن "غير المستحق". لذلك فالسؤال الأهم حول هذا الإفتراض هو السؤال عمن يستحق ماذا؟ وهذا لمحاولة فهم نمط الحياة الأخلاقي والإجتماعي. يعتبر الإستخدام الإزدرائي لمصطلح الرفاه جزءا صغيرا جدا من عالم استخدامات المصطلح وأصوله. فقد صيغ مفهوم الرفاه على نحومتنوع جدا ولا توجد مقاربة متفق عليها عموما،لذلك يمكن وضع مجموعة من التعريفات التي تبين مختلف العناصر والمكونات :[2]

امتلاك وسائل لجميع الغايات لبلوغ غايات المرء أولتلبية رغباته وتفضيلاته .

[1] دالي، الرفاه،26.

[2] نفس المرجع.

توفير بعض الظروف لتحقيق الأمان, والكرامة، والاحترام المتبادل.

القاسم المشترك الذي نتشاطره جميعا ويميزنا على أننا أعضاء في المجموعة الإجتماعية نفسها.

هدف عام للمجتمع المحلي السياسي، يتمثل في التلبية المثلى للمصالح التي يشترك فيها أعضاء المجتمع المحلي .

الفرع الثاني: التنمية المستدامة

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله إلى كل من الباحث الباكستاني "محبوب الحق" والباحث الهندي "أمارتيا سن"، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية إقتصادية،إجتماعية، لا إقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها. وتتعامل مع الأبعاد البشرية أوالإجتماعية للتنمية بإعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية بإعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية. [1]

لعب الوزير الأول النرويجي "كروهارلمبر" دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى . وفي سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة والذي أكد على أن التنمية يجب أن تلبي الحاجات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجات المستقبلية والتوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتحقيق الحقوق والحريات، دون إضرار

[1] مدحت أبو النصر، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، ط. 1(القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017)،19.

بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، مع الأخذ بعين الإعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ماجعلنا نصفها بطابع الإستدامة. ورغم المحاولات الجادة إلا أن تعريف التنمية المستدامة بقي متضاربا حسب كل جهة إلى أن عرِّفت أول مرة في تقرير لجنة بورتلاند بأنها:" التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بإحتياجاته." [1]

لكن الشيء المتفق عليه هو أن عبارة التنمية المستدامة تضم مجموعة واسعة من القضايا و تستلزم وجود مناهج متعددة الجوانب لإدارة الإقتصاد والبيئة والإهتمامات البشرية و القدرة المؤسساتية. كما جاء في تقرير الإتحاد الدولي بعنوان "الإستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة"، الذي يربط الإقتصاد بالبيئة .[2]

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.[3]

من خلال ما سبق ونظرا للإختلاف الحاصل حول التعريف، فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية مجموعة من التعريفات قسمت إلى أربع مجموعات : [4]

[1] نفس المرجع.

[2] نسيمة عقون، التنمية المستدامة في البعد البيئي (مذكرة ماستر،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018)،19.

[3] أبو النصر، التنمية المستدامة،82.

[4] عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)،24.

اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في إستهلاك الطاقة،والمواد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

على الصعيد الإجتماعي والإنساني: فإنها تعني السعي من أجل إستقرار، النموالسكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف .

أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

أخيرا، على الصعيد التكنولوجي، فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والجامعة للحرارة والضارة بالأوزون .

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية،كما يجب أن تحدث تحولا تقنيا للقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.[1]

على ضوء ما تم ذكره خلال التعاريف يمكن الإشارة إلى خصائص التنمية المستدامة كالتالي:[2]

[1] نفس المرجع.

[2] أبو النصر، التنمية المستدامة،84.

تختلف عن التنمية المستدامة في كونها أشد تعقيدا وأكثر تدخلا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

تتوجه إلى تلبية متطلبات وإحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي وتحقيق الرفاهية الإجتماعية.

تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الإهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

تهتمم بالموارد سواء كانت بشرية أوبيئية أومجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها وإستثمارهما خاصة في إرتباطهما بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العملتمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عملها الأول .

تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير اسكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أوالتي يمكن

إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين إستخدامات الموارد وإتجاهات الإستثمار والشكل المؤسسي.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للأمن البيئي

عرفت مرحلة النصف الثاني من القرن 20 تطور مفهوم الأمن البيئي، أولا لكونه من الظواهر المؤثرة في سير العلاقات الدولية والإنسانية؛ ثانيا كونه بعد مهما من أبعاد الأمن الإنساني؛ وثالثا كونه يحتوي على عنصري الإستدامة والتهديد ويتطلب آليات تشاركية لمواجهة هذه التهديدات. ولتبسيط هذا التصور وشرح معطياته وجب الرجوع لعدد من التصورات والنظريات والمدارس بالإضافة إلى التفسيرات الحديثة والنقدية وذلك من أجل فهم الأمن البيئي.

المطلب الأول: الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني

إتجه الليبراليون في الثمانينات من القرن العشرين إلى الإهتمام بالمؤسسات الدولية لتقوم بجملة من الوظائف التي لا يمكن للدولة أن تقوم بها بمفردها، وعلى نقيض الرؤى الواقعية إزاء الأمن الدولي التي شككت في دور المؤسسات الدولية في إحتواء النزاعات ومنع إندلاع الحروب، فإن الليبراليين الجدد يؤكدون دور هذه المؤسسات في تحقيق الإستقرار والتعاون.كما أن تعريفهم للأمن أصبح يفهم من خلال منطلقات أوسع وهذا ماجعلهم يؤكدون على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة كما ركزوا على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية.[1]

وفي سياق الحديث عن الأمن البيئي سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئية ومحاولة إعادة تعريف العلاقات بين البيئة والإنسان؛فقد بدأت الأمم المتحدة فعليا في محاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئية عن طريق إنشائها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي لا يزال يصنف كأحد المنظمات الفاعلة التي تخصص جهودها

[1] سليم قسوم،" الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية " (مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر3،2010)،95.

للمسائل البيئية، فالمنظومات البيئية التي تستند إلى مفهوم الأمن التعاوني مهمة جدا في سبيل تحقيق تعاون فعال للحد من التدهور البيئي[1].

تعد الكتابات الليبرالية الأكثر إسهاما في هذا الحقل المعرفي نتيجة لإتفاقية ستوكهولم حول البيئة والإنسان 1972، حيث زادت وتيرة القلق والإهتمام بالمشاكل البيئية التي شكلت توترات بيئية، كما أصبحت أكثر مؤسسة مع مبدأ "الدول هم المسؤولون عن عامل التعاون من أجل حل المسائل المشتركة كإنقاص التلوث العابر للحدود".بالإضافة إلى الإهتمام بمفهوم الأمن البيئي تطرقت الليبرالية لمشاكل الأمن البيئي محاولة تقديم بعض الحلول المقترحة، ومن جهة أخرى أظهرت البحوث الليبرالية قلقا كبيرا بشأن المشاكل التي تهدد الأفراد والأنظمة البيئية بشكل مباشر.[2]

إن المنظور الليبرالي مرن بخصوص تأثير فوضوية النظام الدولي على سلوك الدول، فالتعاون محتمل لأنه يمكن أن يقود إلى تطوير مستويات عالية من الأمن بالإضافة إلى إدخال هذا المنظور لفواعل أمنية غير دولية.كما ركزت الأفكار الليبرالية للأمن البيئي حول إعطاء مفهوم ليبرالي للبيئة والإستهلاك البيئي مع الأخذ بعين الإعتبار الخاصية العالمية للأفكار الليبرالية، وإتخاذ الأمن البيئي كقيمة عالمية من خلال الإقتراب المؤسساتي النيوليبرالي ونظرية النظم.حيث إن المذهب الليبرالي يرفض فكرة أن النشاط الحر في السوق يستطيع حل المشاكل البيئية ويؤكد على ضرورة أن يكون هناك نشاط حكومي تنظيمي يكفل حقوق الإنسان والعدالة، دون حدوث ضرر بيئي.[3]

لقد أعطى كل من ستوي ولايفريار إجابة عن إشكال: كيف تفسر الليبرالية النظم الإيكولوجية وكيف تنظر إلى الجذور النفعية لهذا النظام المهتم بالدولة من جهة وبحرية

---

[1] سليم قسوم، " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية "، المجلة العربية للعلوم السياسية 39 (2013):102.

[2] درغوم، "البعد البيئي في الأمن الإنساني،83.

[3] بن رجم، بوعجينة، "متطلبات الأمن البيئي العالمي،41.

الأفراد من جهة أخرى؟ فالنظرية النفعية ذات نهج سياسي تكنوقراطي يرفض ربط البيئة بالمشاكل الإجتماعية حيث إن النفعيين ينظرون إلى البيئة كأداة للربح وتدفق الأموال.[1]

و إلى جانب النظرية النفعية، هناك نظرية حل المشكلات ضمن إقتراب محافظي البيئة، حيث يسلط الضوء على الإصلاحات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في البيئة والمحيط، وهؤلاء المحافظون يشكلون جماعة ضغط بيئية هدفها ليس ربحي لكنه إنساني لذلك أتت التسمية: نظرية حل مشكلات الأزمات البيئية.تعمل هذه النظرية على خلق معاهدات دولية تخدم صحة البيئة العالمية. وفقا لذلك يظهر أن النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية قد جسدت إجماعا شبه تام حول إمكانية وضع نظام سلمي،مع تزايد التطورات المادية بسبب سياسات التبادل الحر والتنمية، والتوصل إلى إرساء مثل هذا النظام يكون طبعا بواسطة مجموعة من الخبراء والتكنوقراط من الوظيفيين في مجال المصالح المتبادلة.[2]

الفرع الأول: الأمن البيئي كقيمة عالمية

إن الإقتراب الليبرالي قد فرض نوعا آخر من التحليل، بالحديث عن الأمن واللاأمن داخل فضاء أكثر إجماعا وقبول من أجل ذلك وجد الحديث عن الأمن المشترك، الأمن التعاوني،الأمن الإنساني، الأمن العالمي، وضمن هذا الإطار" كيف يمكن للأمن البيئي أن يأخذ إتجاه قيمة عالمية"؟ كما طرح داير "Dyer" في مقالته داخل كتاب البيئة والعلاقات الدولية قضية الأمن البيئي كقيمة عالمية، وهذا دافع إلى تحول النظرية الدولية لأن أمن البيئة سيبرز هذا النظام الدولاتي، ويكون مناقضا له من خلال خلق "نظام قيمي" كما يرى داير بأن هذا الإحتمال مرفوض من وجهة نظر مركزية الدولة لكن سيلقى ترحيبا في إطار نظرية مؤسسة على القيم,لذلك يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تكون

[1] درغوم،البعد البيئي في الأمن الإنساني،86.

[2] نفس المرجع.

البيئة والوسيلة الوحيدة لجعلها كذلك هي الإنتقال من تحليل نظري مؤسس على مصالح الدولة إلى تحليل يركز على القيم .[1]

وفي مقال أخر بعنوان الأمن البيئي وعلى العلاقات الدولية يقول داير: أن مشروع الأمن البيئي قدحمل داخله تطبيقات إحتوت سقوط المنحى الدولاتي للسياسة العالمية، لكن ما يظهر الآن هو أن الأمن البيئي العالمي هو الشرط الأساسي للأمن الإنساني وأساس الحياة الجيدة.[2]

الفرع الثاني: تحليل الأمن البيئي وفق نظرية النظم

في محاولة لوضع رابط بين مواضيع المقاربات الليبرالية ومفهوم الأمن البيئي طرحت عدة تساؤلات أهمها:أي تعاون يجب بناؤه من أجل الأمن البيئي؟ وكإجابة عن التساؤل الأول. بالنسبة لبعض الخبراء، الأنظمة البيئية لا تقدم سوى صور للعلاقات الجيدة بين الدول لكن ماهوموجود في الحقيقة يخفي إدراك وفهم من جانبهم.إن التعاون الدولاتي interétatique حول الأمن البيئي صعب في العادة،من جهة أخرى هناك صعوبة في إقامة أنظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة أوالتوصل إلى إتفاق شامل. وفكرة التعاون تستوجب الحديث عن سياسات بيئية وتخصص سياسي يعمل على هذا التحدي الذي تطرحه البيئة وعامل الأمن، فرد فعل سلبي واحد من جانب إحدى الفواعل يؤدي إلى إنهيار كل النظام.[3]

غير أن مايقلق عمليات البحث في السياسات البيئية هو معيارية الأنظمة البيئية،من جهة ثانية. فإن السياسات البيئية التي تبحث عن وسائل أمننة الدولة في مواجهة الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا، فهي لازالت تعاني تشتتا في إعادة تعريف العلاقات بين الإنسان والطبيعة، هذه هي نفس النقطة التي تريد باقي الجماعات البيئية

[1] نفس المرجع.

[2] بن رجم، بوعجينة، متطلبات الأمن البيئي العالمي،43.

[3] درغوم،البعد البيئي في الأمن الإنساني،91.

تعريفها.إضافة إلى المفكرين الذين يعملون على البحث عن وسائل أمننة الدولة في مواجهة الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا، هناك دور آخر للخبراء الأمنيين في نفس المجال وهو حماية الدولة، هؤلاء يجدون مكانهم على مستوى المقاربة الأممية فالأمم المتحدة قد بدأت فعليا بالمشاركة الإستباقية من أجل إيجاد حلول للنزاعات البيئية، وهذا بواسطة برنامجها الأممي من أجل البيئة والتي لازالت إلى اليوم تصنف المنظمة الوحيدة التي تخصص جهودها للمسائل البيئية.[1]

كما أن نشاطات منظمة الأمم المتحدة تتمركز أساسا حول عدة مشاكل مختلفة منها الجهوية ومنها المحلية أين تكون في مواجهة كوارث طبيعية وحالات أوقضايا اللاجئين البيئيين، تناقص المصادر الطبيعية والأولية، الإنعكاسات التي تخلفها الحروب من أجل البيئة والشعوب التي تشكل مجموع الضحايا. ويتحدد دور البرنامج الأممي من أجل البيئة أساسا في تسهيل ودعم الجهود المحصورة في المجال البيئي، سواء كانت ذات مصدر دولاتي أومن طرف منظمات أخرى. وكخلاصة حيال هذه النظرية,فإن الطريق الوحيد لخلق نظام بيئي أونظام أمن بيئي متكامل دولاتيا، هو الإنفتاح على مايعرف بالأمن البيئي المفروض لأن زوايا هذا النظام غير واضحة وصعبة التوضيح مع وجود قلة من الخبراء الأمنيين المهتمين بهذا المجال.[2]

[1] نفس المرجع،92.

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: الأمن البيئي كأحد قطاعات الأمن القومي

تعتبر الواقعية من المقاربات التقليدية في الدراسات الأمنية التي تركزإهتمامها بالدول، وتتعرض الواقعية للعديد من الإنتقادات بسبب وضعها العديد من النقاط أهمها:الخوف والمصلحة، والسعي للبقاء عن طريق تعظيم القوة والنفوذ في عالم فوضوي. فقد إرتبط مفهوم الأمن تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة المرجعية في النظام الدولي وأعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة.[1]

وفي فترة ثمانينات القرن العشرين شهد حقل الدراسات الأمنية صراعا فكريا حول مكونات مفهوم الأمن وطبيعته، وهو ماإنصب بالأساس على محاولة توسيع مفهومه التقليدي الواقعي الذي لم يتجاوز حدود ضمان بقاء الدولة في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا عقلانيا ومحركا للعلاقات الأمنية، ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع...إلخ.[2]

بالرغم من أن "باري بوزان" "Barry Buzan " قد إلتزم في مقاربته بالعديد من الإفتراضات الواقعية، إلا أنه بنى إفتراضاته في سياق موسع للأمن مؤكدا على ضرورة الإهتمام بما يحدث داخل الدول، لذلك إرتكز برنامج بحثه على ضرورة تجاوز الطابع العسكري للتهديدات عند الحديث عن الأمن القومي، الذي أعتبره بوزان يتكون من خمس قطاعات مؤكدا في مؤلفه"People States and Fear " على أن طبيعة التحديات تختلف حسب طبيعة كل قطاع.القطاع البيئي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي، لذلك فإنتهديدات الأمن القومي قد تكون بيئية وهو ما يؤثر على الأسس المادية للدولة مثل التهديدات العسكرية أوالإقتصادية.

[1] بن رجم، بوعجينة، متطلبات الأمن البيئي العالمي،35.

[2]قسوم، دراسات الأمن البيئي،97.

حسب "بوزان " Buzan هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض كل قطاع يمثل نقطة محورية في إشكالية الأمن وطريقة ترتيب الأوليات ولكنها منسوجة في شبكة من الروابط القوية.[1]

الفرع الأول: الرابط بين الأمن والبيئة

زاد الإهتمام الواقعي بالبيئة بعد الحرب الباردة، أين كان لوسائل الإعلام دور بارز في نشر مدى خطورة الأسلحة النووية على صحة وسلامة المحيط، وبصفة علائقيةعلى صحة وسلامة الإنسان، ورغم أن الخطر المحدق بالدولة لم يكن بالغا في تلك الفترة،إلا أن عنصر التنبؤ قد أعطى للموضوع صيغة معرفية وعلمية في آن واحد.من خلال تفاقم الحس المعرفي بمدى أهمية البيئة،إتخذت القضايا البيئية مكانة هامة في التحليلات الأمنية،لفترتي الحداثة وما بعد الحداثة. فإذا كان التدهور البيئي سيأخذ عما قريب المكانة الأولى في جدول التهديدات المباشرة للإنسانية، فإن فهم العلاقة بين التدهور والنزاعات المستقبلية أمر حتمي قادنا إلى عدة نقاشات.[2]

النقاش الأول يتبناه أولمان "Ulman"(من أنصار النظرة التوسعية للأمن) في أحد منشوراته حول توسع الأمن القومي ليشمل البيئة، والذي يتحدث عن صياغة مفهوم الأمن البيئي. حيث يرى أولمان بأن تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية يؤدي إلى فهم الواقع الدولي بشكل خاطئ، كما أنه ينطوي على خطرين :

تركيز الدول على التهديدات العسكرية فقط وتجاهل الأخطار الأخرى. والتقليص من أمن الدول الشامل ودفعها إلى الإنخراط في "عسكرة العلاقات الدولية".[3]

حسب "اولمان""يكون الأمن مهددا عندما يؤدي فعل أوسلسلة من الأفعال إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة تسببا,أويعكس الحد إلى

---

[1] سميرة شرايطية، "أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدولة الفاشلة: دراسة عبر إقليمية" (أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة 1، 2018)،.

[2]درغوم،البعد البيئي في الأمن الإنساني،69.

[3]قسوم، دراسات الأمن البيئي،98.

هامس إختيار السياسات لحكومة الدولة أو الوحدات غير الحكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولةذاتها". وبهذا ندرك أن اولمان قد وسع طبيعة التهديدات لتشمل تهديدات غير عسكرية تتحدى الأمن القومي، وتحد من الخيارات الممنوعة للدولة كالنزاعات المرتبطة بالندرة والزيادة السكانية وكذا الكوارث الطبيعية.[1]

كما نشر نورمان مايرز "Norman Myers"سلسلة من المقالات بين منتصف التسعينات مفادها أن الأمن البيئي هو الأمن النهائي Ultimate Security.حيث زعم أن التدهور البيئي يمكن أن يسبب تهديد الأمن الدول، ومن جهة أخرى حدد بأن الإنفاق العسكري الأمريكي سيخدم الأمن القومي إذا كان موجها نحو دعم التنمية في المناطق الفقيرة من العالم.[2]

من جهته يقول مارك لوفي " Marc Levy " إن هذا الوضع ليس له أساس إلا إذا لم نجعل كلا من البيئة والأمن وسيلتين بالغتا الأهمية تحثان على دعم أكبر لسياسة الحماية البيئية.[3]

كما قدمت" جيسيكا ماثيوس "إقتراحا مختلفا للإشكالية البيئية، في مقالها" إعادة تعريف الأمن.حيث ترى جيسيكا بأن مسألة إختراق الدولة لم تعد من حدودها فقط، فقد أصبحت مخترقة داخليا وخارجيا والخط الفاصل بين ماهوداخلي وماهوخارجي لم يعد واضحا. وبذلك أعطت " جيسيكا " صورة المعلومات البيئية الدولية، وكيف يجب أن تكون في المستقبل القريب، كما ركزت على إعطاء نظرة لكل من الأمن والبيئة والرابط بينهما، وقامت بتوسيع القضايا البيئية وأسبابها ومخلفاتها وذلك لما للمسائل الإيكولوجية من أهمية للأمن الوطني.[4]

[1]Richard Ulman, " redifining security" , International security,vol.8,No.1(1983),150.

[2] Norman Myers, Ultimate security:the environmental basis of political security,W Nortan(New York,1993),308.

[3] درغوم،البعد البيئي في الأمن الإنساني،70.

[4]Jessica Tuchman Mathus,"Redefining security" in foreign affairs,vol.68,No.2(Spring,1989),165.

كما نشر "فوستر غريغوري"مقالا سنة 2001،يربط بين الأمن البيئي والقوات المسلحة،حيث يعتقد فوستر أن الأهمية في نشر الوعي بالرابط الموجود بين الشروط البيئية والشروط الإقتصادية والسياسية والمجتمعية وكيف أن كل شرط يمكنه التأثير والتأثر بالآخر بصفة متعددة، وكلها تشكل مع بعضها مظهرا إستراتيجيا وحتى عسكريا. لذلك وجب توسيع الأمن ليشمل الأمن البيئي لأن هذين المفهومين مترابطين، فقد حاول "فوستر" تحديد مفهومي الأمن والبيئة، لكن مع التأكيد على أن الأمن بإستطاعته أن يحافظ بمدلوله العسكري على الإعتبارات البيئية.[1]

كما تحدث "فوستر" عن الجهد المبذول من طرف إدارة كلينتون من أجل الوصول إلى رابط بين تدهور البيئة والنزاع، ويضيف أنه قد تم الفصل إلى إحلال مفهوم للأمن البيئي وأن النزاعات العنيفة، الناتجة عن التدهور البيئي سوف تصبح حروبا مستقبلية future ecowars.[2]

في المقابل، ظهرت العديد من الطروحات التي عارضت الربط بين المسائل البيئية وإدراجها كتهديد للأمن الوطني التقليدي ومنها إسهامات الأستاذ "دودني" الذي لا يعتقد بأن التدهور البيئي يخاطر بإحداث نزاعات بين الدول بسبب عوامل عديدة متجذرة في النظام العالمي المعاصر سواء كانت مادية أومؤسسية، مستندا إلى الكثير من الحجج التي أساسها أن الدول لا ترى في تبعيتها دول أخرى في مجال الموارد الطبيعية تهديدا موضوعيا لأمنها العسكري وإستغلالها السياسي.بالإضافة إلى ذلك فإن العنف بين الدول له جانب مشترك مع المشاكل البيئية وحلولها. إذ أن الأمن ينتمي للمجال العسكري وبالتالي فمؤسسات الأمن الوطني لا تملك سوى أفق ذات مدى قصير لذلك فإن نماذجها

[1] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني،73.

[2] نفس المرجع.

ليست مؤسسة لإيجاد حلول إستعجالية للمشاكل البيئية التي تستلزم أفقا على المدى الطويل.[1]

وفي الأخير يقول "دودني "Deudney،بأن العالم سوف يدخل فيما أسماه "ألفين وينبرغ ""زمن الإستدامة"؛ أين ترفع الحضارة الصناعية قدرتها الإستغلالية للموارد المعدنية (مثل الحديد،النحاس،الألمنيوم...الخ). لكن المفارقة تكمن هنا في الدخول في عصر الإستدامة مع الإستمرار المتواصل في الإستغلال المفرط لموارد هذا العالم؛ أي تلبية حاجيات الحاضر، دون التفكير في حاجيات المستقبل.[2]

إلى جانب "دودني "،هناك مارك لوفي "Mark Levy" الذي فصل بين الأمن والبيئة، وأقترح تقسيم وسائل الوصول إلى الأمن البيئي من خلال ثلاث فئات أساسية :

الفئة الوجودية:تقدم على شرح فكرة حماية البيئة والولايات المتحدة الأمريكية،على أنهما وبدون شك أمران مرتبطان، حيث يرى "لوفي " أن المشروع المقدم لربط الأمن بالبيئة خاطئ في الأصل لأن مشروع العمل به قد كان نتيجة لخطاب منسق يبحث عن دعم جماهيري من أجل حمايته أيضا، هو يتمعن في الجوانب الوجودية للربط بين البيئة والأمن دون الإنتباه إلى عدم وجود عمل نظري، أوخطط تحليلية تتطرق إلى هذا النقص النظري.[3]

الفئة الفيزيائية: تتكون من التهديد الفيزيائي المباشر الذي يحدده التدهور البيئي على المصالح الأمريكية حسب "Levy" هذه الفئة تعطينا توضيحا بأننا نتخذ التدهور البيئي كمهدد وخطر على الأمن، ولكننا لا نعطي أهمية كافية لذلك رغم أن معطياته على المستوى الإيكولوجي توضح أن الإحتباس الحراري، وزيادة عطب ثقب الأوزون، سوف يدخلنا في متاهات التهديدات المستقبلية الأكثر جدية على الإطلاق، من خلال ذلك يجب

[1] قسوم،دراسات الأمن البيئي،98-99.

[2] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني، 76.

[3] نفس المرجع،77.

على الكتابات حول البيئة أن تعمل على إحداث إستجابات لهاته القضايا دون العمل على الربط بين الأمن والبيئة. وبذلك يجب علينا أن نحدد طريقتنا في النظر إلى مثل هذه التهديدات وأن نعطيها حقها من الدراسة دون إغفال مداها المتوسط والقصير، ومدى إنعكاساتها على الأمن القومي.[1]

الفئة الثالثة :يدعوها"Levy" بالتدهور البيئي لتهديد سياسي غير مباشر، تتعلق بالبحث عن تفسير كيف يمكن للتدهور البيئي أن يسبب فوضى مدنية، نزاعات إقليمية، وحتى هجرة لاجئين. ومعنى ذلك لا إستقرار سياسي واسع بالنسبة له، وتطبيقات المصالح الأمريكية في هذا المستوى ليست واضحة ومن الأفضل التركيز على الدراسات حول أسباب قيام النزاعات الإقليمية، وليس التركيز على عامل القضايا والمشاكل البيئية في مثل هذه النزاعات.[2]

الفرع الثاني: الجيوبوليتيك والحروب على الموارد

لقد أعاد الجيوبوليتيك وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة النقاش حول قضايا الأمن البيئي لمحاولة تفسير الإستقرار الحاصل في بعض مناطق العالم بسبب نزاعات التي خلفها التدهور البيئي والمشاكل المرتبطة بعامل الوصول إلى الموارد النادرة، فالطلب المتنامي على الموارد الأساسية يصطدم بناحية مهمة من نواحي معادلة الموارد العالمية المهمة: إن العرض العالمي لبعض المواد محدود تماما ومن الواضح أن مخزون العالم من بعض الموارد الرئيسية يتناقص بإيقاع سريع. وعليه ضمن هذه الظروف قد ينسا الصراع بين الدول على الوصول إلى مصادر الإمداد الحيوية مايطلق عليه أنصار الجيوبوليتيك "الحروب البيئية" (Ecowars) بالإضافة إلى سمة أخرى أكثر مدعاة للقلق وهي أن كثيرا من المصادر الرئيسية لهذه المواد تتقاسمها أمتان أوأكثر أوأنها في مناطق حدودية يتم التنازع عليها فمن المرجح أن تشمل مسائل الإتساع الشديد في الطلب على

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

نطاق عالمي وظهور عجز عام في المواد وتكاثر الخلافات حول الملكية ضغوطا جديدة على النظام العالمي، فالعاملان الأولان سوف يشددان بشكل حتمي المنافسة بين الدول للوصول إلى الموارد الحيوية،أما العامل الثالث فسوف يولد مصادر جديدة للإحتكاك والصراع.[1]

[1] قسوم، دراساتالأمن البيئي،101.

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن من الأمن البيئي إلى الأمننة البيئية

يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن نحوالعديد من المجالات، وذلك من خلال إسهامات الباحث والكاتب باري بوزان "Barry Busan "وكتابهPeople States and Fear، والذي عمد من خلاله إلى توسيع وتعميق الأمن ليقترح نهج جديد مغاير لفترة الحرب الباردة مع وضع الخطة البيئية من مسار إعادة توجيه للأجوبة حول "التهديدات الجديدة ". حيث يعطي 'بوزان' ثلاث أسباب لتوسيع نطاق مفهوم الأمن خلال الحرب الباردة[1]:

أولا : لأن الأمن يجب أن يتوسع نتيجة التغيرات الحاصلة على البيئة .

ثانيا :لأن المفهوم يحتوي داخله على سياسات ما،فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمنته قضايا محددة من أجل جعلها من أولويات الحكومات.

ثالثا :توسيع الأمن لأن لديه القدرة على إدماج مفاهيم متعددة في حقل العلوم السياسية بذلك سيصبح الأمن حسب بوزان متداخلا مع السياسة أين ستصبح فكرة الأمننة وزن محدد.

يعتبر الأمن الإيكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في النظام الدولي، وذلك كون تهديدات تمر كل الدول دون إستثناء، وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من المسارات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ والإحتباس الحراري، التلوث، الجفاف...الخ. التي تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه، فمثلا:لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم.[2]

[1] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني،101.

[2] قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،115.

"العلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا وقد إتضح الآن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الضرر وليس من قبل المبالغة القول أن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل".[1]

وعليه فهناك إرتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.[2]

بالنسبة " لجوهان ايركسون" لاتوجد هناك تهديدات موضوعية، مايوجد فقط هو محاولات لخلق مجال أمني لأي مشكل وفي نقده لأعمال المدرسة يقول أن هناك تناقض بين توسع مفهوم الأمن وماهوموجود في الواقع، لكن في الحقيقة توجهت التحليلات بعد هذا المستوى إلى تبني البيئة أوقطاع البيئة كما تسمى مدرسة كوبنهاغن.[3]

قسم بوزان القطاع الأمني إلى مجموعتين، تحت إسم الأجندة الأمنية البيئية : المجموعة الأولى هي الأجندة العلمية والمجموعة الثانية هي الأجندة السياسية: الأجندة العلمية منبثقة أساسا من ميدان العلوم الطبيعية والنشاطات غير الحكومية، بذلك فالمهتمون به هم مجموعة علميين وعلماء تتبناهم عدة مراكز ومعاهد للبحوث،تقدم هذه المجموعة من العلماء قائمة بالمشاكل البيئية التي أثرت ولا زالت تؤثر في تقدم الحضارات وتطورها.[4]

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

[3] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني،102.

[4]نفس المرجع.

بخلاف ذلك توجد الأجندة السياسية ذات المصدر الحكومي ومابين الحكوماتي، إلى جانب من قال بأن الأجندة العلمية تحتوي على تقييم للتهديد الذي يستلزم تحركات نحوالأمننة، فإن هناك من أضاف أن الأجندة السياسية تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات الجماعية من أجل التعامل مع المشاكل المطروحة، لذلك فهذه الأجندة هي المسؤولة عن دفع التحركات نحوالأمننة، ورغم وجود تدخل وإعتماد متبادل بين الأجندتين، إلا أنه يوجد جملة من الإختلافات، فالأجندة العلمية قصيرة المدى وذلك نحوإنشاء سياسات بيئية، تشرف عليها الأحزاب السياسية وبعض الجماعات لتنفيذ ذلك. وهذا ما يجعلها ذات صيغة سياسة أكثر منها أمننة.[1]

بذلك فإن مدرسة كوبنهاغن لم تشرح وتفسر لنا الوجهة الحقيقية لأعمال الأمننة، هل هي مسارات أمننة مصالح محددة،أم هي مسارات أمننة النظم الإيكولوجية. كما أن التحالف في إطار هذه القضية ينقسم إلى طرفين،طرف يريد الحفاظ على البيئة من خلال حماية التنوع الحيوي، وطرف آخر تحتم عليهم مصالحهم حماية مايستلزم لتقدمهم الإقتصادي .[2]

إن مدرسة كوبنهاجن لم تحدد سوى أجندتين للبيئة، الأولى أجندة علمية والثانية أجندة سياسية،كما أن قيمة البيئة هي نفسها في كل العالم، وهنا لم تذكر مدرسة كوبنهاجن في تحليلهم فكرة الإعتماد المتبادل بين النظم البيئية لذلك أعطت نظرة أخرى تهتم بالجانب اللاأمني للأمن البيئي وكيف يتم جعله أداة سياسية.[3]

ترى "Evelyne Dufault" بأن ما يجب دراسته هو الدور الأدائي للقضايا البيئية (إعتبار القضايا البيئية كوسيلة) داخل النزاعات السياسية وليس دراسة أسباب هذه النزاعات، وتقول في ذلك :«إن الكتابات حول النزاعات المرتبطة بالبيئة هي التي تسيطر

[1] نفس المرجع.

[2]نفس المرجع.

[3] Karin T Litfin, "Constructing environmental security and ecological interdependance ", In global governance 5 (1999), 369-374.

ظهورا مسبقا للمتغيرات السوسيولوجية على المتغيرات البيئية،كأسباب للنزاعات وتفترض ضمن هذا المجال الخاصية الأداتية والوسائطية للمشاكل البيئية. وتقول "Evelyne":

" إن اللاأمن البيئي قد يستعمل من طرف بعض الجماعات التي تطمح إلى ترقية الأهداف السياسية المحددة،بذلك فإن أي تهديد بيئي يسكنه بلورة حركات تعبئة شعبية نحوغاية أخرى مفادها أن أمننة البيئة ستكون منظما منصفا لأي نزاع هوياتي".[1]

من جهة أخرى يرى " Le Prestre " أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة أخذت مسائل الهوية والقومية أهمية كبيرة، مما جعل البعض يظن أن بعض رجال السياسة يمكنهم إستخدام النزاعات حول البيئة بغاية إستعمال الحس القوي، والفوارق البيئية ستصبح قادرة على أحداث إتجاه القومي، لذلك لأن الإتجاه البيئي والقومي مرتبطان بالإقليم، بذلك فهما مرتبطان بالسيادة والإستقلال والتسيير الذاتي.لقد بين كل منLe" Prestre" و"Évelyne" بأنه يمكن إستعمال البيئة في إنتاج نقاش لرؤية نزاع سياسي محتمل بمعنى رؤية النزاعات من خلال فكرة التبعية السياسية،من جهة أخرى دعما فكرة إن التدهور البيئي هو محرك للنزاع.[2]

إن الأمن في القطاع الإيكولوجي يقوم على وحدتينهما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الإجتماعية، وهي التي تجعل الحضارة الإنسانية في خطر. فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد،الفيضانات،الجفاف،التصحر... وتتمثل التهديدات الإجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية،إستنزاف الثروات الطبيعية.[3]

---

[1] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني،104.

[2] نفس المرجع.

[3] توفيق بوستي، " مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحواطار جديد للتحليل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد.13(جويلية 2018)،185.

مما يحدث إضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب، كما يشمل إرتفاع منسوب المياه في المحيطات جراء ذوبان جليد القطبين بدوره عن خلل في المناخ، بحيث يمكن لهذه التهديدات أن تغير كثيرا في نشاطات الإنسان في مناطق مختلفة من العالم والمهددة بهذه الأخطار، ناهيك عن إرتفاع نسبة الغازات الكيميائية وتأثيرها على طبقة الأوزون، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى الملوثة التي تهدد بتخفيف نسبة الأوكسجين في الجو، ومن ثم إلحاق الضرر بالإنسان والحيوان والنبات. ومع تزايد عدد السكان وإستنزافهم لمواد الكوكب الطبيعية تزايد الإختلاف والتسارع في التغيرات المناخية والبيئية مما سبب الجفاف والتصحر...الخ، التي عرضت الكثير من البلدان الضعيفة للخطر والإندثار و إلى المزيد من الهجرات البشرية والتي بدورها ستكون مدعاة لتهديدات أمنية لدول أخرى. [1]

كما يضيف كل من "بوزان" و"ويفر"و"ويلد" بأن مستوى تحليل النظام الدولي هو المهيمن على القطاع البيئي، لأن معظم أعمال الأمننة تكون على هذا المستوى بسبب الجماعات البيئية، التي تعمل على تأمين ووضع أجندة بيئية، لذلك تكون أعمال الأمننة على المستوى العالمي ذات منحنى تسببي،أما نتائج مسارات الأمننة فتنحصر على المستوى المحلي.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني،104.

المطلب الرابع :الأمن البيئي كقضية جندرية

لقد حاولت المقاربات النقدية بحث مكامن الغموض لدى النظريات التقليدية في تفسيرها موضوع الأمن البيئي ومحاولة تحليله وفقا لبنية فكرية ومنظومة مفاهيمية مغايرة ابستومولوجيا وانطولوجيا. فقد إقترحت النظرية النقدية بداية إتخاذ الفرد كوحدة مرجعية للأمن عوضا عن الدولة، وبذلك فهي تجادل بأن الأمن البيئي منبثق من الأمن الإنساني والشامل وتبحث هذه المقاربة اللاأمن كأداة إرشادية للأمن البيئي.[1]

يعد جون بارنت "John Barnett " الأكثر إسهاما في هذا المجال تحديدا من خلال تطرقه إلىإتخاذ اللاأمن كوسيلة إرشادية لمفهوم الأمن البيئي، وهذا ضمن إقتراب نقدي يدعى بالنظرية الخضراء (Green theory) أين يرمز حرف "G" الكبير إلى إنطلاق "بارنت" من منحنى إيكوفلسفي (ايكولوجي فلسفي) راديكالي مجسد من خلال مقاربتين إيكولوجيتين هما المقاربة الإيكولوجية النسوية Ecofeminism والمقاربة الإيكولوجية الإجتماعي Social ecology.[2]

الفرع الأول: الإيكولوجيا النسوية

شهدت بضعة من العقود المنصرمة إهتماما هائلا بكل من حركة النساء والحركة البيئية، وقد حاجج كثير من مفكري النسوية بأن أهداف هاتين الحركتين مترابطة إلى حد كبير. فكلتا الحركتين تتضمن تطوير نظرات إلى العالم وممارسات خالية من نماذج الهيمنة المنحازة ذكوريا. وقد عبرت "روزماري راد فورد رويتر" عن ذلك في كتابها الموسوم: امرأة جديدة/أرض جديدة الصادر عام 1975 بقولها:"ينبغي أن تدرك النساء أنه ليس بالمستطاع تحريرهن ولا حل الأزمة البيئية في سياق مجتمع لا يزال النموذج

[1]قسوم، دراسات الأمن البيئي،104.

[2]درغوم البعد البيئي في الأمن الإنساني،105.

الأساسي لعلاقاته هو الهيمنة". فيجب عليهن توحيد مطالب حركة النساء مع مطالب الحركة البيئية بغية تصور إعادة تشكيل جذرية للعلاقات الإجتماعية والإقتصادية الأساسية والقيم المبطنة في هذا المجتمع الصناعي الحديث. ومنذ أوائل السبعينات دافع الكثير من النسويين، وبالأخص النسويون الإيكولوجيون عن الموقف الأساسي ل رويتر : البيئة قضية نسوية.فما الذي يجعل بالضبط،البيئة قضية نسوية؟[1]

تتركز مسلمات الإتجاه النسوي الإيكولوجي على ثلاثة إفتراضات رئيسية :

أولا: ثمة ترابطات دالة على الهيمنات غير المبررة على النساء وعلى البشر المهمشين والمستغلين والمسيطر عليهم وعلى غير الشر من الحيوانات والطبيعة؛ثانيا: إن فهم الترابطات بين النساء والطبيعة شأن مهم لكل من النسوية والمذهب البيئي والفلسفة البيئية؛ ثالثا: إن المشروع المركزي للنسوية الإيكولوجية يتشكل بإستبدال بين الهيمنة غير المبررة وإحلال بنى وممارسات عادة محلها.[2]

في نفس الإطار المحلل للأمن البيئي، وجد العديد من دعاة الحركة النسوية الإيكولوجية Ecofeminismممن يدعون هذا الإتجاه الإيكولوجي الإجتماعي،حيث أن كل الراديكاليين يجب أن يقفوا على تحرير المرأة.بذلك فإن التيار الإيكولوجي النسوي قد جمع بين بنية فكرية وحركة سياسية من أجل الدفاع عن الطبيعة.فاضطهاد النساء يعد جزء من الأزمات الإيكولوجية، كجعلهن تابعات لنفس الديناميكيات من طرف قيم لخصت عن الطبيعة "المبنية للمجهول" .[3]

[1] قسوم، دراسات الأمن البيئي،104-105.

[2] نفس المرجع.

[3] درغوم،البعد البيئي في الأمن الإنساني،106.

بذلك كان هدف Ecofeminism هو حماية الطبيعة وتحرير المرأة، إذن فالنظرية الخضراء متكونة من مظهرين: الأول: إيمانها بأن علم الكون أومايعرف "الكوسومولوجيا الحديثة "في شكلها التصنيعي والنفعي هي المسؤولة عن التدهور البيئي وهي دون شك التي ستكون متصلة بالمجتمع السياسي،الإقتصادي،الإجتماعي، العلمي.الذي هيمن على تحليلات القرن العشرين؛ الثاني: هناك فلسفة خاصة بالإحتواء مع القاعدة العامة الخضراء، أين نجد أن كل الأشياء متصلة بكل الأشياء الأخرى، وهذا يفرض إعتمادا متبادلا، وتركيبا مختلفا ليس فقط على المستوى الداخلي، لكن أيضا بين النظم الإجتماعية والإيكولوجية.[1]

الفرع الثاني: الإيكولوجية الإجتماعية

تقوم المقاربة الإيكولوجية الإجتماعية على الفوضوية حسب "بارنت" وتفترض أن التدهور البيئي يمكن فهمه بشكل أفضل إذا تم إعتباره كمنتج لعلاقات السيطرة والإستغلال وعبارة الإيكولوجيا الإجتماعية EcologySocial قد وضعت من طرف الفيلسوف الإجتماعي والسياسي موراي بوكشين "Murray Bookchin" الذي تقوم فلسفته الإجتماعية على الفوضوية أوAnarchism. تعتبر الإيكولوجيا الإجتماعية كنظرة للإيكولوجيا العميقة Deep ecology، التي ترى بأنها لم تدخل كفاية في النظرية الإجتماعية وأن التدهور البيئي يفهم بشكل أفضل كمنتج لعلاقات السيطرة، ويستعمل كلمة Econarchism أوالفوضوية الإيكولوجية في بعض الأحيان بدل S.E وهذا منذ أن إعتمدها بوكشين.[2]

ترمي الإيكولوجيا الإجتماعية إلى حقيقة مهمة كثيرا ما تم إغفالها وهي أن جميع مشكلاتنا البيئية الحالية تقريبا تنشا عن مشكلات إجتماعية مستحكمة. وعليه لا يمكن فهم المشاكل البيئية بوضوح عدا عن حلها من دون التعامل مع المشاكل ضمن المجتمع.

[1] نفس المرجع.

[2]نفس المرجع.

فالنزاعات الإقتصادية والأثنية والثقافية من بين أخرى كثيرة تكمن في قلب معظم الإختلالات البيئية الخطيرة التي تواجهها اليوم بمعزل عن تلك التي تولدها الكوارث الطبيعية، فالأسباب الجذرية هي من قبيل التجارة لأجل الربح والتوسع الصناعي والمطابقة بين التقدم والمصلحة الخاصة للشركات.[1]

وفي هذا الصدد يقول "موراي بوكتشين": «إن عزل المشكلات البيئية عن المشكلات الإجتماعية سوف يعني إساءة فهم جسيمة لمصادر الأزمة البيئية المتصاعدة،فالطريقة التي تتعامل بها الكائنات البشرية بعضها مع بعض أم جوهري لبحث الأزمة البيئية».[2]

فالإيكولوجيون الإجتماعيون يرون أن حل الأزمة البيئية القائمة يتم عبر تغييرات أساسية في القيم الثقافية والإيديولوجيات المهيمنة.بالإضافة إلى إستبدال القيم الإقتصادية، وثقافة الإستهلاك والذات المتركزة على الأنا بقيمة إيكولوجية جماعية تحررية وذات غير مهيمنة.[3]

[1] قسوم، دراسات الأمن البيئي،105.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

المبحث الثالث : التأسيس النظري لدولة الرفاه

في هذا المبحث سيتم إلقاءالضوء على وجهات نظر مختلفة حول تنظيم الرفاه، كما سيتم توضيح أنماط الرفاه حسب المواقف النظرية المختلفة (الليبرالية، الإشتراكية الديمقراطية، الماركسية، المحافظتية) وذلك يتعلق بدور الدولة وكيفية تعاملها مع الظروف الإقتصادية والسياسية .

المطلب الأول: التصور الليبرالي

هناك كثير من الإختلاف في ما يتعلق بالليبرالية فهي تستخدم على نحوعام وتغطي طيفا واسعا من الأفكار ومفاهيمها الأساسية معروفة من الخطاب والثقافة السياسية المعاصرة. فقد أقترح John Gray أننا يجب أن نتكلم على ليبراليات، فصيغة الجمع توضح أن الليبرالية مجموعة من الفلسفات المترابطة التي تركز على أدوار ووظائف الأفراد والمجموعات والمؤسسات في إدارة طابع الحياة الإجتماعية الإنسانية والسيطرة عليه.[1]

كما أن كل فروع الليبرالية تجتمع على مبدأ أساسي ألا وهو الحرية الفردية أوحرية الإختيار، ينبغي حسب ذلك أن يتمتع الناس بجملة من الإختيارات المتعلقة بحياتهم وممتلكتاهم، كما ينبغي أن يكونوا أحرار في محاولة تحقيق كل ما يرغبون فيه وإستخدام

[1] Beth Cook,Conceptual framework for analysis of welfare state developments(The University of Newcastle :Coffee,2007),17.

مواردهم كما يريدون، وتعتبر قدرة الناس على التفكير وممارسة الإختيار في تلبية حاجاتهم أمور تأسيسية لليبرالية.[1]

وإذا كانت الإستقلالية هي أحد المبادئ الإرتكازية لليبرالية بوصفها مثلا "أعلى" فإن مجتمع السوق يعد ملازما لها، ودون ذلك فهي تفتقر إلى مفهوم ناضج للمجتمع. وبمتابعة آدم سميث سوف تولد اليد الخفية للسوق رخاءا إجتماعيا عبر قرارات لا تحصى ناشئة من المصلحة الذاتية وتشكل التداول اليومي في سير السوق الحرة.فالمجتمع يعتبر المنتج الثانوي للنشاط الفردي وينظر إلى دور الدولة عبر منظور الحرية الفردية وأداء السوق لذلك تعتبر الحكومة الصغيرة مفضلة لدى أنصار النزعة الفردية المتطرفين، الذين يرون بأن دور الحكومة الأساسي يتمثل في ضمان الحماية المدنية والحقوق السياسية الأساسية.[2]

فالرفاه عند الليبراليين ليس شيئا يعطى وإنما هو شيء ينجز عبر الأفعال الحرة والطوعية للأفراد العقلانيين، وهو موجود على أمثل وجه في بيئة السوق، ولهذا فإن الرفاه الذي تتولاه الدولة رفاه أبوي، حيث تتمتع الدولة بنظام تزويد جماعي للسلع(مثل: التعليم أوالصحة).[3]

وتوجد أشكال من الليبرالية أكثر إجتماعية وأكثر تعاطفا مع الرفاه بوصفه من الشواغل العامة. حيث تعتبر مؤلفات كل من T.H-Green وL.T.Hobhouse أن

[1] Ibid.
[2] M.O'Brien,S.Penna,Theorising welfare :Enlightement and modern society (London :Sage,1998),160.
[3] Ibid ,143.

الليبرالية الجديدة تشجع فكرة الصالح العام بوصفها شيئا أكثر من مجموع الإشباعات الفردية. بالنسبة لهوبهاوس يمكن تحقيق التقدم عبر مزيد من التحقيق الذات الفردية، وهي عملية تتضح بقبول المواطنين المتنامي الصلة بين رفاههم ورفاه الآخرين، وللدولة دور حيوي في إنشاء هذا المجتمع الإيثاري وقد بسط رولز () J.Rawls دور الدولة بصورة خاصة، فقد وضع شروطا للدولة لكي تحقق عدالة إجتماعية، وهذا يبدأ من قلقها بشأن توزيع الفرص ومدى جودة معالجة المجتمع لأسوئها حالا.[1]

فالمجتمع العادل وفقا لرولز سيتضمن تعظيم الحريات المتساوية، حيث لا تتعارض حرية شخص مع حرية الآخرين، ويهتم رولز بتوزيع ما يسميه "السلع الإجتماعية الأساس" وهي سلع يمكن افتراض أن كل شخص عقلاني يريدها،وتضم تلك السلع جملة من الحريات، حرية الحركة، حرية إختيار المهنة،سلطات الوظائف والمناصب ذات المسؤولية، والدخل والثروة والأسس الإجتماعية لإحترام الذات، تعد هذه السلع الأساس لدى رولز لإجراء تقويمات مقارنة للرفاه النسبي، فهي التي تخبرنا كيف يحسن الناس صنعا.[2]

يعتقد رولز بأن هذه السلع يجب أن تقدم بالتساوي (تساوي إمكانية الوصول اليها أوالتساوي في الفرص).فهويرى أن نظرية العدالة ينبغي أن تؤسس على رأي في المجتمع يستطيع الجميع المشاركة فيه، هذا الرأي يعتبر نظاما عادلا للتعاون بين أشخاص أحرار

[1] دالي، الرفاه، 89.

[2] نفس المرجع.

ومتساوين، فالعدالة إذا نظام قواعد عادلة يمكن فيه أفرادا لهم غايات مختلفة التعاون لما فيه مصلحتهم المشتركة. كما يرى المساواة برؤية إجرائية نسبية كالمساواة أمام القانون والحقوق المدنية والسياسية المتساوية في متغيراتها الأكثر إجتماعية أي تكافؤ الفرص، بمعنى إزالة العوائق أمام التقدم الشخصي ومن حيث القانون فإن الدولة والمحاكم على وجه الخصوص لها الدور الرئيسي في هذا الشأن.[1]

[1] نفس المرجع،90.

المطلب الثاني : التصور الاشتراكي حول دولة الرفاه

إن الرفاه في الفكر الإشتراكي يقدم على شكل نظرية سياسية تعتمد على الإنخراط الجماعي الديمقراطي, حيث ترتبط بشكل كبير بأحزاب يسار الوسط الديمقراطية الإجتماعية السياسية في اوروبا، وبوصفها أنموذجا للرفاه حيث حققت على أعلى مستوى في الدول الإسكندنافية. توجهاتها الإجتماعية تبعدها عن الليبرالية، لكنها تشترك معها من حيث التزامها بحرية الإختيار والحقوق الفردية وقدرتها على العيش مع مؤسسات السوق والملكية الخاصة.تنظر الإشتراكية إلى الدولة على أنها قوة إيجابية في المجتمعات الحديثة قادرة على فعل الخير. كما ينظر إليها على أنها مصدر السلطة، كما أنها صوت الشعب.[1]

أولا، يرتبط نمو النظم التي تشرف على تنظيمها دولة الرفاه بالعملية الديمقراطية خصوصا قوة التعبئة السياسية للطبقة العاملة. لذلك فإن نظم الرفاه المنظمة تدين بوجودها للفاعلية السياسية، ونقابات العمال، والحركات السياسية الأخرى. وبذلك، فإن هذه القطاعات المذكورة هي التي ستكسب إلى أقصى حد من دولة الرفاه، مع أن الطبقتين الوسطى والعليا في الواقع تكسبان كثيرا من دولة الرفاه.ثانيا، إن الرفاه عند الإشتراكيين يعني أساسا التضامن والزمالة بين أفراد الطبقة العاملة، كما أن الدولة القومية تعتبر معنى آخر في الإشتراكية، حيث تخدم تدابير الرفاه التي تنظمها الدولة وظيفة بناء الأمة.فهي لا

[1] Ruth Lister, Understanding theories and concepts in social policy (Bristol: policy press,2010),36-37.

تهدف إلى تحقيق إحساس مشترك بين الأفراد وحسب، بل تهدف إلى تحسين المخزون القومي لرأس المال البشري، كما تعتبر أداة للتمييز بين من ينتمي للأمة ومن لا ينتمي إليها.[1]

إن دور الدولة في منح الرفاه من خلال تلبية الحاجة أمرلا نزاع فيه تقريبا في هذا المنظور. حيث تقدم الإشتراكية حججا لتأكيد دور الدولة في تقديمه رفاه أكثر شمولية، إذ ينبغي أن تكون فاعلا لتغيير إجتماعي تقدمي، فدور الدولة مهم في إعادة التوزيع، خصوصا فيما يتعلق بالموارد المادية، إن كان ذلك لتصحيح أوجه عدم المساواة التي يولدها السوق. كما أن السياسات العامة الإجتماعية والإقتصادية تعبر عن شكل من أشكال التدخل اللازمة والتي تتجاوز التصور الليبرالي الضيق بشأن سياسات الرفاه العامة.[2]

وبذلك فإن التبريرات المختلفة تفيد بأن المساواة هدف للسياسة الإجتماعية وهذه الحجج يمكن أن تركز على نوعين أساسين حسب فيتز باتريك"Ph.Patrick " هما:

الحجة الأولى:القبول بأننا بشر نشترك جميعا في الحاجات نفسها، ما يدل على وجود طبيعة أساسية عامة وعلى سبيل المثال فالصحة والإستقلالية حاجتان أساسيتان يشترك فيهما الناس عموما.

[1] Jonas Edlund,Arvid Lindh,"The democratic class struggle revisited: The welfare state, social cohesion and political conflict", Acta Sociologica58(2015):311-328, DOI :10.1177/000169315610176

[2]Cook,Conceptual framework for analysis of welfare state developments,18.

الحجة الثانية : وهي حجة معيارية على نحوأكثر وضوحا، مفادها أن العدالة والإنصاف يتطلبان مساواة وإلتزاما بتوزيع عادل للموارد الإجتماعية، من ثم ينبغي على الدولة أن تعمل على تحقيق المساواة على المدى الطويل، وذلك بالقضاء على أوجه عدم المساواة التي تنشأ من الثروة الموروثة أوالسلطة الإقتصادية إلى غير ذلك, فعلى الدولة أن لا تكتفي بتحقيق الأمن حيث لا يستطيع السوق توفيره.[1]

إضافة إلى هذا تفيد المؤسسات والعمليات المرتبطة بدولة الرفاه في أداء وظيفة دمج إجتماعية, فتلك المؤسسات والعمليات هي من تكون المجتمع المحلي وتعبر عنه، وتؤكد روح التضامن والزمالة من خلال تغلغل المثل العليا للمجتمع المدني على نحوواسع في الديمقراطية الإجتماعية, وبذلك تعلوالمصالح والقضية المشتركة على حساب مصالح المرء الخاصة وحيز المجتمع المحلى ككل. فالرفاه حسب الإشتراكية الإجتماعية ليس حكرا على الدولة فقط, فهي تعترف أيضا بالعون الطوعي وبالعون الذاتي كوسيلة لتحقيق الرفاه إلا أن دور الدولة يبقى هو الدور المهيمن.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع،93.

المطلب الثالث: التصور الماركسي

تتجدر الماركسية في تحليل تنظيم الإنتاج، وترى أن علاقات الإنتاج الإقتصادية تتداخل مع مجموعة الممارسات السياسية، الإيديولوجية، الإجتماعية، الثقافية،وهذا يشكل مجتمعا مندمجا.ووفق الماركسية، فإن المجتمعات الليبرالية هي مجتمعات طبقية متصارعة فيما بينها، ونظرا إلى علاقات الإستغلال القائمة بين الطبقات فإن الماركسية تولي إهتماما كبيرا بالرفاه الذي تنظمه الدولة.[1]

تعرف النظرية الماركسية بوصفها وجهة نظر تنتقد بالشدة السياسات الإجتماعية، فهي ترى بأن السياسات الإجتماعية هي إستجابة للمشكلات التي تحدثها بنية الرأس مالية وتشغيلها في نطاق إعادة إنتاج القوى العاملة خصوصا.لذلك فإن الدولة ليست محايدة حسب الرأي الليبرالي، ولا خيرة حسب الرأي الإشتراكي الديمقراطي، حيث لا يمكن فصل الدول من المجتمعات ولا عن العلاقات الإقتصادية والسياسية المرتبطة بالنظام الإقتصادي.كما ترى أن الدولة حاضرة في كل مكان كما أنها واسعة المدى فهي تضم الهيئة التشريعية، الخدمة المدنية، السلطة القضائية، الشرطة، مختلف الأجهزة الحكومية، المحلية والإقليمية وعددا آخر من الهيئات شبه المستقلة وشبه العامة.[2]

ووفقا "لكوف" "Coffe" تشترط السياسة الإجتماعية تحول الشغل إلى عمل مأجور بثلاث طرائق رئيسية: تقدم مؤسسات وعمليات التنشئة الإجتماعية (مثلا: المدارس,

[1]M.Lavalette, "Marx and the marxist critique of welfare", In Social policy a conseptual and theoritical introduction (London: Sage,1997),53.
[2] Ibid,64.

التدريب... إلخ) الحافز للعمال ليختاروا العمل المأجور بدلا من وسائل كسب العيش البديلة؛ إن نظام الخدمات الصحية والإجتماعية ونظام دعم الدخل يمكنهم من إعادة إنتاج أنفسهم بوصفهم عمالا قادرين ولائقين, وهذا في حالة عجز الناس عن العمل أوعندما يكونون في مرحلة تجهيز أنفسهم للعمل؛ تتدخل دولة الرفاه في سوق العمل لإحداث توازن بين الطلب على العمال وعرض الأيدي العاملة.[1]

عند النظر إليها من خلال هذا المنظور، تبدو السياسات الإجتماعية وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن للعلاقات، والبنى غير المتكافئة والإستغلالية المميزة للرأسمالية، كما تفيد السياسات الإجتماعية في السيطرة على مجموعة معينة من المجتمع والعمل على جعلها منضبطة،لاسيما الفقراء.إن وجود دولة الرفاه هو في الأساس من أشكال إدامة سيطرة الطبقة الحاكمة، فهي لا تدعم الرأسمالية فقط، بل تضفي عليها الشرعية أيضا، وهذا التصور حول دولة الرفاه يبقى واردا حتى وإن حققت مطالب الطبقة العاملة.لذلك فإن هذه المتطلبات المتبقية تجعل دولة الرفاه متناقضة نوعا ما، فعملية توازن مزعزعة بين المصالح المتناقضة تجعل دولة الرفاه غير مستقرة.حيث تقوم السياسة الإجتماعية الماركسية على إلغاء الملكية الخاصة وإستغلال العمالة وتحقيق الذات لكل فرد وللمجتمع برمته عبر العمالة الحرة والخلاقة.[2]

[1] دالي، الرفاه،94.

[2] نفس المرجع.

المطلب الرابع : التصور المحافظ

يركز الفهم المحافظ للرفاه على المجتمع بشكل وثيق،حيث يعاكس الليبرالية في تركيزها على الفرد، ويختلف عن الإشتراكية والماركسية في تركيزها على المؤسسات السياسية والإقتصادية،وفي حين تشدد الليبرالية على حقوق الأفراد تنظر المحافظتية إلى إلتزامات وواجبات العضوية في المجتمع المحلي.فالمجتمع يحتاج إلى قوانين لأداء وظيفته، وأصبحت الطرائق التي تتطور بمرور الوقت تتمتع بنوع من المنطق الطبيعي.[1] وحسب P.Pinker تتمتع المحافظية بخاصيتين مميزتين: أولا، لم تبدأ من صياغة مبادئ مجردة، بل إنطلقت من حقيقة المؤسسات الراسخة والمؤثرة في المجتمع مثل الأسرة؛ المجتمع المحلي؛ الدين؛الملكية الخاصة؛الحكومة، ومنحت الأفضلية للنظام والإستمرارية، ويظهر ذلك في المؤسسات والممارسات والمعتقدات القائمة. ثانيا،تنظر المحافظتية إلى المجتمع بوصفه كيانا عضويا، تشكل بفعل التطور التدريجي للمؤسسات المقبولة التي توجد في علاقة تكميلية، وتمثل القيم والممارسات التقليدية معرفة متراكمة، وتكيفات مع أفضل ممارسات، وقد أثبت نفسها بجدارة.[2]

كما ينبغي أن يضيف المرء خاصية ثالثة إلى المحافظتية,تقوم على الإعتقاد بأولوية الأخلاق والفضيلة, حيث ترى المحافظتيه أن المجتمع يتمتع بنظام أخلاق طبيعي, بخلاف الأفراد. حسبLister، فإن وجهة النظر هذه تقوم على رأي تشاؤمي للطبيعة

[1] Cook,Conceptual framework for analysis of welfare state developments,17.
[2] R.Pinker, "the conservative tradition of social welfare",In students ‘ companion to social policy(Oxford :Blackwell,1998),65.

البشرية وترى أن هذا النقص متأصل ومتجدر فيها. وتركز المحافظتيه على الإفتراضات السلوكية، وهي نقطة تشترك فيها مع الليبرالية، وعلى عكس الليبرالية فهي تؤمن بالحكومة القوية السلطوية وهي طريقة أخرى تأكيد على الرفاه ماهو إلا وظيفة من وظائف الدولة الرئيسية.[1]

لذلك ينظر للرفاه من حيث مظاهر التضامن والممارسات الناشئة بفعل التقاليد، الأسرة، الجوار، المكانة، الأمة، فالمحافظون لا يمانعون رفاها تنظمه الدولة لكنهم على وعي بحماية الحياة الإجتماعية من التدخل السياسي. وينبغي لدولة الرفاه أوغيرها من أشكال الدولة ألا تعطل الإنسجام الطبيعي في المجتمع المستقر. وواجب الدولة فيما يتعلق بالرفاه هو حماية ودعم أوجه التضامن وتوليد إلتزام أخلاقي بها.[2]

[1] دالي، الرفاه،95.

[2] نفس المرجع،96.

خلاصة الفصل الاول

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل نفهم بأن الأمن البيئي والرفاه من بين المواضيع التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة والتحليل في الأدبيات الغربية. تعدد الدراسات والأبحاث أدى إلى نوع من الغموض، وذلك يتجلى في التعريفات،حيث لم يتم وضع تعريف محدد ودقيق لكل منهما وذلك راجع لتعدد وجهات النظر ولإختلاف إيديولوجيات الباحثين في هذا المجال.

أفكار الرفاه ليست مجرد أفكار يتم إنتقاء أفضلها فقط، بل هي مرتبطة بمشروعات كبيرة للتطور الديمقراطي، تنمية السوق، وتحقيق الرخاء، والمنافسة. كل تلك المنظورات لها صلة بأحد إهتمامات الرفاه.

تطورت أفكار الأمن البيئي نتيجة كثرة التساؤلات حول الأمن الإنساني وأبعاده ؛ فأصبح بعدا للأمن الإنساني، وهدفا للتنمية المستدامة ومجالا للرشادة (الحوكمة) العالمية. لذلك فالربط بين الأمن البيئي والرفاه أصبح حاجة ملحة للكائن البشري .

الفصل الثاني: الأنموذج الإسكندنافي دراسة في تطور دولة وسياسات الرفاه

الدول الإسكندنافية هي مجموعة من الدول ذات التاريخ المشترك، والتقارب الإقتصادي والإجتماعي، وهذه الدول هي: الدانمارك،فنلندا،النرويج،السويد،كما تصنف أيسلندا كذلك ضمن هذه المجموعة.

يعرض هذا الفصل الخطوات الحاسمة في تطور دولة الرفاهية الإسكندنافية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى الوقت الحاضر، حيث يوجه الإنتباه بشكل عام إلى مراحل تطوردولة الرفاه النوردية وصولا إلى الإلتزام العام بمبدأ العالمية، كما يركز على الشروط والعوامل التي تبرز النموذج الإسكندنافي.

كما يظهر الفصل أن عمل بناء دولة الرفاهية كان تدريجياً ومتوازنا بين تحفيز التنمية الإقتصادية، وتعزيز العدالة الإجتماعية. أما خلال فترات الإنكماش الإقتصادي والإنتكاسات في العقود الأخيرة، تم إجراء تعديلات على البرامج وهياكل الفوائد .

كما تمت مناقشة خمسة معايير لمثل هذا التغيير الإجتماعي الواسع النطاق الذي يؤدي إلى تطوير دولة الرفاهية وإستدامة الرفاه: الهجرة الدولية والتغيير الديموغرافي؛ العولمة والتكامل الأوروبي؛ النموالإقتصادي؛ تحويل الهيكل الطبقي.

ليصل أخيرا إلى أبرز التحديات التي يواجهها الأنموذج النوردي في القرن الواحد والعشرين في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية ...إلخ.

المبحث الأول: تطور انموذج الرفاهالإسكندنافي

منذ ثمانينيات القرن العشرين، وإستنادا إلى نتائج عدد من الدراسات المقارنة لدول الرفاهية دخل مفهوم "الأنموذج الإسكندنافي أوالشمالي"، أو"نوع نظام الرفاهية" بنجاح في المفردات، سواء كان ذلك من طرف المنظمات الدولية،أومن طرف العلماء ووسائط الإعلام التي تغطي بلدان الشمال الأوروبي. بالنسبة للجزء الأكبر، فإن المفهوم له دلالة إيجابية، ولكن ليس دائمًا، فهذا يعتمد على السياق بشكل كبير[1].

المطلب الأول: الخصائص الرئيسية للأنموذج الشمالي

تستخدم مفاهيم "الدول الإسكندنافية" و"دول الرفاهية الإسكندنافية" أو"الإسكندنافية" و"نموذج الرفاهية الإسكندنافي" بالتبادل، حيث يتم إستخدام كلا المفهومين في الأدبيات،أما من الناحية الجغرافية، سيكون الإسكندنافي هو شبه الجزيرة الجبلية في النرويج والسويد بينما تشمل كلمة "الشمال" الدنمارك وفنلندا وأيسلندا أيضًا، لأسباب تاريخية ومؤسسية وثقافية وسياسية (التعاون السياسي الإقليمي في الشمال، التعاون المؤسسي منذ الخمسينيات، على سبيل المثال، إنشاء إتحاد جوازات السفر، وسوق عمل الشمال الحر، و"الإتحادالإجتماعي") نستخدم المفهومين "الإسكندنافية" و"الشمال" بالتبادل.

[1] Alestalo Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model: Conditions, Origins, Outcomes, Lessons (Hertie School of Governance , Working Papers , No.41,June,2009), 1.

فيما يتعلق بـ "دول الرفاهية" أو"نماذج الرفاهية"، تشترك الدول الخمس أيضًا، مع بعض الإستثناءات في أيسلندا، في عدد من الخصائص.[1]

يرتبط النموذج الإقتصادي الإسكندنافي أو"دول الشمال" بسمات محددة، من أبرزها الرفاهية الإجتماعية لإقتصاد يجمع بين ميزات الرأسمالية، مثل إقتصاد السوق والكفاءة الإقتصادية، وبعض ملامح النظم الإشتراكية الديمقراطية كالإهتمام بالأبعاد الإجتماعية مثلتوزيع الدخل بشكل متساوٍ.بينما يتم التركيز على الخدمات الإجتماعية العامة فإن النظام الإقتصادي لتلك الدول يعتمد في تمويلها على الضرائب، كما يركز على الإستثمار في التعليم ورعاية الأطفال والخدمات الأخرى المرتبطة برأس المال البشري، إضافة إلى حماية قوية للقوى العاملة من خلال النقابات وشبكة الأمان الإجتماعي[2].

ويعد الدكتور "هكسلي سبنسر"، أستاذ النظم الإقتصادية في جامعة جلاسكو أن الميزة الرئيسة للنموذج الإسكندنافي، ترتبط بالقبول الشعبي لمعدلات ضريبية مرتفعة في ظل ثقة في الإنفاق الحكومي. ويقول لـ"الإقتصادية" إن "النظام الضريبي يتسم بدرجة عالية من العدالة، ويوجد في تلك الدول بعض من أعلى معدلات الضرائب في العالم، ومؤسسات الضرائب هناك تشير إلى أن الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن ضرائب الدخل الفردي وضرائب الرواتب تصل في مملكة الدنمارك إلى 26.4 في المائة، وفي النرويج 19.7 في المائة، والسويد 22.1 في المائة مقارنة

[1] Mary Hilson ,the nordic model , Scandinavia since 1945 (London,reaktion books , 2008),48.

[2] هشام محمود، الإقتصاد الإسكندنافي: نموذج نجاح رغم ضرائب مرتفعة، إطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020، https://www.aleqt.com/2019/07/02/article_1629816.html

بـ15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الذي حصلت عليه الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة من خلال ضرائب الدخل الفردية وضرائب الرواتب[1] ." ويضيف "على سبيل المثال أعلى معدل ضريبة دخل في الدنمارك هو 60.4 في المائة وفي السويد 56.4 في المائة والنرويج 39 في المائة، ومن ثم الضرائب في هذا النموذج مرتفعة على كل الدخل وليس على الأثرياء فقط." وأكد أنه في المقابل يتمتع المجتمع بدرجة عالية من الرفاهية الإجتماعية، وشبكة واسعة النطاق وقوية من الأمان الإجتماعي لمساعدة المواطنين على التكيف مع التغيرات في الإقتصاد الكلي الناجم عن زيادة المنافسة العالمية على السلع والخدمات[2].

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

إذا قبلنا فكرة أنموذج الرفاهية في الشمال فيمكن تلخيص النتائج التحليلية للدراسات الشاملة في ثلاث عبارات رئيسية:

الفرع الأول: الدولاتية

يعتمد أنموذج الرفاهية في الشمال على إنتشار واسع النطاق للدولة في ترتيبات الرفاهية. فجاذبية الدول الإسكندنافية لها جذور تاريخية طويلة، ويمكن إعتبار العلاقة بين الدولة والشعب علاقة وثيقة وإيجابية،فدولة القرن العشرين لم تكن جهازًا قسريًا من القمع في أيدي الطبقات الحاكمة، بل تطورت كأرض معركة سلمية من طبقات مختلفة تتولى وظيفة مهمة "كوكالة يمكن من خلالها إصلاح المجتمع" . ينطوي الوضع القانوني على تأثير ضعيف للهياكل الوسيطة (الكنيسة، المنظمات التطوعية،..... إلخ)، ولكنه يتضمن "عناصر قوية نسبيًا من المواطنة الإجتماعية ومؤسسات موحدة ومتكاملة نسبيًا. كانت التسوية الطبقية عنصرًا مهمًا في صنع النوع الإسكندنافي من دولة الرفاهية، ويظهر دور الدولة في الخدمات العامة واسعة النطاق، والعمالة العامة وفي العديد من مخططات المزايا النقدية القائمة على الضرائب، ومع ذلك يجب التذكير أن الخدمات الإجتماعية يتم تنظيمها في الغالب على المستوى المحلي من قبل العديد من البلديات الصغيرة التي تجعل التفاعل بين صناع القرار والناس قوي ومكثف، فحتى وقت قريب كان يعتبر من

القانوني للدولة جمع ونشر سجلات المواطنين الأفراد. لذلك تمتلك السويد وفنلندا أقدم الإحصاءات السكانية في العالم.[1]

الفرع الثاني: الشمولية

في بلدان الشمال الأوروبي، يمتد مبدأ الحقوق الإجتماعية الشاملة ليشمل جميع السكان. فالخدمات والمزايا النقدية ليست موجهة لمن لا يملكون، بل تشمل أيضًا الطبقات المتوسطة وتم إرجاع الطابع الشمولي لدولة الرفاهية الإسكندنافية إلى "الأفكار المثالية والبراغماتية التي تم الترويج لها وتنفيذها جزئيًا" في وضع التشريعات الإجتماعية المبكرة في مطلع القرن العشرين.[2]

أولاً : بدأت برامج الضمان الإجتماعي في وقت التحديث السياسي والإقتصادي للدول الإسكندنافية،و"كانت فكرة الشمولية على الأقل عنصراً كامناً في مشروع" بناء الدولة ".

ثانياً : ساهمت فرص الحياة المماثلة للمزارعين الفقراء، والعمال الفقراء في الإعتراف بمخاطر مماثلة وحقوق إجتماعية: "كل مواطن معرض لمخاطر معينة محتملة".

ثالثًا : بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك ميل قوي لتجنب إستبعاد الأشخاص ذوي الوسائل الضعيفة في الدول الإسكندنافية. وأخيرًا، كان هناك إتجاه عملي للغاية لتقليل التكاليف الإدارية عن طريق تفضيل المخططات الشاملة بدلاً من إختبار الوسائل المكثف.[3]

[1] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model , 2.
[2] Andersen Esping , The Three Worlds of Welfare Capitalism (Cambridge, Polity Press ,1990),55.
[3] Ibid,56.

الفرع الثالث:المساواة

إن الميراث التاريخي لبلدان الشمال الأوروبي قام على هدف أن تكون الفوارق صغيرة إلى حد ما في الدخل والمساواة بين الجنسين،فالطريق الإسكندنافي نحو الهيكل الطبقي الحديث شيد على موقف الفلاحين القوي،مقابل الموقف الضعيف لأصحاب العقارات، والوصول السلمي والسهل للطبقة العاملة إلى النظام البرلماني، ومفاوضات سوق العمل. وينظر إلى هذا الميراث في فروق الدخل الصغيرة وفي عدم وجود الفقر. علاوة على ذلك، تشتهر إسكندنافيا باختلافاتها الصغيرة بين الجنسين. عندما تشارك البلديات جزءًا كبيرًا من المسؤوليات المتعلقة برعاية الأطفال ورعاية المسنين والمعوقين وعندما تكون معدلات توظيف النساء عالية تلعب الإختلافات بين الجنسين دورًا أقل في بلدان الشمال الأوروبي من أجزاء أخرى من العالم المتقدم، مع الأخذ في الإعتبار مزايا الرفاهية العالية نسبيًا والخدمات العامة الواسعة، ووضع المرأة الجيد في سوق العمل، ويمكن لهذه المقولة أن تلخص ذلك "فالرجال الإسكندنافيين يتحررون من إستبداد سوق العمل، والمرأة الإسكندنافية تتحرر من إستبداد الأسرة" .[1]

[1] Alestalo Matti, Flora, “Scandinavia: Welfare States in the Peripheral Welfare States ” In The Transfomation of Europe : Social Conditions and Consequences (Warsaw, IFiS Publishers, 1994),63.

المطلب الثاني: شروط صنع الأنموذج الشمالي

هناك ثلاثة عوامل لها أهمية كبيرة في وصف الطريق الإسكندنافي كعملية سلمية للتغيير العام من المجتمعات الزراعية شبه الإقطاعية إلى مجتمعات الدولة الرفاهية، حيث لم يكن الطريق الإسكندنافي معبداً بالثورة البرجوازية كما هو الحال في بريطانيا وفرنسا، أومن خلال رد فعل محافظ بلغ ذروته في الفاشية كما هو الحال في ألمانيا، أومن قبل ثورة الفلاحين التي أدت إلى الشيوعية كما هو الحال في الإتحاد السوفياتي سابقا، هذه التحولات الثلاثة هي:[1]

(1) موقع الفلاحين القوي على نحومتزايد خلال فترة ما قبل الصناعة .

(2) ضعف موقف الملاك والأرستقراطيين الذين يمتلكون السلطة.

(3) أصبحت منطقة هامشية من الناحية الإقتصادية والسياسية.

كانت السمة الفريدة في تشكيل الطبقة الإسكندنافية صعود فئة الفلاحين المستقلين نتيجة لتخصص الزراعة وتطورها، والثورة الزراعية السلمية (التحول إلى الزراعة التجارية لاقتصاد السوق واستخدام الأساليب الزراعية الجديدة). التطور مع مزرعة العائلة كوحدة زراعية أساسيةتختلف عن معظم أوروبا الغربية (الزراعة التجارية على نطاق واسع) ومعظم أوروبا الشرقية.[2]

[1] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model, 4.

[2]Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens, JohnStephens, Capitalist Development and Democracy (Cambridge, Polity Press ,1992),244.

كان الإنقسام بين الطبقة العليا الحضرية والفلاحين مهمًا في تكوين هوية الفلاحين وصعود الحركات الإجتماعية والأحزاب الزراعية، وإرتبط الموقف الضعيف للنبلاء أيضًا بإنهيار الإمبراطورية السويدية وخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر أصبحت دول الشمال منطقة هامشية في الإقتصاد الرأسمالي الآخذ في التوسع. إن التصنيع المبكر في إسكندنافيا كان مبنيا على نجاح صناعات التصدير، حيث كان التوزيع المكاني لهذه الصناعات كبيرا ولم تظهر أحياء فقيرة حضرية، لذلك كانت حركة الطبقة العاملة المبكرة تتكون من عمال صناعيين وبروليتاريا ريفية، في بداية هذه الفترة هيمنت الدول الإسكندنافية على هيكل الطبقة القطبية الثلاثي: الطبقة الحضرية العليا، والطبقة العاملة والفلاحين، وفي غياب الإنقسامات العرقية والدينية، كان هيكل الحزب الإسكندنافي يهيمن على هذه الأقطاب الثلاثة لفترة طويلة.[1]

الفرع الأول: النموالإقتصادي والتحول الهيكلي

بالرغم من أن فنلندا شهدت حربأهلية شرسة في عام 1918 وشهدت تطور هيكلي متأخرا وغير متوازن والذي يختلف إلى حد ما عن الدنمارك والنرويج والسويد، فقد كانت التنمية الإقتصادية الشاملة في بلدان الشمال الأوروبي سريعة جدًا، ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت جميع الدول الإسكندنافية الأربعة تنتمي إلى أسرع الإقتصادات النامية في أورباحيث وصلت الدنمارك بزراعتها الصناعية إلى متوسط مستوى الناتج

[1]Peter Flora, State-Formation, Nation-Building and Mass Politics in Europe (Oxford: Oxford University Press ,1999),120.

المحلي الإجمالي الأوروبي قبل الحرب العالمية الأولى، وجاءت النرويج بشحنها والسويد بصناعاتها المتنوعة إلى نفس المستوى بحلول عام 1950. ولم تكن التطورات الفنلندية واسعة النطاق، نظرًا للنموالسكاني المرتفع، وبسبب الآثار الخطيرة للحرب العالمية الثانية، لم يكن الأداء الإقتصادي الفنلندي مستقرًا للغاية، ولكن خلال العقود التي تلت الحرب، كانت فنلندا تنتمي إلى الإقتصادات الأسرع نموًا في أوروبا ووصلت إلى المستوى الإسكندنافي العالي في الثمانينيات، منذ ذلك الحينأصبحت جميع الدول الإسكندنافية من بين أغنى البلدان في العالم.[1]

في الدنمارك والسويد، كان نمط التحول من الزراعة إلى الصناعة والخدمات يشبه نمط أوروبا الصناعية السابقة. خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، كان نموالصناعة أسرع من نموالخدمات. عندما توسعت الخدمات أيضًا، بعد الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة السكان الزراعيين أقل من الثلث في الدنمارك والنرويج والسويد،وكانت فنلندا متأخرة مع نصف السكان النشطين إقتصاديًا الذين يعملون في الزراعة في أواخر الأربعينيات. بعد ذلك، كان التطور الهيكلي الفنلندي واسعًا وقويًا وسريعا. خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كانت فنلندا تنتمي إلى البلدان التي كان فيها توسع القطاع الثانوي والثالث متزامنًا، وكان الهيكل الإجتماعي أحد الهياكل الأسرع تغيرًا في أوروبا.[2]

[1] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model , 6.
[2] Ibid.

الفرع الثاني: الصراع الطبقي السلمي الديمقراطي

كانت الطبقة العاملة الصاعدة،أي الفلاحون يعتبرون جزءً من الحركات الشعبية وبالتالي أصبح صعودهم في السياسة الإسكندنافية، من منظور أوروبي، سهلاً للغاية حتى لوكانت هناك بعض المقاومة من الأعلى، فقد كان من الثورة الزراعية وما بعدها موقف إيجابي واسع النطاق تجاه تدخل الدولة وإتفاقيات الحماية الزراعية،وأصبحت هذه الإتفاقيات جزئيًا نماذج أولية قبل الحلول السياسية وسياسات سوق العمل بعيدة المدى .عادة ما يتم تحديد النموذج الإسكندنافي بالرجوع إلى خصائص مؤسسات دولة الرفاهية (الولاية، الشمولية) ونتائج سياسة الرفاهية (المساواة). ولكن يبدومن المناسب إضافة مكون ثالث مهم، وهو أشكال الحكم الديمقراطي التي تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها إتخاذ الإجراءات أو إتخاذ القرارات السياسية. في هذا الصدد، كان عقد الثلاثينيات يمثل نقطة تحول سياسية في جميع بلدان الشمال الأوروبي مع تنازلات طبقية وطنية بين مصالح القطاع الصناعي والزراعي، وبين العمل ورأس المال من خلال إتحادات نقابات العمال الرئيسية ورابطات أصحاب العمل، كما إنعكست هذه التنازلات على المستوى البرلماني والحكومي حيث تم التوصل إلى تنازلات سياسية عبر الأحزاب التي تمثل مصالح طبقية أو إقتصادية مختلفة.[1]

يشمل المفهوم الواسع للنموذج الإسكندنافي جوانب الشكل الديمقراطي الفعلي للحكومة – أوأن الحكم هو مصطلح أفضل – في بلدان الشمال الأوروبي، وتطور نمط

[1]Ibid,7.

محدد لحل النزاعات وخلق شرعية السياسة كأساس لصنع القرار السياسي . لقد تطور هذا النمط على مدى فترة طويلة من الزمن ويتميز بمشاركة فاعلة في مختلف طرق مؤسسات المجتمع المدني التي غالبًا ما تكون مؤسسية في العمليات السياسية قبل أن تتخذ البرلمانات والحكومات القرارات رسميًا، ويتم التعبير عنها بشكل خاص من خلال العلاقات الثلاثية بين الحكومة أوالنقابات أورابطات أصحاب العمل أوالمنظمات المماثلة في الزراعة على سبيل المثال، قد يُطلق على نظام الحكم هذا "بنظام الحكم التوافقي".إن دول الشمال صغيرة وموحدة، مما يجعل عملية صنع القرار أسهل مما هي عليه في الولايات الكبيرة أوالفيدرالية.[1]

[1] Ibid.

المبحث الثاني :تطور سياسات الرفاه في الدول الإسكندنافية

تتناقض الظروف المحيطة بدول الرفاهية الإسكندنافية في التسعينيات، وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بشكل حاد مع تلك التي كانت سائدة في فترة ما بعد الحرب مباشرة، وهذا لا يعني أن كل ما كان صلبًا قد ذاب، على سبيل المثاللا تزال دول الشمال معقلًا للبروتستانتية اللوثرية، وقد جعلتها العلاقة بين الدولة والكنيسة دائمًا مختلفة عن أوروبا القارية ذات الغالبية الكاثوليكية، ومع ذلك فقد أحرزت العلمنة تقدمًا، كما أن مجمع الدولة والكنيسة يتفكك تدريجياً. في السويد على سبيل المثال، أصبحت الكنيسة السويدية منظمة "تطوعية" في عام 2000، وهي في الواقع الأكبر من هذا النوع حيث أن عضويتها لا تزال تضم الغالبية العظمى من السكان، علاوة على ذلك في الدنمارك والسويد – على وجه الخصوص – أدت الهجرة الدولية والتكوين الديموغرافي المتغير لهؤلاء السكان إلى جعل الكنيسة الكاثوليكية والتجمعات الإسلامية المختلفة جمعيات دينية مهمة، وكذلك كمقدمين مهمين للرفاه.[1]

إضافة إلى ذلك، تراجعت أهمية الحركات الإجتماعية مثل حركة الإعتدال في الدول الإسكندنافية بينما أصبح البعض الآخر أكثر مؤسسية وأقل تعبئة، على سبيل المثال النقابات العمالية وجمعيات أرباب العمل والتعاونيات الزراعية،كما شهدت الحركات

[1]Olsson Sven E, "La société civile, l´État, et la sécurité sociale en Suéde : centralisation et décentralisation dans le model sociale scandinave" (Paris: Association de l´étude de l´historie de la Sécurité sociale, 2001) ,53.

الإجتماعية الجديدة ضوء النهار وازدهرت في الدول الإسكندنافية، خاصة النسوية والبيئية[1].

المطلب الأول:سياسات الظروف المتغيرة من تسعينات القرن العشرين

فيما يلي سيتم مناقشة خمسة معايير لمثل هذا التغيير الإجتماعي الواسع النطاق الذي يؤدي إلى حد ما إلى تطوير دولة الرفاهية وإستدامة الرفاه.

الفرع الأول: الهجرة الدولية والتغيير الديموغرافي

خلال العقود المبكرة التي تلت الحرب، حولت هجرة اليد العاملة الدنمارك والنرويج والسويد إلى متلقين، بينما إستمرت فنلندا في إرسال الأشخاص إلى الخارج، وفي مقدمتها السويد. خلال إزدهار العقد التالي، تم تشجيع هجرة اليد العاملة من جنوب أوروبا، وبالتالي قدم عالم البحر الأبيض المتوسط أيضًا العديد من المهاجرين. منذ سبعينيات القرن العشرين كان المستوطنون الرئيسيون الجدد في الدول الإسكندنافية هم من اللاجئين وطالبي اللجوء ومهاجري لم شمل الأسرة، والذين يأتون أيضًا من الجنوب والشرق، على الرغم من أن فنلندا لم تعد مُرسلة، إلا أنها إستمرت في كونها إستثناء جزئي لهذا النمط من الهجرة الدولية. ومع ذلك، فإن النمط الرئيسي هو جزء من حركة عالمية من الجنوب إلى الشمال وقد ازداد هذا الاتجاه في التسعينيات مع تدفق أعداد كبيرة من

[1] Ibid,54.

الأشخاص من يوغوسلافيا التي مزقتها الحرب، وفي وقت لاحق أيضًا من العراق والصومال.[1]

مع إقتراب العقد الثاني من الألفية الجديدة، فإن أقل من مليون مولود في الخارج في السويد وما يقرب من نصف مليون في كل من الدنمارك والنرويج –هذه الأرقام لا تشمل أبناء هؤلاء المهاجرين وأحفادهم الذين ولدوا ونشأوا في الدول الإسكندنافية– قد ساهموا في إعادة تشكيل ديموغرافية دراماتيكية، وبذلك لم تعد مجتمعات الشمال الأوروبي متجانسة عرقياً وأصبحت الآن غير متجانسة إلى حد ما، وكان لهذا تأثير على الهياكل الطبقية –كان معظم الوافدين الجدد في البداية من الطبقة العاملة– وكذلك على دولة الرفاهية، حيث بُذلت محاولات قوية لإستيعاب الشعوب ثقافيًا ودمجها إجتماعيًا من بعيد في الدول الإسكندنافية أما فيما يتعلق بتكامل النظام، تم التخلي عن نهج العامل الضيف في وقت مبكر – تضمنت برامج تكامل سوق العمل النشطة التدريب اللغوي، وكذلك الدراسات الإجتماعية – لصالح الحلول السياسية المؤسسية التشاركية بما في ذلك الحق في التصويت في الإنتخابات المحلية بعد بضع سنوات من الإقامة،بالإضافة إلى ذلك كان هناك قلق عام وقوي بشأن مصير أبناء الجيل الأول من المهاجرين وفرصهم في الحراك الإجتماعي (التعليم العالي). وبذلك بدأت برامج الإدماج الإجتماعي الطموحة التي ترعاها الدولة،من مرافق ما قبل المدرسة إلى دور الخدمة لكبار السن، في المناطق

[1] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,18.

الحضرية، لكنها لم ترقى إلى مستوى التوقعات مما أدى إلى "فشل سياسة الإندماج الإجتماعي" وأصبحت مثار خلاف بين الحكومة والمعارضة. [1]

الفرع الثاني: العولمة والتكامل الأوروبي

لطالما كانت دول الرفاهية الإسكندنافية أوبلدان الشمال الأوروبي عالمية من حيث المشاركة في الإقتصاد الدولي، وكذلك في التعاون التنظيمي بين بلدان الشمال الأوروبي إلى منظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة وما إلى ذلك إلى جانب الإستعداد للتعلم من الأمثلة الأجنبية، مثل دولة الرفاهية الألمانية التي تم تكييفها محليًا في البداية، ثم المثال البريطاني. بصرف النظر عن الإستمرارية في الأمن العسكري الذي يشير هنا ببساطة إلى أنه في عام 1949 إنضمت الدنمارك والنرويج إلى الناتو، بينما بقيت فنلندا والسويد في الخارج، في البداية كان التكامل الأوروبي بعد الحرب مقصودًا لدول الشمال الأوروبي على وجه الخصوص التعاون البينولوكس ثم داخل رابطة التجارة الحرة الأوروبية، كانت الدنمارك في عام 1972 أول دولة عضوفي الشمال في المجتمع الإقتصادي الأوروبي آنذاك، في نفس العام رفض إستفتاء شعبي في النرويج هذا البديل، ومع ذلك كانت الدنمارك عضوًا مترددًا إلى حد ما، وصوتت عدة مرات بـ "لا" لمواءمة وتكامل أوروبي

[1]Ibid.

أعمق بما في ذلك التصويت ب "لا" في عام 1992 على معاهدة ماستريخت، فلا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن دولة الرفاهية الخاصة بها ظلت دنماركية ونرويجية.[1]

مع نهاية الحرب الباردة، إقتربت النرويج وكذلك فنلندا والسويد مما أصبح في تلك الفترة السوق الموحدة، ومن الإتحاد الأوروبي، حيث افتتحت المفاوضات ووقعت الإتفاقيات. وهكذا منذ أوائل التسعينيات، أصبحت الدول الثلاث أكثر إندماجًا مع الإتحاد وسوقه الداخلي كجزء من منطقة إقتصادية أوروبية أكبر، ووصلت عضوية الدولة القومية في الإتحاد مرة أخرى إلى جدول الأعمال السياسي، وفي عام 1994 كان هناك ثلاثة استفتاءات شعبية منفصلة قررت بموجبها فنلندا والسويد الإنضمام إلىالإتحاد اعتبارًا من عام 1995 بينما انتهى الأمر بالنرويجيين مرة أخرى بالرفض على أساس استفتاء استشاري، ومع بداية الإتحاد النقدي في عام 1999، انضمت فنلندا فقط إلى منطقة اليورو(دخل اليوروفي الاستخدام اليومي في عام 2002) بينما احتفظت كل من الدنمارك والسويد بعملتيهما المحلية، في الوقت نفسه، كانت جميع الدول الثلاث ضمن الهياكل المؤسسية الأوروبية تدفع بإنفتاح الإتحاد شرقًا نحو حلفاء الإتحاد السوفيتي السابق، علاوة على ذلك فقد شاركوا بنشاط في العديد من المبادرات العملية في منطقة بحر البلطيق وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا على وجه الخصوص، ولكن ليس كنموذج للسياسة الإجتماعية في المقام الأول. ومع ذلك، كنتيجة للتكامل الأوروبي الأخير، أصبحت دول الشمال جزءًا لا

[1] Ali Hajighasemi, The Transformation of the Swedish Welfare System: Fact or Fiction? Globalisation, Institutions, and Welfare State Change in a Social Democratic Regime(Huddinge, Södertörn Academic Studies, 2004),73.

يتجزأ من النموذج الإجتماعي الأوروبي، ولكنها احتفظت بجملة من الخصائص التي تميزها.[1]

الفرع الثالث: التغيرات الإقتصادية

إن العالم الجديد بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي والإنهيار اللاحق للإقتصاد الروسي السوفيتي، جعل دول الرفاهية في الشمال أكثر إقليمية وعالمية أيضًا، وقد كان التدفق الحر المتزايد لرأس المال من أهم التغييرات الهيكلية، حيث أدى تحرير أسواق الإئتمان الغربية إلى جعل الدول القومية – بما في ذلك دول الشمال بإستثناء النرويج – أكثر عرضة للمقترضين أمام المستثمرين الأجانب، كما أنه ليس من المستغرب أن الركود القادم في أوائل التسعينيات أدى إلى إجهاد شديد للمالية العامة، وعلى الرغم من ذلك تمكنت الدنمارك من الحفاظ على إنفاقها دون المستوى المستهدف في الميزانية،كان النصف الأول من التسعينيات على وجه الخصوص بالنسبة لفنلندا والسويد فترة أزمة حادة، ودخلت دولة الرفاهية للتدقيق مع صعود العولمة كظاهرة جديدة، لكن الدنمارك والنرويج كانتا أقل تأثراً بالتراجع العام في ذلك الوقت، وانخفضت معدلات النمو بشكل عام بينما شهدت كل من فنلندا والسويد نموًا سلبيًا لعدة سنوات خلال النصف الأول من التسعينيات.[2]

[1]Ibid.
[2] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,20.

كان الإتحاد السوفيتي شريكًا تجاريًا مهمًا مع فنلندا، وكانت العلاقات بين الإقتصاد الفنلندي والسويدى وثيقة. في السويد تلاشت القيمة السوقية لقطاعي الإسكان والبنوك الخاصين تقريبًا وكان لابد من توفيرها من خلال مبادرات السياسات المُبتكرة والمكلفة في البداية، في ذلك الوقت كان تمويل دولة الرفاهية في خطر، حيث اختفى الفائض المالي فجأة وتدهور ميزان المالية العامة بشكل حاد، وخلق العجز الناتج الكثير من القلق بشأن إستدامة دولة الرفاهية وإمكانية تمويل أنظمة الرفاهية الشاملة، وهكذا، تم تحدي دولة الرفاهية من الداخل وكذلك من العالم الخارجي. في فنلندا، تحول الإقتصاد إلى حلقة مفرغة من معدلات النموالإقتصادي السلبية، وعجز الميزانية المتنامي بسرعة، وأزمة البنوك الحادة، وزيادة الديون الخارجية، وإنخفاض الطلب المحلي، وتشديد الضرائب، والبطالة المتصاعدة. ومع ذلك لم يتم إجراء تغييرات جوهرية في مخططات الرفاه الرئيسية، ولكن كانت هناك مجموعة متنوعة من التعديلات الطفيفة والتخفيضات في مزايا وخدمات الرفاه.[1]

علاوة على ذلك، خلال العقد الأخير من المسح لبيئة الأعمال التجارية العالمية والقدرة التنافسية والشفافية، سجلت الدول الإسكندنافية بإستمرار نتائج جيدة على وجه الدقة، حيث يبين الترتيب العالمي للدول وفقًا لمؤشرات القدرة التنافسية التي وضعها المنتدى الإقتصادي العالمي بالتعاون مع مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد أن :

[1] Ibid.

فنلندا التي اعتبرت الأكثر تضررًا من الركود في منطقة الشمال في أوائل التسعينيات احتلت المرتبة الأولى في عام 2000، لتحل محل الولايات المتحدة التي كانت على رأس الترتيب العامين السابقين، علاوة على ذلك كانت البلدان الرئيسية الثلاثة الأخرى في أقصى شمال أوروبا تنتمي إلى "أفضل العشرين: الدنمارك،في المركز السادس (ارتفاعًا من المركز السابع في 1999 والثامن في 1998)، السويد سابعا (رقم 4 و7 في السنوات السابقة)، والنرويج رقم 20 (سابقًا 18 و14). استمر هذا النمط طوال العقد الأول من الألفية الجديدة على الرغم من أن التصنيف بين بلدان الشمال قد تغير على مر السنين، وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2006، فإن الدول الإسكندنافية هي من بين الدول الأولى على مستوى العالم: فنلندا: 2، السويد: 3، الدنمارك: 4، النرويج: 12 (المنتدى الإقتصادي العالمي 2006).[1]

وعلى الرغم من الجدل الدائر بين الإقتصاديين حول كيفية تصنيف إقتصادات دول الشمال أوالدول الإسكندنافية، وهل يتم إدراجها ضمن الإقتصاد الرأسمالي أوالنظر اليها بحسبانها إقتصادا رأسماليا بملامح إشتراكية، فإن الأمر الأكثر واقعية أننا أمام نموذج لإقتصاد مختلط دون أن يحمل الملامح الكلاسيكية لهذا الإختلاط. والآلية الإقتصادية الأساسية في تلك الدول تعتمد على القيم الرأسمالية والأسواق المالية والمنافسة الحرة وليس التخطيط المركزي، ومع أن الدولة تلعب دورا إستراتيجيا في الإقتصاد، فإن المنظومة القانونية تحمي الممتلكات الشخصية والشركات الخاصة، كما أن الدول الخمس

[1] Ibid.

تعد من بين الدول الأكثر مساواة من حيث توزيع الدخل، ويتضح أيضا الحرص الشديد على معدلات الرفاة والتنمية، حيث تحتل النرويج والدنمارك المرتبة الأولى والخامسة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وتعد الدنمارك، فنلندا، النرويج، والسويد من بين الدول الست الأقل فسادا في العالم، في الوقت الذي تحتل فيه المملكة المتحدة المرتبة العاشرة، والولايات المتحدة المرتبة الـ18[1].

الفرع الرابع: التغيرات في الهيكل الطبقي

على الرغم من أن تكوين دولة الرفاهية الإسكندنافية كان مليئًا بالصراعات بين أحزاب العمال والفلاحين، ومن ناحية أخرى بين هذه الأحزاب والأحزاب المحافظة، المرتبطة بالمدن، إلا أن غياب الهياكل الإقطاعية، والتركيز المنخفض لحيازات الأراضي، والأرياف والتصنيع، والأحياء الفقيرة الحضرية غير الموجودة والإنقسامات الدينية أوالعرقية غير القائمة، جعل الهياكل الإجتماعية والإقتصادية الهامة وحدوية في الدول الإسكندنافية. في فترة قيام دولة الرفاهية، هيمنت المجتمعات الشمالية على أحزاب العمال الفقراء والمزارعين الفقراء وسكان المدن غير الأثرياء، ومن السهل نسبيًا أن نفهم أن هذا يشكل أساسًا فريدًا لهياكل الرفاهية العالمية التي تركز على الدولة، والموجهة نحوالمساواة. في أوروبا الوسطى، على سبيل المثال، المستوى العالي للمنظمات الإقتصادية والنقابات

[1]محمود، الإقتصاد الإسكندنافي، إطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020.

ومنظمات المنفعة المتبادلة وأنواع مختلفة من النقابات العمالية وتفاوتات أكبر في الثراء، خلق نظاما أكثر تجزئة.[1]

إن النمو الإقتصادي السريع والتغيرات السريعة في التقسيم الإجتماعي للعمل، والزيادة الكبيرة في عدد المتعلمين خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير القاعدة الهيكلية لدول الرفاهية في الشمال، حيث تضاءل عدد المزارعين تقريبا وحدث إنخفاض كبير في نسبة العمال الحرفيين، فالأشخاص النشطون إقتصاديًا في الدول الإسكندنافية الحالية هم في الغالب أنواع مختلفة من العمال ذوي الياقات البيضاء، ومن بينهم أفراد الطبقة الوسطى المتعلمين جيدًا والأثرياء اللذين يمثلون نسبة كبيرة. الهيكل الطبقي في بلدان الشمال الأوروبي لا ينحرف كثيرًا عن تلك الموجودة في أوروبا القارية أوفي بريطانيا العظمى وتعد التغييرات في الهيكل الطبقي من بين أهم التحديات الناشئة عن الشروط المسبقة المتغيرة لدولة الرفاهية الإسكندنافية.[2]

[1] Matti, Flora, "Scandinavia: Welfare States in the Peripheral Welfare States",70.
[2] Ibid.

المطلب الثاني :سياسات دول الرفاهية الإسكندنافية في بداية القرن الحادي والعشرين

في البداية كانت التسعينيات فترة أزمة بينما شهد العقد الأول من الألفية الجديدة إهتمامًا دوليًا متجددًا بالأنموذج الإسكندنافي، حيث إستعادت دولة الرفاهية قوتها تدريجيا، ومع الإقتراب من أزمة إقتصادية عالمية جديدة، أصبحت الحلول للأزمة المالية في أوائل التسعينيات نموذجًا إسكندنافيًا آخر للعالم ليتبعه عند الدخول في فترة جديدة من الأزمة أو"الانهيار المالي"، لذلك يتم طرح التساؤل التالي ما هي الطرق التي تغيرت بها دول الرفاهية الإسكندنافية: كيف ؟ولماذا؟ [1]

إن النمو الإقتصادي ممكن من خلال عدد من منشآت دولة الرفاهية، ذات النطاق والكرم المختلفين بما في ذلك النوع المميز لأقصى الشمال، فالنموالكفاءة ليسا من أهداف سياسات الرفاهية الوطنية الإسكندنافية الوحيدين، فالأهداف تم تعزيزها، بل وإعادة تفسيرها، أثناء وبعد أزمة التسعينيات. ومع ذلك، فهي ليست الوحيدة سياسيا واجتماعيا، كما قد يتم اعتبار بعض الأهداف خفية جزئيًا مثل الأهداف السابقة للولادة (مثل النمو الديموغرافي أوالسياسات التي قد تعزز معدلات الخصوبة المتزايدة).[2]

حيث تتعلق السياسة وبناء دولة الرفاهية أيضًا بتكافؤ فرص الحياة والعدالة الإجتماعية والضمان الإجتماعي، والتماسك الإجتماعي والإستقرار، وترتبط جميعها أيضًا بطرق مختلفة ليس فقط بالنمو الإقتصادي وديناميكيات التنمية الإقتصادية، ومناخ

[1] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,26.
[2] Ibid.

الإستثمار، وما إلى ذلك، ولكن أيضًا بالتفضيلات السياسية والأيديولوجيات والمصالح والقيم، وبالتالي، فإن أنواع سياسات دولة الرفاهية الممكنة هي أيضًا مسألة ما يعتبر مرغوبًا من قبل الأحزاب والناخبين والحكومات – ما يمكن للدولة وما يجب أن تفعله– (المعايير والتوقعات وهياكل القيم: الإنصاف والعدالة والتماسك والإستقرار والأمن المادي والرفاهية، وما إلى ذلك) [1].

من بين الخصائص العديدة التي يمكن أن تُعزى إلى النوع الإسكندنافي من دولة الرفاهية هي "سهولة العمل" : الجهود المستمرة لتطوير سياسات الضمان الإجتماعي وسوق العمل التي تعزز "العمالة الكاملة" والتي ساعدت على وضع الدول الإسكندنافية في مقدمة قائمة نسب العمالة في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، نظرًا لكونها من بين دول الرفاهية الأكثر شمولاً، والتي توفر تحويلات الدخل والخدمات على أساس أكثر شمولية من أي مكان آخر في أوروبا، فمن المثير للإهتمام ملاحظة أن جميع بلدان الشمال الأوروبي أظهرت زيادة في إنتاجية العمل في التسعينيات مقارنة بالعقد السابق، ومن بين دول الرفاهية الأوروبية، كانت الدول الإسكندنافية أيضًا الأكثر خدمة للمرأة والأسرة والطفل وذلك من حيث وضع سياسات تساعد على مشاركة النساء في القوى العاملة، والرجال في العائلات التي لديها أطفال ومسؤوليات الرعاية الأخرى، والتي قد تكون طريقة أخرى للنظر إلى درجة "ملاءمة العمل" في دول الرفاهية. [2]

[1] Ibid,27.

[2]Helga Maria, Welfare States and Woman Power: Essays in State Feminism (Olso, Norwegian University Press ,1978),145.

بطريقة ما، يمكن اعتبار مثل هذه المخططات الحكومية "صديقة للعمل" و"مناسبة للعائلة" إذا تم إعفاء الأسر من بعض "أعبائها" كمقدمين للرعاية (رعاية الصغار والكبار والمرضى)، حيث يمكن أن يزداد نشاط سوق العمل وتنتقل العمالة، وبالتالي الإنتاجية الإقتصادية والنمو، لذلك يمكن أن توفر السياسات الإجتماعية الحكومية الأساس لحلول مرنة للعائلات والموظفين والشركات، كما يمكن للسياسات الإجتماعية أن تجعل من الممكن للزوج والزوجة الجمع بين الالتزامات العائلية، والعمل المربح الكامل (أوبدوام جزئي).[1]

الفرع الأول: نظام الأسرة

لطالما كانت الدول الإسكندنافية تتمتع بأكبر قدر من خدمات الرعاية والرفاه الحكومية (المحلية) للأطفال وكبار السن في دول الرفاهية الغربية، عند الإشارة إلى السياسات الموجهة نحوالمساواة بين الجنسين، عادة ما تتبادر الدول الإسكندنافية إلى الذهن أولاً من الرعاية النهارية للأطفال الصغار، إلى الإجازة الوالدية السخية للأم والأب والعديد من برامج الدعم الأخرى،حيث خلقت أنموذجا متميزا للمساواة بين الجنسين في الدول الإسكندنافية للنساء في جميع أنحاء العالم. كانت الدول الإسكندنافية رائدة في مجال الخدمات الإجتماعية للعائلات.[2]

[1] Ibid.
[2] Ibid.

في حين أن العديد من الدول الأوروبية القارية قد دعمت نموذج الأسرة التقليدي، فقد شجعت دول الشمال الأوروبي الأسرة ذات الدخل المزدوج، كما اعتمدت على سياسة ضريبية فردية للمساواة بين الجنسين: بدلاً من فرض ضرائب على العائلات، تفرض دول الشمال ضريبة على كل فرد من أفراد الأسرة بشكل مستقل، وبالتالي يكون الحافز لكلا الشريكين على العمل أعلى، خاصةً بالمقارنة مع نموذج الرفاهية القاري، ومن اللافت للنظر أيضًا أن معدلات توظيف الرجال والنساء في الدول الإسكندنافية تظهر أدنى تفاوتات في أوروبا، وهذا مهم بشكل خاص لأن معدلات توظيف النساء في أوروبا القارية تنخفض بشكل ملحوظ بعد الزواج (والإنجاب). ومع ذلك، فإن النساء في الدول الإسكندنافية يعملن إلى حد كبير في قطاع الرعاية العامة، مما يؤدي إلى الفصل المهني، ومع ذلك فقد أشارت العقود الأخيرة إلى تقارب متزايد من حيث توظيف الإناث في جميع أنحاء أوروبا الغربية والقارية، حيث تشير بلدان جنوب أوروبا إلى أسرع أرقام النمو، ولكن بشكل خاص عند مقارنتها بالأرقام من السبعينيات من القرن العشرين، تقترب أوروبا القارية والمملكة المتحدة من الأرقام الإسكندنافية المرتفعة .[1]

ولعل الأهم هو أن البرامج العائلية أصبحت أكثر سخاء من حيث تشجيع الآباء / الرجال على القيام بدور أكثر فاعلية في تنشئة الأطفال، وبالتالي يبدومن المعقول القول أن قوة مثل هذه السياسات ترتبط بالإدماج الهائل للمرأة في السياسة والإدارة العامة في الدول الإسكندنافية. ومنه فليس من قبيل المصادفة أن "تسوية الدولة الإسكندنافية"

[1] Ibid,147.

أصبحت مفهومًا مألوفًا في جميع أنحاء العالم تقريبًا، وبفضلها استخلصت دول أخرى مؤخرًا دروسًا عملية من التجربة الإسكندنافية، على سبيل المثال : ألمانيا من حيث سياسات الأسرة.[1]

الفرع الثاني: الضمان الإجتماعي وسياسات التوظيف

على الرغم من وجود نظام متطور للضمان الإجتماعي يوفر مدفوعات تحويل من أنواع مختلفة، من استحقاقات الأطفال عبر مدفوعات المرض إلى معاشات الشيخوخة فإن القاعدة السائدة في الدول الإسكندنافية– وهو ما ارتبط بأخلاقيات العمل اللوثرية – والمجتمعات الغربية الأخرى أيضًا،هي أن ينشط الشباب والكبار (منتصف العمر) في أسواق العمل لكسب الدخل ولكن يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة إستثناءً من هذه القاعدة. علاوة على ذلك، تم الحفاظ على هذا المعيار وتعزيزه من خلال حقيقة أنه ليس فقط الدخل النقدي، ولكن أيضًا الخصائص الإجتماعية مثل القوة والهيبة والمكانة قد تم توزيعها في المجتمع وفقًا لما إذا كان الفرد يعمل أم لا وحسب نوع العمل الذي يؤديه، وذلك باتباع آليات الرقابة الإجتماعية في مجتمعات متماسكة إلى حد ما مثل الدول الإسكندنافية، حيث كان التمييز بين الدولة والمجتمع غير واضح إلى حد كبير،كما قد يؤدي "العصيان" على الأرجح إلى فقدان السمعة أوحتى الإستبعاد من

[1]Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,35.

المجموعة الإجتماعية المهيمنة، حتى لوكان "العصيان" لميزة مالية محضة للفرد. هذا جانب مهم من المنطق الأخلاقي لدولة الرفاهية الحديثة.[1]

ومع ذلك، كانت سياسات التوظيف من المجالات المهمة للتغييرات في التفكير والإصلاحات في دول الرفاهية الغربية والشمالية، حيث كانت البطالة على جدول الأعمال بقوة، وحتى في النرويج، مع القليل من الخبرة في معدلات البطالة المرتفعة، حظيت قضية البطالة باهتمام سياسي كبير خلال العقدين الماضيين، وتم إختبار برامج سوق العمل النشطة بشدة خلال ركود التسعينيات، عندما زادت البطالة بشكل كبير على وجه الخصوص في السويد وفنلندا. [2]

خلال التسعينيات، ظهرت "مناهج العمل" و"النشاط" الجديدة التي شددت معايير الأهلية وقلصت فترات ومستويات الدعم على سبيل المثال، أدخلت البلدان الأربعة شروطًا أكثر صرامة للتأهيل ضد البطالة، وتم توسيع برامج التوظيف الحكومية المركزية هذه إلى حدودها، وكان لابد من إستكمالها بالدعم النقدي من التأمين ضد البطالة، وكذلك البرامج الخاصة للأقل قابلية للتوظيف التي أنشأتها الحكومة المحلية (في بعض الأحيان بدعم من الدولة المركزية،وأحيانا دون ذلك) ومع ذلك، فقد نجت إجراءات التنشيط على الرغم من اعتقاد العديد من المراقبين أن جودتها قد تدهورت بشكل خطير، في محاولة للتغلب على مثل هذه المشاكل وتعزيز خلق فرص العمل في القطاع الخاص في نفس الوقت،

[1] Kildal Nanna, Stein Kuhnle , The Principle of Universalism: Tracing a Key Idea in the Scandinavian Welfare Model (The Stein Rokkan Centre, University of Bergen, 2002),20-21.
[2] Ibid.

أدخلت الحكومة الديمقراطية غير الإجتماعية الجديدة في السويد في عام 2007 معدلات إستبدال أقل في التأمين ضد البطالة، وخفضت في الوقت نفسه تدابير خلق الوظائف الحكومية، وجعلت الطفرة الأخيرة هذا الهدف سهل التحقيق.[1]

ملاحظة:

بالتوازي مع تطور المشاركة في القوى العاملة طوال القرن الماضي، تم توسيع أنظمة الضمان الإجتماعي بشكل كبير، كما أن الخطط السخية لمزايا الأمومة / الأبوة وخطط إجازة الأبوة خلال الثمانينيات والتسعينيات كانت مواتية لمشاركة عالية من النساء في القوى العاملة في الدول الإسكندنافية، مما يجعل الدول الإسكندنافية أكثر "ملائمة للعمل" و"ملائمة للمرأة" في آن واحد.

[1] Ibid.

المطلب الثالث : نحوحدود الرفاه وما بعدها

منذ التسعينيات، تم إجراء العديد من التغييرات المنهجية في دول الشمال كجزء من إعادة نظر أكثر عمومية وأوسع نطاقاً في دولة الرفاهية. جاءت التغييرات الأكثر شهرة في أنظمة التقاعد مع إدخال عنصر المدخرات الخاصة والمضاربة، كما وجدت ميزة أخرى للنهج الجديد هي توثيق الصلة بين المساهمات والمدفوعات، علاوة على ذلك تم تكييف أنظمة المعاشات التقاعدية بشكل كامل مع التطورات الديموغرافية والإقتصادية في السويد ومع ذلك، فقد سبقت الإصلاحات الرئيسية للمعاشات التقاعدية في عام 1990 إصلاح ضريبي ملحوظ دوليًا، يتضمن قاعدة ضريبية أوسع ومعدلات ضريبية هامشية أقل، ومع ذلك، ظل المستوى الضريبي مرتفعًا، ومن منظور متوسط المدى، تم وضع تمويل أنظمة الرفاه على أرض صلبة .[1]

ازداد دور الحكومة المحلية في تمويل الرفاهية وتقديمها بشكل كبير. في الدول الإسكندنافية، حيث يتم تمويل جميع خدمات الرعاية الصحية والإجتماعية تقريبًا في الوقت الحاضر من الضرائب وفي معظم الحالات يتم توفيرها أيضًا من قبل السلطات العامة، كما استقر الإنفاق العام الكلي على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد ما منذ عام 1990 في الدنمارك والنرويج والسويد، ولكنه انخفض بشكل هامشي في فنلندا. لا يزال قطاع الصحة العام سمة أساسية للنموذج الإسكندنافي، حيث كانت اللامركزية في توفير الرعاية فكرة أساسية وراء توسع دولة الرفاهية في محاولة

[1]Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,37.

لتحويل الحكومة المحلية من مزود إغاثة إلى مزود خدمات عامة، في هذه العملية أصبح الدور الحاسم للحكومة المحلية في تنظيم دولة الرفاهية الشاملة مؤسسياً، ويظهر ذلك في العقود المبكرة بعد الحرب،أين شجعت الدولة المركزية على التوسع الهائل في خدمات الرفاهية من خلال المنح الموجهة للبلديات بالإضافة إلى حقها الدستوري في فرض ضرائب على سكانها بشكل مستقل.[1]

ومن ثم، نمت قوة الحكومة المحلية في الدولة والمجتمع تدريجياً ولكن بثبات قبل أزمة التسعينيات، ومع ذلك إستمرت الدولة المركزية في التدخل في شؤون السلطات المحلية مع وضع حد أقصى للميزانية أوالضرائب المحلية وفتحها، وإيقافها لمزيد من المبادرات الخاصة أيضًا في تقديم الرفاهية، بما في ذلك زيادة الإختيار نيابة عن خدمة المستهلكين ("الخصخصة"). من جهة أخرى في العقود الأخيرة، أصبح مقدموالخدمات من القطاع الخاص غير الربحي – منظمات الرعاية الإجتماعية العلمانية والدينية الطوعية في المجتمع المدني – أكثر نشاطًا وظهورًا في دول الشمال، ومع ذلك ظل تمويل هذه الخدمات علنيًا في الغالب.[2]

من منظور مقارن، يمكن تفسير الشراكات بين القطاعين العام والخاصكنتيجة لنمونموذج الرفاهية في دول الشمال، حيث لا تعتبر الحكومات المركزية والمحلية شركاء متساوين بالمعنى الدستوري ولكنها متساوية إلى حد ما في العديد من الظروف، لا سيما

[1] Ibid,37.
[2] Ibid.

عندما توحد السلطات المحلية قواها وتشكل وكالات مشتركة خاصة بها للتفاوض مع سلطات الدولة المركزية. قد تكون هذه الشراكات محرجة إلى حد ما بالنسبة للمراقبين الأجانب الذين يفضلون "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" عندما يمتدون إلى المجال الخاص، أما في سياق بلدان الشمال، بالطبع شارك الشركاء من القطاع الخاص بشكل أكبر في مزيج الرعاية بين القطاعين،وهنا تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[1]

كما تم تقليص برامج التأمين الإجتماعي الشامل إلى حد ما عن طريق تقليص المزايا وتشديد المؤهلات، على سبيل المثال منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان البرنامج الأكثر هيكلة بشكل متكرر وواسع النطاق في نظام الضمان الإجتماعي السويدي هو نظام الإعانات النقدية للمرض، وفي النرويج أدخلت معايير طبية أكثر صرامة لمعاش العجز في عام 1993، وشُددت الشروط المؤهلة لإستحقاقات التأمين ضد المرض في فنلندا والسويد، كما أن "إصلاحات" الضمان الإجتماعي والرفاهية خلال التسعينيات في البلدان الإسكندنافية قد أجريت في الغالب بطريقة توافقية سياسية بحيث تم تجنب الفقر وزيادة عدم المساواة في الدخل،وكانت فنلندا الدولة الوحيدة في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي كان فيها الركود في الثمانينيات أوالتسعينيات أعمق من الكساد الكبير في الثلاثينيات.[2]

[1] Ibid.
[2]Nanna, Kuhnle , The Principle of Universalism, 22.

تدريجيًا، كان رد فعل حكومات الشمال الأوروبي حول الإختلال الكبير في التوازن بين الإيرادات العامة والإنفاق من خلال تقييد نموالإنفاق وخفض بعض الفوائد. بعد فترة الذروة للإنفاق الإجتماعي في أوائل التسعينيات، تراجع الإنفاق الإجتماعي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات التسعينيات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.حيث كانت فنلندا والسويد الدولتين اللتين سجلتا أعلى زيادة في الإنفاق في أوائل التسعينيات مع زيادة الإنفاق في فنلندا من 25 إلى ما يقرب من 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفي السويد من حوالي 31 إلى 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي. اليوم، تحافظ جميع دول الشمال الأربعة على مستويات عالية نسبيًا من الإنفاق الإجتماعي، حيث تبلغ نسبة الإنفاق الإجتماعي في الدنمارك والسويد حوالي 30٪ والنرويج وفنلندا عند حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

أدى النضال لإستعادة السيطرة على المالية العامة إلى تغييرات جذرية في السياسة في فنلندا أكثر من السويد، ومع ذلك فقد أعقبت التخفيضات الشديدة في بعض المخططات الفنلندية ابتكارات سياسية لتأمين سبل العيش الأساسية، حيث تم إطلاق برامج للعاطلين عن العمل على المدى الطويل، والشباب الذين ليس لديهم خبرة وظيفية أولديهم خبرة عمل قليلة. في السويد، أدى القتال الدائر حول برامج الرفاهية المنفصلة للأحزاب إلى جعل حكومة الإئتلاف غير الإشتراكي 1991–1994 غير قادرة على معالجة العجز المتزايد في الميزانية دون دعم الديمقراطيين الإجتماعيين. في أواخر عام

[1] Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,38.

1992 عندما واجهت السويد أزمة عملة كبرى، تمت تسوية اتفاق رئيسي بين الحكومة والمعارضة، ولم تتمكن الحكومة التي تفتقر إلى الخبرة بمفردها من معالجة الإختلالات المالية، في غضون ذلك وعد الديمقراطيون الإجتماعيون، على عكس حملات ما بعد الحرب السابقة، بتدابير تقشف شاملة، مثل إنخفاض الفوائد، كجزء من برنامجهم لإنتخابات 1994 الناجحة. وشمل البرنامج أيضًا زيادات طفيفة في الضرائب للأكثر ثراءً، والتي جذبت دعمًا من حزب الوسط الريفي الذي تحول بسرعة من دعم حكومة ذات ميول يمينية إلى يسارية.[1]

بذلك تم تقييد دولة الرفاهية ولكن لم يتم تقليصها، بالرغم من أنه خلال أزمة النصف الأول من التسعينيات كان يعتقد في بعض الأوساط أنه من أجل القضاء على العجز الكبير في الميزانية، يجب إلغاء دولة الرفاهية، فإن الأزمة كانت مؤقتة فقط، ولّد الإنتعاش الإقتصادي فائضًا ماليًا عامًا وتخفيضًا كبيرًا في الإنفاق الإجتماعي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مع وقوع أزمة أخرى على أعتابها، لا يزال هناك مجال كبير لعمل دولة الرفاهية في الدول الإسكندنافية، فمن بين العديد من التقييمات التي أجريت للتطورات السياسية للرفاهية خلال العقد الماضي، لا يزال يُنظر إلى الدول الإسكندنافية على أنها متميزة ولم تتحرك نحوالتقارب مع أنموذج "الليبرالية الجديدة" للحماية الإجتماعية.[2]

[1] Ibid,41.
[2] OECD Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries (Paris: OECD ,2008).

أحد الدروس المهمة التي يجب تعلمها من التجربة الإسكندنافية (وكذلك التجربة الأوروبية) هو الدرس البسيط الذي تقوم به دولة الرفاهية التي تؤدي وظائف عديدة وبالتالي، يمكن صياغة النقاشات حول الدروس المناسبة التي يجب تعلمها وما هي الحلول المناسبة لسياسة الرفاهية في سياقات أخرى غير أوروبية بعدة طرق، غالبًا ما تتم مناقشة الحماية الإجتماعية والرعاية الإجتماعية من حيث التخفيف من حدة الفقر وتلبية الحد الأدنى من إحتياجات الدخل والخدمات، فقد كان الحد من الفقر تاريخياً أحد أهداف العديد من الحكومات التي تضع التشريعات الإجتماعية على جدول الأعمال، لكن إنشاء دول الرفاهية الأوروبية يتعلق بما هو أكثر من ذلك بكثير، خاصة في المتغيرات الإسكندنافية والقارية الأوروبية، في الأصل كانت إعتبارات الإنسجام الإجتماعي ودعم النظام مهمة، وبمرور الوقت، تم تطوير العديد من البرامج للتأمين ضد الأحداث والمخاطر التي تسبب فقدان الدخل، ولتمكين إعادة تخصيص الدخل على مدى دورة الحياة وإعادة التوزيع عبر الفئات الإجتماعية، وتوفير الشعور بالأمان لجميع المواطنين.[1]

من خلال ما سبق لا يصح القول أن تلك البلدان معصومة عن الخطأ والحياة فيها تشبه الحياة في المدن الفاضلة التي لا تشوبها شائبة، فالمؤكد أن تلك البلدان تتعرض لأزمات ولديها مشاكلها الداخلية، إلا أن طريقة تعاطيها مع تلك الأمور هو ما يميزها،

[1]Matti , Sven and Kunhle , The Nordic Model,39.

فضلا أن الأساس الذي قامت عليه هو الذي مكنها لتتمتع إقتصاداتها بمرونة عالية تتحمل صدمات وأزمات داخلية وخارجية عالمية.[1]

[1] كيف بنت الدول الإسكندنافية إقتصادات برفاهية عالية؟، تم الإطلاع عليه في 15 سبتمبر 2020، https://www.noonpost.com/content/19261

المبحث الثالث: تحديات الرفاه في النموذج الإسكندنافي

إن الأساس الفعلي لإنشاء دول الرفاهية هو السعي لمواجهة التحديات فيما يتعلق بالإحتياجات التي لا يتم تلبيتها بشكل مرض من خلال آليات السوق وضمان الحد الأدنى من الرفاهية للسكان،أصبح تدخل الدولة على أي حال معترف به على أنه ملائم في المجالات الرئيسية مثل الخدمات الصحية والتعليم. في نموذج دول الشمال على سبيل المثال، تعتبر الحقوق المتساوية في الرعاية الصحية والتعليم من العناصر الأساسية. بالنسبة لبعض هذه المخططات، من الأهداف أيضًا تعزيز سمات التنمية المرغوبة مثل زيادة معدلات المواليد، والمساواة الإجتماعية والمشاركة في سوق العمل، كما تساهم العديد من سمات التنمية المجتمعية في خلق تحديات لدول الرفاهية حيث يلفت "كيس فان كيرسبرج "، الإنتباه إلى التحديات التي تواجهها دول الرفاهية.[1]

المطلب الأول: التحديات العابرة لحدود الدول الإسكندنافية

الفرع الأول: العولمة Globalization

إن الإنفتاح والتكامل الدولي المحكم ليسا بظاهرة جديدة على الدول الإسكندنافية، ومن الواضح أن الإهتمام والقيود التي تفرضها "التنافسية الدولية" لعبت دورًا مهمًا. بعد كل شيء، تم تمديد دولة الرفاهية بشكل كبير في فترة كانت فيها الدول الإسكندنافية مندمجة بشكل جيد للغاية في الإقتصاد الدولي، ومع ذلك هذا لا يعني أن المزيد من

[1]Jon Kvist, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context » , in : Journal of Policy Science , vol. 7 (The Policy Science Association of Ritsumeikan University, 2013),78.

العولمة لا يثير تحديات على وجه الخصوص بسبب بعض التغييرات النوعية التي تحدث.على المستوى العام، يمكن للمرء أن يميز بين ثلاث قنوات يمكن أن تؤثر من خلالها العولمة على دولة الرفاهية، وهي الضرائب والإنفاق (التعليم والبحث) والهجرة، فالتحديات التي أثارها الاثنان الأولان لا تشكل تهديدًا للمبدأ الأساسي لنموذج الرفاهية الإسكندنافي في حين أن الهجرة يحتمل أن تكون كذلك. [1]

تحصيل الضرائب: Taxation

نظرًا لأن نموذج الرفاهية الإسكندنافي يتم تمويله من الضرائب، وبالتالي ينطوي على معدلات ضريبية عالية، فقد تم التركيز بشكل كبير على مسألة ما إذا كانت معدلات الضرائب المرتفعة مستدامة في عالم أكثر عولمة.لقد كان الكثير من هذا النقاش معنيًا بزيادة تنقل القاعدة الضريبية، حيث تتمثل الآلية الأساسية في أنه كلما زادت حركة قاعدة ضريبية معينة، زادت صعوبة فرض ضريبة (بشكل ملحوظ) على معدل أعلى من الشركاء التجاريين. لتجنب خسارة الإيرادات الضريبية بسبب المزيد من التكامل، يجب أن تكون الإستجابة للمعدلات الضريبية منخفضة، والتي بدورها قد تؤدي إلى تآكل الإيرادات الضريبية. وقد يكون الرد الأكثر قوة هو خفض معدلات الضرائب للشركاء التجاريين (أي المنافسة الضريبية التي تؤدي إلى آلية السباق إلى القاع) على أمل جذب المزيد من

[1] Andersen Torben ,The scandinavianmodel –prospects and challenges (CESIFO workingpaper No. 1903 category 3: socialprotection, january 2007),19.

النشاط الإقتصادي، ويمكن أيضا تغيير الهيكل الضريبي، وخفض الضرائب على قواعد الضرائب المتنقلة وزيادتها على أسس ضريبية أقل تنقلاً.[1]

قامت الدول الإسكندنافية بتكييف هيكلها الضريبي تدريجيًا للتعامل مع بعض هذه التغييرات، لا سيما من خلال ما يسمى بنظام ضرائب الدخل المزدوج، مما يسمح بدمج الضرائب النسبية على دخل رأس المال مع الضرائب التصاعدية على أشكال الدخل الأخرى، لذلك كان من الممكن تعديل الضرائب على دخل رأس المال والشركات إلى مستويات أدنى لمطابقة المعدلات الملاحظة في البلدان المتنافسة مع الحفاظ على معدلات ضريبية عالية نسبيًا على دخل العمل، كما أنها اتبعت الإتجاه المتمثل في خفض معدلات الضرائب على الشركات مصحوبة ببعض التوسع في القاعدة الضريبية. كما تم إجراء تعديلات ضريبية في مجالات محددة مثل الضرائب غير المباشرة. في حين أن مسألة تنقل القاعدة الضريبية مهمة وتثير عددًا من الأسئلة فيما يتعلق بالنظام الضريبي والرقابة وما إلى ذلك، فهي مسألة ذات أهمية من الدرجة الثانية فيما يتعلق بالمسألة الشاملة لتمويل دولة الرفاهية. وذلك لأن الجزء السائد من الإيرادات الضريبية يتم تحصيله من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة في أشكال مختلفة من الدخل المتولد في سوق العمل. وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو كيف يتأثر نطاق فرض الضرائب على العمل بعملية العولمة؟[2]

[1] Ibid,20.
[2] Ibid.

قد تتأثر الإختلالات الضريبية بالعولمة مع المزيد من الخيارات السهلة لنقل الإنتاج وبالتالي التوظيف، فإن ذلك يترتب على زيادة تنقل الوظائف، أي أن خلق فرص العمل يصبح أكثر حساسية للظروف المحلية. إذا تم إنشاء جزء أكبر من الوظائف بسبب التكامل الدولي في قطاعات ذات طلب عمل أكثر مرونة، فإن ذلك يتبع بشكل لا لبس فيه أن العواقب المشوهة للضرائب المفروضة على العمالة لا تتناقص، وبناءً على ذلك تزداد الإختلالات الضريبية جنبًا إلى جنب مع التكامل الدولي، أوبعبارة أخرى تزيد تكاليف زيادة الإيرادات الضريبية من خلال فرض الضرائب على العمالة، علاوة على ذلك وربما الأهم من ذلك، فإن الإتجاه – كما لوحظ – نحووضع أجور أكثر لامركزية من شأنه أن يعزز هذه المشاكل.[1]

الإنفاق: Spending

قد تخلق العولمة ضغوطا على الإنفاق، وهذا مدفوع بالدرجة الأولى بتأثيرات العولمة على أسواق العمل. إلى جانب التغيير التكنولوجي،حيث تميل العولمة إلى إحداث تحيز في المهارات في الطلب على العمالة، أي تقليل الطلب على العمالة غير الماهرة وزيادة الطلب على العمالة الماهرة. بالنظر إلى هيكل أسواق العمل، فإن هذا يميل إلى زيادة البطالة وبالتالي العبء على التحويلات الإجتماعية، أي إذا كانت الأشياء الأخرى متساوية، فهناك خطر أن يؤدي ذلك إلى خفض نسبة التوظيف.لتجنب

[1] Andersen T, Welfare policies, labour taxation and international integration (International Tax and Public Finance, vol.10, 2003),45.

ذلك، من المتفق عليه بشكل عام أنه يجب زيادة المستوى التعليمي للقوى العاملة لا سيما بالنسبة للمجموعات التي ليس لديها تعليم يتجاوز التعليم الإلزامي، بينما تدعم الأدلة التجريبية أن هذا قد نجح في الماضي، فإنه يشير أيضًا إلى ضغط الإنفاق لتجنب إنخفاض نسبة التوظيف، ومن ثم فإن القيود المالية تضيق بفعل آثار العولمة هذه.[1]

الهجرة: Migration

الهجرة المتزايدة على وجه الخصوص مشكلة محتملة ذات أهمية بالنسبة للنموذج العالمي أوالإسكندنافي، يكمن السبب في حقيقة أن نموذج الرفاهية يمكن مقارنته بعقد تأمين (اجتماعي) ضمني شامل، ومثل أي سوق تأمين، فإن المحدد الرئيسي هنا هو وضع سوق العمل للمهاجرين والمهاجرين المحتملين لأن هذا يحدد ما إذا كان الشخص من الناحية المالية هو مساهم صاف أومستفيد صاف في دولة الرفاهية. تنشأ مشكلة إذا كان المهاجرون يميلون إلى أن يكون لديهم ارتباط أقل من المتوسط بسوق العمل لأنهم سيكونون بعد ذلك مستفيدين صافين من نظام الرفاهية، كما تنشأ مشكلة موازية إذا كان هناك تمثيل مفرط للأفراد المتعلمين تعليما عاليا بين المهاجرين لأنهم يميلون إلى أن يكونوا مساهمين صافين أعلى في المالية العامة، لهذه الأسباب تمثل الهجرة تحديًا قد يكون له تداعيات محتملة واسعة النطاق على نموذج الرفاهية الإسكندنافي.[2]

[1] Torben ,The scandinavianmodel,20.
[2] Ibid,21.

هذا يخلق بعض المعضلات الحاسمة في السياسة الإقتصادية، فيما يتعلق بالتعليم يقدم القطاع العام التعليم المجاني لتوفير فرص متكافئة، وتقليل المخاطر في القرارات التعليمية، يتم تمويل الإنفاق على التعليم من خلال الضرائب العامة مع بعض العناصر التصاعدية، مما يعني أن أولئك الذين يتحولون إلى أعلى دخل بعد التعليم سيدفعون أيضًا أكبر قدر من الضرائب، ومع ذلك فإن هذا النموذج عرضة للتنقل حيث يمكن اتخاذ قرار الهجرة بعد الإستفادة من التعليم الممول من القطاع العام، ورفع حجاب الجهل فيما يتعلق بآفاق سوق العمل، علاوة على ذلك من خلال الإنتقال إلى البلدان التي تعتمد أكثر على التمويل الخاص للتعليم، وبالتالي وجود ضرائب أقل وتشتت أكبر في الأجور، يمكن أن تكون المكاسب الفردية من التنقل مرتفعة.[1]

إن الأهمية المحتملة لزيادة هجرة المتعلمين تعليماً عالياً في المالية العامة كبيرة جداً، ومع ذلك، في الوقت الحالي لا يمكن للمرء أن يجادل في أن هذه مشكلة كبيرة،على الرغم من وجود هجرة بعض المتعلمين تعليماً عالياً، إلا أن هجرة العودة مرتفعة أيضًا، ومع ذلك من المتوقع أن تتحرك تدفقات الهجرة المستقبلية لذوي التعليم العالي في إتجاه واحد فقط حيث تم تقليل العوائق المختلفة أمام التنقل مثل اللغة والثقافة ووقت السفر، واشتدت المنافسة بين البلدان لجذب العمالة المتعلمة تعليماً عالياً.[2]

[1]Ibid.

[2] Pedersen P,and others , Emigration from the Scandinavian welfare states ,In Alternatives for Welfare Policy – Coping with Internationalisation and Demographic Change (Cambridge University Press ,2003),42.

تعتبر الهجرة قضية مهمة جدا، فضغوط الهجرة من البلدان منخفضة الدخل كبيرة، وعلى مدى العقود الماضية، شهدت جميع بلدان الشمال الأوروبي زيادة في الهجرة من البلدان منخفضة الدخل، وهي تواجه عددًا من التحديات، التحدي الأساسي هو اندماج المهاجرين في سوق العمل، فالمشاكل هنا تنشأ من الجمع بين سمتين رئيسيتين لنموذج الرفاهية الإسكندنافي، وهما قيود التوزيع التي تنطوي على الحد الأدنى للأجور المرتفعة ومتطلبات معدل توظيف مرتفع، بإختصار يحتوي النموذج على متطلبات عالية لمؤهلات القوى العاملة (يجب أن تساوي المؤهلات على الأقل الحد الأدنى للأجور) وفي الوقت نفسه هناك حاجة إلى العديد لتلبية هذه المتطلبات.[1]

تواجه جميع بلدان الشمال الأوروبي مشاكل في ضمان وصول نسبة العمالة للمهاجرين إلى نفس المستوى مثل بقية السكان، وترتبط بعض هذه المشكلات بهيكل ترتيبات الرعاية، وتتميز الدول الإسكندنافية بوجود تباين كبير بين مشاركة القوى العاملة المقيمة والمهاجرة، ولا سيما النساء.

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تفسر الإختلاف، حيث تعكس الفجوة بين الجنسين أن مشاركة الإناث في القوى العاملة أصبحت القاعدة في الدول الإسكندنافية. فهي جزء لا يتجزأ من نموذج الرفاهية وتعكس وضعًا مختلفًا للمرأة في المجتمع مقارنة بالعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المهاجرين من البلدان منخفضة الدخل لديهم مؤهلات منخفضة، وهذا يطرح مشكلة خاصة في الدول

[1] Ibid.

الإسكندنافية لأن هيكل الأجور المضغوط مع الحد الأدنى للأجور المرتفعة يعني أنه من الصعب على ذوي المهارات المنخفضة العثور على عمل[1].

بالنسبة للدنمارك، تم إجراء تقييمات لآثار الهجرة من البلدان منخفضة الدخل على العقد الإجتماعي، وبإفتراض الحفاظ على المعدل المنخفض الحالي للمشاركة في القوى العاملة. فليس من المستغرب أن يتبين أن هذا الشكل من الهجرة يفاقم مشكلة الإستدامة المالية، في مسار غير واقعي مع عدم وجود المزيد من الهجرة من البلدان منخفضة الدخل، يتضح أن مشكلة الإستدامة المالية بسبب التحولات الديموغرافية تقل بنحو الربع.[2]

لقد أثارت هذه المشاكل مشكلة سياسية حساسة فيما يتعلق بسياسة الهجرة، أي ما إذا كانت قواعد الهجرة أومبادئ دولة الرفاهية هي التي يجب أن تستسلم، وكلاهما حدث في الدنمارك، حيث تم تشديد قوانين الهجرة وتعديل المبدأ العالمي للحصول على الأهلية في شبكة الأمان الإجتماعي، ويوجد الآن شرط دخول حيث يجب أن يكون الشخص مقيماً في الدنمارك لمدة 7 من السنوات الثماني الماضية، إذا لم يتم استيفاء هذا الشرط، يحق للفرد فقط الحصول على منفعة اجتماعية والتي تعبر تقريبًا عن نصف المستوى في النظام الإجتماعي العادي . [3]

في جميع البلدان الإسكندنافية، هناك نقاش مستمر حول كيفية تعزيز تكامل سوق العمل للمهاجرين وكذلك كيفية التوفيق بين المبادئ الأساسية لنموذج الرفاهية مع

[1] Torben ,The scandinavianmodel,23.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

"الحدود المفتوحة"، وعلى نفس المنوال هناك الكثير من النقاش حول مخاطر "هجرة الأدمغة" عن طريق هجرة المتعلمين تعليماً عالياً، وكذلك نطاق جذب المهاجرين المتعلمين عن طريق التخفيضات الضريبية أوقواعد الهجرة الأكثر مرونة.[1]

[1] Ibid,24.

المطلب الثاني : التحديات الديموغرافية والإقتصادية

الفرع الأول: التحديات الديموغرافية

تشهد الدول الإسكندنافية العديد من التحديات الديمغرافية يمكن اجمالها فيمايلي:

شيخوخة السكان:

يتم إنشاء دولة الرفاهية مع تقديم خدمات لرعاية السكان في أي مرحلة من حياتهم وفي أي موقف يجدون أنفسهم فيه، وترتبط العديد من المجالات الأكثر أهمية التي تغطيها دولة الرفاهية بالعمر، ويمكن ربط العديد من المهام الثقيلة المقاسة بالموارد بشكل مباشر أوغير مباشر مع الجزء الأكبر سناً من السكان، حيث لا تقتصر شيخوخة السكان على الحصول على جزء متزايد من المعاشات التقاعدية فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى زيادة الضغط على قطاعي الصحة والرعاية (NOSOSCO 2007)، فهما يشكلان ثلثي إجمالي الإنفاق الإجتماعي في دول الرفاهية في الشمال. بالإضافة إلى ذلك يعتمد التمويل إلى حد كبير على الإيرادات الضريبية من السكان العاملين.[1]

يتعلق التحدي الأكبر الذي تواجهه مجتمعات الرفاهية الغربية بتغير التركيبة العمرية للسكان، في السنوات الخمس والعشرين الماضية، زاد عدد الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد (65) في الدول الإسكندنافية بمقدار 1.3 مليون، في حين زاد عدد السكان في سن العمل النشط (بين 15 و65) بمقدار 1.4 مليون، لهذا السبب لم تكن

[1] Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),38.

شيخوخة السكان تحديًا اقتصاديًا أواجتماعيًا لمجتمعات الرفاهية في الشمال، لكن بسبب انخفاض معدل الخصوبة وطول متوسط العمرالمتوقع، سيواجهون تحديات كبيرة. أحد الأسباب الرئيسية لاعتبار شيخوخة السكان تحديًا لدولة الرفاهية هو أنه سيكون هناك عدد أقل نسبيًا من الأشخاص الذين يساهمون في إنتاجية المجتمع، وبالتالي فإن "عبء التبعية" سيزداد فيما يتعلق بأولئك الذين هم في سن العمل، كما يمكن حساب عبء الإعالة بعدة طرق وغالبًا ما تكون النسبة بين الأشخاص الذين ليسوا في سن العمل (الأطفال والشباب وكبار السن) والأشخاص في سن العمل هي الطريقة المعتمدة .[1]

- **الجدول 1: نسبة إعالة كبار السن، أوروبا 1996 و2000 و2007**

		1996	2000	2007
Nordic countries	Denmark	22.5	22.2	23.2
	Finland	21.5	22.2	24.8
	Iceland	17.6	17.8	17.6*
	Norway	24.6	23.5	22.2
	Sweden	27.4	26.9	26.4
Europe, large countries	Germany	22.8	23.9	29.9
	France	23.1	24.3	24.9
	United Kingdom	24.5	24.3	24.1
Central Europe, small	Netherlands	19.5	20	21.5
	Belgium	24.3	25.5	25.9
	Austria	22.7	22.9	25
Southern Europe	Spain	22.7	24.5	24.2
	Italy	21.7	26.8	30.2
	Greece	22.6	24.2	27.6
Eastern Europe	Hungary	21.2	22	23.2
	Czech Republic	19.4	19.8	20.2
	Poland	16.9	17.6	19

المصدر : Tor Morten Normann et al , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),39.

[1] Ibid.

تختلف أيسلندا عن بلدان الشمال الأوروبي الأخرى في أن عدد المسنين صغير نوعًا ما وأن النسبة كانت مستقرة منذ عام 1996 إلى عام 2007. أما في الدنمارك وفنلندا، فتشهدان نسبة مرتفعة إلى حد ما في نفس الفترة وتجاوز كلا البلدين النرويج حيث انخفضت النسبة إلى حد ما، وكان هناك أيضًا انخفاض للنسبة في السويد، ولكن يظهر أن أعلى نسبة لكبار السن تبلغ 26.4 في دول الشمال. على المدى القصير،لم يصبح هذا التحدي أكثر حدة وليس من المتوقع أن يصبح كذلك في المستقبل القريب. إذا استخدمنا منظورًا زمنيًا أطول فإنه يظهر بالفعل أن نسبة كبار السن قد زادت بشكل كبير في جميع البلدان الصناعية في الخمسين عامًا الماضية، ومن المرجح أن تزداد أكثر في السنوات القادمة. تظهر الإسقاطات السكانية النرويجية عدم اليقين فيما يتعلق بكل من إجمالي عدد السكان وعدد الأطفال والشباب، لكنها متأكدة تمامًا عندما يتعلق الأمر بالزيادة في عدد ونسبة كبار السن. في حين أن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا شكلوا حوالي عُشر إجمالي السكان في بلدان الشمال الأوروبي في عام 1950، فمن المحتمل أن يشكلوا حوالي الربع في عام 2050 حسب كتاب حقائق منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.[1]

وفقًا لعام 2007، لا يبدوكما لوأن نسبة المسنين المعالين تشكل مشكلة أكبر في بلدان الشمال مما هي عليه في البلدان الأخرى، توجد أعلى النسب في إيطاليا وألمانيا، أيضًا في اليونان، النسبة أعلى مما هي عليه في السويد، في حين أن السمة الإقليمية

[1] Ibid,39.

الأكثر تميزًا هي النسب المنخفضة في أوروبا الشرقية، ومع ذلك قد يتغير هذا بمرور الوقت نتيجة لانخفاض معدلات المواليد في الشرق وزيادة متوسط العمر المتوقع، وبالتالي، فإن عبء التبعية المتزايد نتيجة شيخوخة السكان هو تحدٍ أوروبي مشترك.[1]

تشكل شيخوخة السكان سلسلة من التحديات لمجتمعات الرفاه، الحاجة الأساسية هي زيادة عدد الأشخاص العاملين في وظائف نشطة بين جزء من السكان الذين هم في سن العمل. بعبارة أخرى، يجب على كل من يمكنه العمل أن يعمل. وبالتالي من الضروري تقليل فرص الإنسحاب المبكر من سوق العمل بدعم من الدولة. من الضروري أيضًا الإستمرار في تحديد أولويات التدابير لضمان أن تتمكن المجموعات الأخرى، بما في ذلك الأجيال الحالية من الأطفال والشباب، من اكتساب أوالحفاظ على موطئ قدم لها في سوق العمل ليس فقط من أجلهم، ولكن أيضًا من أجل كبار السن. بالإضافة إلى ذلك تواجه دولة الرفاهية مشاكل التوظيف بسبب الحاجة المتزايدة لرعاية كبار السن وقلة عدد الأشخاص في سن العمل. وإن كان النموذج الإسكندنافي لديه نظام متطور نسبيًا لرعاية كبار السن ولكن لا يزال من الممكن عمل الكثير لتحسين جودة العمل الإجتماعي.[2]

[1] Ibid.
[2] Kvist, Is the Nordic welfare model viable?,88.

إنخفاض الخصوبة:

من أجل الحفاظ على إستقرار عدد السكان، يجب أن يكون معدل الخصوبة الإجمالي (TFR) عند مستوى معين، قد يختلف هذا عبر الزمان والمكان. في النرويج، المعدل هو 2.07–2.08، ونفترض أن المستوى هو نفسه تقريبًا في دول الشمال وكذلك في البلدان الأوروبية الأخرى، على الرغم من احتمال ظهور اختلافات. لا تؤخذ الهجرة إلى الخارج بعين الاعتبار هنا. تعتبر أيسلندا من الدول الأوروبية التي لديها مثل هذا المعدل المرتفع للخصوبة،كما يتم تأمين النموالسكاني في الدول الأوروبية عن طريق الهجرة. ومع ذلك نادرًا ما تؤثر الهجرة على التوزيع العمري للسكان، وبالتالي فإن معدلات الخصوبة المرتفعة مهمة أيضًا من أجل منع نسبة كبار السن بين السكان من أن تصبح مرتفعة بشكل غير متناسب بالنسبة إلى نسبة الشباب .[1]

- **الجدول 2:معدل الخصوبة الإجمالي، أوروبا، 1995 و2000 و2006**

[1] Normann,Challenges to the Nordic Welfare State,40.

		1995	2000	2006
The Nordic countries	Denmark	1.80	1.78	1.83
	Finland	1.81	1.73	1.84
	Iceland	2.08	2.08	2.08
	Norway	1.87	1.85	1.90
	Sweden	1.73	1.54	1.85
Europe, large countries	Germany	1.25	1.38	1.32
	France	..	1.89	2.00
	United Kingdom	1.71	1.64	1.84
Central-Europe, small	Netherlands	1.53	1.72	1.70
	Belgium	1.56	..	..
	Austria	1.42	1.36	1.40
Southern -Europe	Spain	1.17	1.23	1.38
	Italy	1.19	1.26	1.32*
	Greece	1.31	1.26	1.39
Eastern-Europe	Hungary	1.57	1.32	1.34
	Czech Republic	1.28	1,14	1.33
	Poland	1.62	1,35	1.27

المصدر: Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),40.

لا شك أن أيسلندا لديها أعلى معدل خصوبة في بلدان الشمال الأوروبي، وقد كان مستقرًا طوال الفترة الزمنية التي نراجعها هنا. تتمتع النرويج أيضًا بمعدل مرتفع عند 1.9 بينما تتمتع الدنمارك وفنلندا والسويد بمعدلات أقل قليلاً. ارتفعت معدلات الخصوبة في بلدان الشمال أوظلت مستقرة في الفترة من 1995 إلى 2006 وهي من بين أعلى المعدلات في البلدان المدرجة في الجدول، فقط فرنسا لديها معدل أعلى من دول الشمال باستثناء أيسلندا، وبريطانيا العظمى في نفس المستوى مثل الدنمارك وفنلندا والسويد. نجد عمومًا أدنى معدلات الخصوبة في الجنوب والشرق، لكن ألمانيا أيضًا لديها أحد أدنى معدلات الخصوبة في أوروبا.[1]

[1] Ibid.

بشكل عام، قد نقول إن التحدي المتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة أصغر في دول الشمال مقارنة بأجزاء أخرى من أوروبا، حيث تختلف نماذج الرفاهية، على الرغم من أن معدلات الخصوبة قد زادت بشكل عام خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول.لكن قد تكون هناك أيضًا تحديات مرتبطة بالحفاظ على المعدلات وزيادتها، خاصة في الدول الشرقية التي شهدت تطورًا سلبيًا من 1995 إلى 2006.[1]

إضافة إلى ذلك سيتغير تكوين السكان أيضًا بطريقة مختلفة، أي مع نموالمجتمعات متعددة الثقافات يتميز مجتمع الرفاهية في الشمال بدرجة عالية من التجانس العرقي مقارنة بالدول ذات نماذج الرفاهية الأخرى، من المحتمل أن يستمر هذا الحال لسنوات عديدة قادمة. على سبيل المثال، 4.6٪ فقط من السكان الدنماركيين اليوم لديهم خلفية عرقية غير دنماركية ومع ذلك غالبًا ما تتم مناقشة الأقليات العرقية على أنها مشكلة، على الرغم من أن وضعهم العمري والعمالة المنخفضة النسبية هي في الواقع إحدى الوسائل الممكنة لضمان العمالة في المستقبل.[2]

لا يقتصر الأمر على أن معدلات الخصوبة بشكل عام منخفضة للغاية بحيث لا يمكن الحفاظ عليها وزيادة عدد السكان، ولكن الناس في أوروبا ما زالوا يتقدمون في السن. هذا تطور شهدناه في العالم الصناعي خلال المائة عام الماضية. يوضح الجدول متوسط العمر المتوقع حسب الجنس.

[1] Ibid,41.

[2]Kvist, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context »,88.

- **الجدول 3: العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس، أوروبا 2006**

		Men	Women	Difference male-female
The Nordic countries	Denmark	76.1	80.7	-4.6
	Finland	75.9	83.1	-7.2
	Iceland	79.6	83.5	-3.9
	Norway	78.2	82.9	-4.7
	Sweden	78.8	83.1	-4.3
Europe, large countries	Germany	77.2	82.4	-5.2
	France	77.3	84.4	-7.1
	United Kingdom	77.1	81.1	-4.0
Central-Europe, small	Netherlands	77.7	82.0	-4.3
	Belgium	76.6	82.3	-5.7
	Austria	77.2	82.8	-5.6
Southern Europe	Spain	77.0	83.7	-6.7
	Italy	77.9	83.8	-5.9
	Greece	77.2	81.9	-4.7
Eastern Europe	Hungary	69.2	77.8	-8.6
	Czech Republic	73.5	79.9	-6.4
	Poland	70.9	79.7	-8.8

المصدر: Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),41.

كانت هناك ولا تزال، اختلافات ملحوظة بين بلدان الشمال الأوروبي فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع. لقد زاد لكل من النساء والرجال في جميع بلدان الشمال الأوروبي في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن متوسط العمر المتوقع للرجال يزداد أكثر من النساء، إلا أن الرجال في المتوسط لايعيشون مثل النساء. يتمتع الآيسلنديون بأطول متوسط عمر متوقع في بلدان الشمال، بغض النظر عن الجنس، ومن بين الرجال، فإنهم أيضًا في القمة في أوروبا جنبًا إلى جنب مع السويد والنرويج. أما متوسط العمر المتوقع للرجال في الدنمارك والفنلنديين منخفض في السياق الأوروبي. فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع للمرأة، فهو الأعلى في دول البحر الأبيض المتوسط مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، تليها جميع دول الشمال باستثناء الدنمارك. أيضًاعندما يتعلق الأمر بمتوسط العمر

المتوقع للمرأة، فإن وضع الدنماركيين ليس جيدًا. مرة أخرى، يجب أن ننظر إلى الدول الشرقية الثلاثة لإيجاد متوسط عمر متوقع أقل. حيث يُظهر العمر المتوقع عند سن 65 عامًا نفس سمات العمر المتوقع عند الولادة.[1]

[1] Normann,Challenges to the Nordic Welfare State,41.

- **الجدول 4: العمر المتوقع في سن 65 حسب الجنس ربط الفقرة بالجدول**

		Men	Women	Difference male-female
The Nordic Countries	Denmark	16.2	19.2	-3.0
	Finland	16.9	21.2	-4.3
	Iceland	18.4	21.0	-2.6
	Norway	17.7	20.9	-3.2
	Sweden	17.7	20.9	-3.2
Europe, large countries	Germany	17.2	20.5	-3.3
	France	18.2	22.6	-4.4
	United Kingdom	17.0	19.5	-2.5
Central-Europe, small	Netherlands	16.8	20.3	-3.5
	Belgium	17.0	20.6	-3.6
	Austria	17.3	20.7	-3.4
Southern Europe	Spain	17.3	21.3	-4.0
	Italy	17.5	21.5	-4.0
	Greece	17.5	19.4	-1.9
Eastern Europe	Hungary	13.6	17.7	-4.1
	Czech Republic	14.8	18.3	-3.5
	Poland	14.5	18.8	-4.3

المصدر: Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),42.

ويولد عدد قليل جدًا من الأطفال لضمان النموالسكاني. كما قد يتم تعويض بعض من هذا عن طريق الهجرة، ولكن من غير المرجح أن تغير الهجرة التكوين العمري للسكان إلى حد كبير.وقد تمثل الهجرة في حد ذاتها أيضًا تحديات لدولة الرفاهية، لكن لا يزال التحدي الديموغرافي من أكبر وأبعد التحديات التي تواجه دولة الرفاهية حيث أنه يؤثر على العديد من المجالات المختلفة مثل الحياة العملية وقطاعي الصحة والرعاية.[1]

[1] Ibid,42.

الفرع الثاني: التحديات الإقتصادية

تواجه عملية استدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية جملة من التحديات الإقتصادية

سوق العمل المتغير :

ربما كان دخول المرأة إلى سوق العمل أعظم ثورة في بلدان الشمال الأوروبي في القرن العشرين. في حين تميل النساء في الماضي إلى الحصول على وظائف بدوام جزئي،ولكن الآن حدث تحول كبير في وظائف بدوام كامل، فقد ذهب هذا التطور إلى أبعد من ذلك في الدول الإسكندنافية وفي بعض البلدان الأنجلوساكسونية مقارنة بالدول الأوروبية القارية. من الصعب تحديد ما إذا كان هذا التطور مدفوعًا بالرغبة أوالضرورة، ولكن جزءًا من السبب وراء زيادة مشاركة نساء الشمال في سوق العمل موجود في دولة الرفاهية، فغالبًا ما يكون للنساء وظائف في القطاعات الإجتماعية والصحية والتعليمية ثانيًا، تتمتع النساء اللاتي كن مسؤولات تقليديًا عن الرعاية بفرص أفضل للجمع بين العمل والحياة الأسرية بفضل الخدمات المكثفة للأطفال وكبار السن. بعبارة أخرى، يساهم نموذج الرفاهية في دول الشمال في مجموعة كبيرة من الوظائف المتاحة وفي تشجيع ارتفاع معدلات الخصوبة.[1]

تتطلب العولمة والتطور التكنولوجي قوة عاملة مرنة ومؤهلة. لتجنب عدم التوافق بين الطلب على العمل والعرض الفعلي للعمالة، يجب أن تكون القوى العاملة مؤهلة

[1]Kvist, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context »,84.

بشكل معقول وأن تكون في تعليم مستمر حتى تتمكن من شغل نفس الوظائف والوظائف الجديدة. هنا تتمتع بلدان الشمال الأوروبي بميزة بحكم تقاليدها في التعليم المجاني للجميع والتدريب مدى الحياة من خلال خطط تدريب واسعة النطاق في سوق العمل وإجراءات التنشيط. هذه المسؤولية الجماعية للحفاظ على الموارد البشرية لا مثيل لها في نماذج الرفاهية الأخرى والتي تمت خصخصتها إلى حد كبير. هذا لا يعني أن بلدان الشمال الأوروبي يجب أن ترتكز على أمجادها، لأن التطور السريع للمجتمع يفرض مطالب متزايدة على القوى العاملة، وبالتالي أيضًا على سياسة التعليم وسوق العمل بالمعنى الواسع.[1]

أخيرًا، تشهد بلدان الشمال الأوروبي، مثل البلدان الأخرى في الإتحاد الأوروبي، تغيرًا في المشاركة في سوق العمل في مختلف الفئات العمرية، حيث يدخل الشباب سوق العمل في وقت لاحق، لأن لديهم تعليمًا أطول يؤهلهم للطلب المتزايد على العمالة. وهذا أمر إيجابي، لأن الإفتقار إلى التعليم ينطوي أيضًا على خطر التهميش من سوق العمل.[2]

تحدي الدخل المنخفض في بلدان الشمال الأوروبي:

من أهم أهداف دولة الرفاهية ضمان وصول الجميع إلى الحد الأدنى من السلع على الأقل، وبالتالي فإن الدرجة العالية من عدم المساواة الإجتماعية والاستبعاد

[1] Ibid.
[2] Ibid.

الإجتماعي يمثل تحديًا لدول الرفاهية لأنه قد يؤدي إلى تهميش بعض الفئات. قد يكون لذلك عواقب أخرى على دولة الرفاهية، سواء فيما يتعلق بالتمويل والإنفاق أوفيما يتعلق بالشرعية.[1]

في سياق الإتحاد الأوروبي والوطني، يُستخدم الدخل المنخفض كتعبير عن خطر أن يصبح المرء فقيرًا كمؤشر رئيسي. لا يوجد أساس للإدعاء بأن الدخل المنخفض يمثل تحديًا خاصًا لبلدان الشمال. من خلال النظر إلى الدخل المنخفض قبل وبعد التحويلات الإجتماعية يظهرأن دول الرفاهية في الشمال الأوروبي لديها بالفعل تأثير أقوى في هذا المجال من دول الرفاهية الأخرى. ويتمثل التحدي، بالطبع، في تقليل نسبة السكان المحتاجين إلى التحويلات العامة من أجل الارتفاع فوق حد الدخل المنخفض. باستثناء النرويج، فإن الفروق في توزيع الدخل صغيرة نسبيًا في بلدان الشمال مقارنة ببقية أوروبا.[2]

الأزمة المالية العالمية :

أثرت الأزمات المالية العالمية السابقة أيضًا على بلدان الشمال الأوروبي، أونموذج الرفاهية الخاص بها، وربما بدرجة أقل مما هي عليه في البلدان التي لديها نماذج رفاهية أخرى. يمكن العودة إلىأزمة 2007 مثلا وبالضبط إلى أغسطس 2007 عندما أعلن البنك الفرنسي الرئيسي BNP Paribas، أنه لا يعرف مقدار الخسائر التي خسرها في

[1] Normann,Challenges to the Nordic Welfare State,59.
[2] Ibid.

السوق الأمريكية. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر أكثر من عام بقليل قبل أن تضرب الأزمة شواطئ بلدان الشمال الأوروبي. في خريف عام 2008 انعكست الثروات الإقتصادية بسرعة، على سبيل المثال، ارتفعت معدلات البطالة من 1.4 نسبة مئوية منخفضة قياسية في الدنمارك في أكتوبر 2008 إلى 3.8 في المائة في جوان 2009. وقياسًا للبطالة، يمكن ملاحظة أن الأزمة قد تعرضت لتأثيرات متفاوتة. واستناداً إلى بيانات قابلة للمقارنة لشهر جوان2009 كانت معدلات البطالة 9.5 في الولايات المتحدة، و9.0 في السويد، و8.5 في فنلندا، و7.7 في ألمانيا، و6.3 في الدنمارك، و3.1 في النرويج.[1]

ومع ذلك، هناك فرق كبير بين أن يصبح المرء عاطلاً عن العمل في بلدان الشمال الأوروبي وفي البلدان الأوروبية الأخرى، ناهيك عن الولايات المتحدة. بشكل عام،حيث يعد الوصول إلى مزايا العاطلين عن العمل أكثر انفتاحًا في بلدان الشمال أكثر من أي مكان آخر. وفي الوقت نفسه، يتم اتخاذ المزيد من التدابير لمساعدة الأشخاص على العودة إلى العمل وردع الأشخاص القادرين على العمل من جني الفوائد.[2]

اختلفت الإستجابات السياسية للأزمة المالية عبر دول الشمال مما يجعل من الصعب التحدث عن استجابة مشتركة من دول الشمال، حيث أدخلت جميع البلدان ما يسمى بالحزم المالية ولكن النرويج وحدها هي التي قامت إلى حد كبير بتنفيذ أعمال

[1]Kvist, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context »,91.
[2] Ibid.

الإغاثة العامة التقليدية لتحفيز الإقتصاد بأسلوب كينز القديم. في المقابل أدخلت الدنمارك والسويد إصلاحات ضريبية قد تساعد في تحفيز الطلب، ولكن أيضًا في الخارج، وحيث تكون مخاوف الأسهم أقل وضوحًا. ومع ذلك، لا يوجد في أي بلد من بلدان الشمال الأوروبي خطوات نحوتفكيك نموذج الرفاهية الوطنية بسبب الوضع الإقتصادي السيئ الذي تشكله الأزمة المالية العالمية. وبالتالي، فإن نموذج الرفاهية الإسكندنافية قد نجى من هذه الصدمة الخارجية.[1]

سوق العمل والقوى العاملة:

جزء من أساس دول الرفاهية هو ارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة بين السكان البالغين. وتم التأكيد عليه بشدة في نموذج دول الشمال للتكيف مع معدل مشاركة مرتفع بغض النظر عن الجنس، حيث تساهم المشاركة في سوق العمل أولاً وقبل كل شيء في الاستقلال الإقتصادي والرفاهية الشخصية، وعلى الرغم من أن دولة الرفاهية في بلدان الشمال الأوروبي لديها خطط عالمية سخية نسبيًا لتأمين الدخل للأشخاص غير القادرين على إعالة أنفسهم من خلال العمل، إلا أن الدخل في مثل هذه الخطط لا يمكن أن يحل محل الدخل بالكامل من العمل أوالعاملين لحسابهم الخاص. وبالتالي، فإن التوظيف هو أولاً وقبل كل شيء ميزة شخصية ولكنه أيضًا ميزة جماعية،وتساهم نسبة

[1] Ibid,92.

المشاركة المرتفعة في زيادة الإنتاج في المجتمع، كما تساهم في تمويل المزايا المشتركة من خلال الضرائب وزيادة النشاط الإقتصادي الذي يؤمن إيرادات الدولة.[1]

قد يُفسر معدل المشاركة المنخفض، إما عن طريق استبعاد مجموعات مختلفة من سوق العمل بطرق مختلفة أوكدرجة عالية من العمل بدوام جزئي، على أنه تحديات رئيسية لدولة الرفاهية، حيث ينطبق هذا بشكل خاص في حالة تؤدي فيها التغيرات الديموغرافية إلى عدم وجود جزء أكبر من السكان مما يمكننا تعريفه على أنه سن العمل، وقد لا يؤدي ذلك فقط إلى تقلص إمكانيات الكسب بالنسبة للدولة، ولكنه سيزيد أيضًا من الإنفاق، حيث سيعتمد المزيد من الأشخاص على التحويلات العامة. في هذه الصورة، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن شيخوخة السكان قد تؤدي أيضًا إلى زيادة الاحتياجات للرعاية الصحية وخدمات الرفاه، وبقدر ما يتم تمويل هذه الخدمات من قبل السلطات العامة، فإن هذا سيؤدي أيضًا إلى زيادة الضغط على تمويل دولة الرفاهية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى فرض متطلبات كبيرة على أنشطة العمل للسكان الذين هم في سن العمل.[2]

يتراوح معدل التوظيف للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا في بلدان الشمال الأوروبي في عام 2006 من 69.3 إلى 84.6 في المائة. في فنلندا يوجد أدنى معدل توظيف مرتبط بحقيقة أنها كانت على الأرجح الدولة التي كانت تعاني من

[1]Normann,Challenges to the Nordic Welfare State,60.
[2] Ibid.

أقوى وأطول آثار المشاكل في سوق العمل في التسعينيات، لكن مع إعادة التنظيم في الصناعة والتجارة التي استتبعتها، أصبحت تتمتع بأعلى معدل توظيف في عام 2006، في حين أن الدنمارك والنرويج والسويد في نفس المستوى تقريبًا حيث تراوحت الأسهم من 73.1 إلى 77.4 في المائة.[1]

- **الجدول 5: معدل العمالةمن 64-15 سنة حسب الجنس، أوروبا،2006**

		Total	Men	Women
Nordic countries	Denmark	77.4	81.2	73.4
	Finland	69.3	71.4	67.3
	Iceland	84.6	88.1	80.8
	Norway	75.4	78.4	72.2
	Sweden	73.1	75.5	70.7
Europe, large countries	Germany	67.5	72.8	62.2
	France	63.8	69.0	58.8
	United Kingdom	71.5	77.3	65.8
Central Europe, small	The Netherlands	74.3	80.9	67.7
	Belgium	61.0	67.9	54.0
	Austria	70.2	76.9	63.5
Southern Europe	Spain	64.8	76.1	53.2
	Italy	58.4	70.5	46.3
	Greece	61.0	74.6	47.4
Eastern Europe	Hungary	57.3	63.8	51.1
	Czech Republic	65.3	73.7	56.8
	Poland	54.5	60.9	48.2

المصدر: Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),61.

[1] Ibid,61.

المطلب الثالث: التحديات الإجتماعية

يمكن اجمال التحديات الإجتماعية فيمايلي:

الفرع الأول: الفقر

مكافحة الفقر هي الواجب الأول لأي مجتمع، فقد كان الفقر بين كبار السن هو التحدي الأكبر في الماضي، ولكن الآن تم القضاء عليه فعليًا داخل الدول الإسكندنافية وخارجها غالبًا ما يفلت الفقراء الذين يتزوجون أويجدون عملاً من الفقر، مما يعني أن نموذج الدخل المزدوج الواسع الانتشار والعمالة المرتفعة، بين الأشخاص غير المتزوجين أيضًا، هو جزء من تفسير انخفاض مستوى الفقر نسبيًا في الدول الإسكندنافية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مزايا الضمان الإجتماعي لدول الشمال سخية نسبيًا وفقًا للمعايير الدولية للفئات ذات الدخل المنخفض لأنها تهدف إلى ضمان أن يتمكن الجميع من المشاركة في حياة "طبيعية". كما أن تسوية عدم المساواة بين المجموعات المختلفة على أساس الطبقة الإجتماعية والجنس والعرق والمنطقة والعمر وما إلى ذلك كانت المهمة الرئيسية لنموذج الرفاهية في الشمال.لذلك يجب أن تتاح للجميع فرص لتحسين مواردهم البشرية، ويجب ألا يقع أحد في شرك البطالة أوالوظائف السيئة (سواء كانت رواتب أومحتوى) أومشاكل اجتماعية أودرجة معينة من عدم المساواة.[1]

[1]Kvist, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context »,89.

أظهرت الأبحاث حول الظروف المعيشية في الدول الإسكندنافية مرارًا وتكرارًا أن الطبقة ذات الأهمية هي قانون الميراث الإجتماعي،وذلك يعني أن الظروف الإجتماعية للوالدين تنتقل عادةً إلى أطفالهم. على سبيل المثال، يميل الأطفال من العائلات الأقل حظًا إلى أن يكونوا أقل امتيازًا كبالغين، وبعبارة أخرى، تُظهر المشاكل الصحية والبطالة والمشاكل الإجتماعية الأخرى بشكل منهجي توزيعًا غير متساوٍ، لمواجهة الجوانب السلبية لذلك يتطلب التدخل المبكر والشامل في الظروف المعيشية للأطفال والشباب. وهذا يشمل توفير مجموعة جيدة من الرعاية والتعليم للجميع، وترتيبات خاصة للعائلات ذات الأعباء الثقيلة، حيث يعتبر نموذج الرفاهية الإسكندنافية من النماذج التي تتدخل في الحياة الأسرية ومع ذلك لا تزال المشاكل الإجتماعية موزعة بشكل غير متساووهذا يعزز الحجة من أجل استمرار توسيع وتحسين التدابير لصالح الأسر والأطفال المحرومين. كما يتم تعزيز هذه الحاجة من خلال زيادة الطلب على القوى العاملة في المستقبل. فإذا قدم الأطفال والشباب اليوم خدمات للغد، بدلاً من الحاجة إلى توفيرها، فإن سياسات الرفاهية الإسكندنافية ستحتاج أيضًا إلى إعادة تفكير وموارد جديدة.[1]

الفرع الثاني: البطالة

العمالة والبطالة مترابطان بالطبع – لكن الحديث هنا عن العاطلين عن العمل كنسبة من القوة العاملة، وينص التعريف الوارد في مسح القوى العاملة (LFS) على أن الشخص يجب أن يبحث عن عمل بنشاط ويجب أن يكون قادرًا على بدء العمل على

[1] Ibid.

الفور حتى يتم اعتباره عاطلاً عن العمل. في دولة الرفاهية، يمكن اعتبار العمل واجبًا وحقًا على حد سواء، ويتمثل دور الرفاهية في المساهمة في ضمان الحق في العمل. حيث وضعت دول الرفاهية في الشمال الكثير من الاهتمام بهذا الأمر واتخذت عددًا من الإجراءات العامة النشطة لتشغيل الناس والحفاظ على معدل البطالة منخفضًا. كما يجب أيضًا ضمان الحد الأدنى من الدخل للعاطلين، وبالتالي تفرض البطالة أيضًا تكاليف على دول الرفاهية. وكما هو الحال مع حصص التوظيف، ستكون البطالة بالطبع مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدورات الإقتصادية.[1]

- **الجدول6: نسب البطالة في القوة العاملة حسب الجنس، أوروبا، 2006**

		Total	Men	Women
Nordic countries	Denmark	3.9	3.3	4.5
	Finland	7.7	7.4	8.1
	Iceland *	2.9	2.7	3.1
	Norway	3.5	3.6	3.4
	Sweden	7.1	6.9	7.2
Europe, large countries	Germany	9.8	10.2	9.4
	France	9.2	8.4	10.1
	United Kingdom	5.3	5.7	4.9
Central Europe, small	The Netherlands	3.9	3.5	4.4
	Belgium	8.2	7.4	9.3
	Austria	4.7	4.4	5.2
Southern Europe	Spain	8.5	6.3	11.6
	Italy	6.8	5.4	8.8
	Greece	8.9	5.6	13.6
Eastern Europe	Hungary	7.5	7.2	7.8
	Czech Republic	7.1	5.8	8.8
	Poland	13.8	13	14.9

[1] Normann,Challenges to the Nordic Welfare State,64.

المصدر: Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),64.

أيسلندا لديها أدنى معدل بطالة في بلدان الشمال الأوروبي في عام 2006، تليها النرويج والدنمارك اللتان تتمتعان بمعدلات بطالة متشابهة إلى حد ما وكذلك منخفضة. تختلف السويد وفنلندا عن بلدان الشمال الأوروبي الأخرى من خلال معدلات بطالة أعلى إلى حد ما في عام 2006. وهذا نتيجة لتضرر السويد وفنلندا بشدة من فترات الركود والطلبات الكبيرة للتغييرات في الصناعة في التسعينيات. والفرق بين الجنسين في البطالة هو الأكبر في الدنمارك، حيث يبلغ معدل البطالة لدى النساء 1.2 نقطة مئوية أعلى من معدل الرجال. تتمتع الدنمارك أيضًا بأكبر فرق بين الجنسين في التوظيف في بلدان الشمال في البلدان الأخرى، يكون الاختلاف بين الجنسين أصغر وأقل من نقطة مئوية واحدة في النرويج، معدل البطالة بين الرجال أعلى من معدل النساء. قد يكون هذا نتيجة العمل بدوام جزئي.[1]

[1] Ibid.

- **الشكل 1: الفرق في معدلات البطالة بين الرجال والنساء 15-64 سنة، في أوروبا،2006**

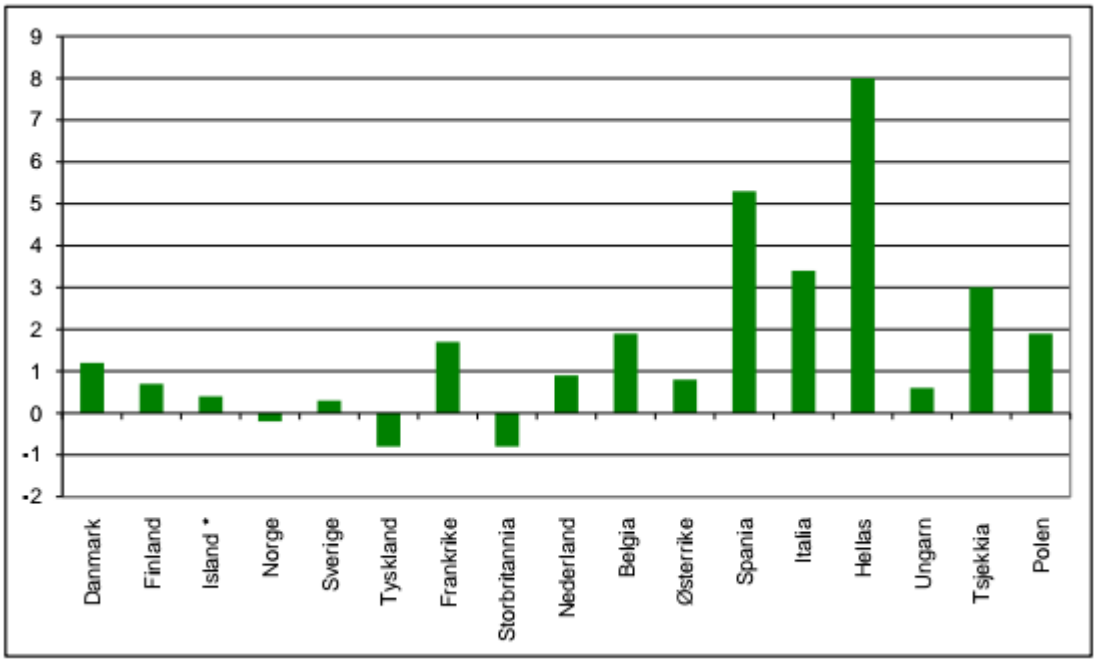

المصدر: Tor Morten Normann,and others , Challenges to the Nordic Welfare State -Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009),65.

الفرع الثالث: الأسرة المتغيرة

من الناحية التاريخية، كان نوع الأسرة السائد في جميع دول أوروبا الغربية يتألف من رجل وامرأة متزوجين تحت شعار " نفترق حتى الموت "، وكان الرجل هو المعيل الرئيسي لزوجته والعديد من الأطفال. لكن سرعان ما تغير هذا، حيث أصبح نموذج الدخل المزدوج سائدًا مع دخول المرأة سوق العمل الرسمي. في دولة أوروبية قارية مثل هولندا على النقيض من ذلك، هناك حديث عن التحول إلى نموذج أسرة 1.5، مما يعني أن النساء في سوق العمل،وفي وظائف بدوام جزئي مع ساعات قليلة نسبيًا في

الأسبوع. فكسب المال يمنح المرأة القوة مقارنة بالرجل وفرصًا أفضل للخروج من الشراكات غير السعيدة وهذا سبب لزيادة عدد حالات الطلاق، وأصبح من الشائع عدم وجود نفس الشريك طوال الحياة، وفي الوقت نفسه، تعني القوة المتزايدة للمرأة أيضًا المزيد من الاعتماد المتبادل بين الشريكين، بمعنى آخرأصبح الرجل أكثر اعتمادًا على عمل شريكة حياته.[1].

كما أدى الإزدهار المتزايد والأعراف الجديدة والفرص المتاحة لتحديد النسل والإجهاض إلى انخفاض عدد الأطفال لكل أسرة في جميع أنحاء أوروبا الغربية،وعلى عكس ذلك فإن معدل الخصوبة في شمال أوروبا أعلى منه في جنوب أوروبا. أحد الأسباب هو سهولة الجمع بين الحياة الأسرية والعمل في الدول الإسكندنافية مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى بسبب الرعاية المكثفة المدعومة من الحكومة لكبار السن والأطفال. باختصار، فلا يتعين على النساء الإسكندنافيات اتخاذ نفس الخيار الذي تختارهمثيلاتهن في القارة الأوروبية فيما يتعلق بممارسة مهنة أوتأسيس أسرة (يمكنهن القيام بالأمرين معًا). إضافة إلى ذلك يوجد اليوم الكثير من الأشخاص الذين يعيشون في عدة أنواع مختلفة من العائلات لأكثر من 30 عامًا. لكن هناك نموخاص في نسبة العائل الوحيد والأسر المفككة. فغالبًا ما يُنظر إلى انتشار العائلات غير النمطية سابقًا على أنه تعبير عن الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث أوما بعد حداثي، يتسم

[1]Kvist, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context »,86.

بالفردانية والتنوع. ويتمثل التحدي الذي تواجهه نماذج الرفاهية في إتاحة إمكانية العيش في أنواع مختلفة من العائلات دون أن يكون لذلك تكاليف اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.[1]

إن نموذج الرفاهية الإسكندنافية له بعض المزايا العالمية بسبب الدرجة العالية من التفرد في نموذج الرفاهية الإسكندنافية، والرعاية الشاملة للأطفال، ومشاركة الدولة النشطة في ضمان التوظيف العالي، فإن جميع المجموعات تقريبًا لديها فرصة للبقاء اقتصاديًا اليوم، بغض النظر عن نوع الأسرة. يمكن مقارنة ذلك بالنموذج الأوروبي القاري الذي يميز بين الجنسين، والذي يفضل الهياكل العائلية التقليدية، ونموذج الأنجلوساكسوني AngloSaxon، الذي لا يدعم نشاط أنواع مختلفة من العائلات،وفي هذا المجال فإن التحديات أكبر بالنسبة لنماذج الرفاهية الأوروبية الأخرى أكثر من تلك الخاصة بالنموذج الشمالي، فيمكن أن تكون عواقب ذلك أن الأسر الإسكندنافية تتمتع بحرية اختيار أكبر من العائلات في معظم البلدان الأوروبية الأخرى، و– على المدى الطويل – مجتمع الرفاهية في بلدان الشمال الأوروبي أكثر قابلية للحياة من ذلك في شرق وجنوب أوروبا، وهو قنبلة ديموغرافية موقوتة مع شيخوخة السكان وعدم كفاية التكاثر

[1]Ibid.

المطلب الرابع: التحديات البيئية كتهديد لأنموذج الرفاه الإسكندنافي

تواجه الدول الإسكندنافية بصفة عامة والقطب الشمالي بصفة خاصة جملة من الضغوط البيئية الناشئة إلى حد كبير في مناطق بعيدة. هناك قضايا رئيسية مترابطة فيما يتعلق ببيئة الدول الإسكندنافية والقطب الشمالي هي تغير المناخ، والتغيرات في التنوع البيولوجي، وتراكم المواد السامة. أصبحت آثار هذه التغييرات واضحة بشكل متزايد في الشمال. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن القطب الشمالي هو نذير للتغير البيئي وكذلك محدد رئيسي لهذا التغيير، لا سيما التغيرات في المناخ.

الفرع الأول: تغير المناخ

تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري سببه غازات الإحتباس الحراري المتراكمة في الغلاف الجوي إلى حد كبير نتيجة استخدام الوقود الأحفوري منذ الثورة الصناعية وإزالة الغابات بسبب التغيرات في استخدام الأراضي. تحبس هذه الغازات الطاقة في الغلاف الجوي التي كانت ستهرب إلى الفضاء. لذلك خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة في تقرير التقييم الرابع لعام 2007 إلى أن هناك دليلًا لا لبس فيه على أن مناخ العالم قد ارتفعت درجة حرارته وأن هناك احتمالًا بنسبة 90٪ أن انبعاثات الغازات الدفيئة البشرية قد تسببت في معظم الاحترار منذ منتصف القرن العشرين. [1]

[1]Tim Williams, The Arctic: Environmental Issues, last modified in 12 september 2020, https://lop.parl.ca/sites/PublicWebsite/default/en_CA/ResearchPublications/200804E#:~:text=Three%20main%20interrelated%20issues%20regarding,increasingly%20evident%20in%20the%20North.

من المتوقع أن مستويات سطح البحر سترتفع ومن المرجح أن تزداد الأحداث المناخية المتطرفة من حيث الشدة والتكرار والمدة بسبب تغير المناخ. ستصبح شمال أوروبا أكثر رطوبة في الشتاء مما قد يؤدي إلى زيادة الفيضانات. من غير المحتمل أن يكون ارتفاع درجة الحرارة العالمية مرتفعًا بما يكفي لإحداث صدمة استراتيجية تؤثر على البيئة قبل عام 2030، ولكنه سيؤثر على تربية الأحياء المائية والزراعة. ومن المتوقع أن تكون الزيادة في درجات الحرارة في المنطقة بمرور الوقت أكبر من الزيادة المقابلة في متوسط درجة الحرارة العالمية، خاصة في الأجزاء الشمالية من بحر البلطيق.[1]

إن استمرار إرتفاع درجة حرارة كوكب الأرض عن معدلات القرن الماضي، يمكن أن يؤدي في المستقبل القريب إلى نقصٍ في كميات المياه العذبة لأكثر من ملياري نسمة من سكان الأرض وخصوصًا في المناطق المكتظة بالسكان عالميًا مثل الهند والصين. ويتوقّع أن يزداد عدد السكان الذين يعانون نقص المياه العذبة حو إلى 200 و300 مليون شخص في غضون العقود القليلة المقبلة إذا استمرت معدلات درجات الحرارة عالميًا بالارتفاع.[2]

---

[1]Future security challenges in the baltic sea region (Sewidish armed force: Development, Concepts and Doctrine Centre ,2015),2.

[2]إلياس أبوجوده، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، إطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020،

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

الفرع الثاني: التغيرات في التنوع البيولوجي

من المتوقع أن تؤدي الإنخفاضات في حجم وكمية الجليد البحري إلى تغيير التوزيعات الموسمية والنطاقات الجغرافية وأنماط الهجرة والحالة التغذوية والنجاح الإنجابي ووفرة الثدييات البحرية في القطب الشمالي. على سبيل المثال، تعتمد العديد من الأنواع التي تعيش في المناطق التي يغطيها الجليد البحري الموسمي بشكل مباشر على ثلج مناسب للراحة، والبحث عن الطعام، والجراء.قد تتأثر تجمعات الأسماك بالزيادات في إنتاجية الطحالب، مما يخلق ضغوطًا "من أسفل إلى أعلى"، وتغيرات في توزيع الحيوانات المفترسة، مما يتسبب في تأثيرات "من أعلى إلى أسفل". ستتغير الشبكة الغذائية المهمة المرتبطة بالجليد البحري.قد يؤدي الاحترار الإقليمي إلى توسيع نطاق الأسماك. مع تغير ظروف الجليد البحري، سيتوسع الوصول إلى الصيد التجاري والأنواع المتاحة في الشمال.[1]

وبالتالي، يجب حماية الغابات لأنها تمتص ثاني أوكسيد الكربون، ومنع تلوث البحار والمحيطات، من أجل الحفاظ على الثروة السمكية. كما ينبغي عدم تلوث المياه والتربة منعًا لتضرر الكائنات الحية والمحاصيل الزراعية. وقد أدت أعمال الإنسان والكوارث الطبيعية إلى تدمير عدد كبير من الأصناف الحية والضرورية لسد حاجات البشر الأساسية. فالنقص في التنوّع البيولوجي يشكّل تهديدًا للأمن الغذائي والأمن الصحي، من جراء تضاؤل الموارد الزراعية والنباتية التي تستخدم في صناعة الأدوية.

[1]Williams, The Arctic: Environmental Issues, last modified in 12 september 2020.

ومن المؤكّد أن الشعوب الأكثر فقرًا ستتأثر سلبًا بسبب تدهور النظام البيئي ونقص التنوّع الإحيائي البحري والساحلي والتنوّع الإحيائي الزراعي.[1]

الفرع الثالث: حفر النفط في القطب الشمالي

يعتمد البشر والحيوانات التي تعيش في القطب الشمالي على نظامها البيئي الفريد للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، تتخذ الشركات الكبرى مثل شل وإكسون خطوات عدوانية للدخول في "اندفاع نفطي" جديد في المحيط المتجمد الشمالي، حيث بدأت شركة غازبروم الروسية العملاقة في إنتاج كميات صغيرة من النفط من القطب الشمالي في محيط شمال روسيا.أوضح التاريخ الطويل لانسكاب النفط حول العالم شيئًا واحدًا: الطريقة الوحيدة لمنع تسرب النفط هي إبقاء النفط في الأرض. فالجليد الهش في القطب الشمالي والظروف الجوية الصعبة تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث تسرب في المنطقة. في مراجعة لخطط شل للتنقيب في المحيط المتجمد الشمالي في ألاسكا، وجدت وزارة الداخلية الأمريكية أن هناك فرصة بنسبة 75 في المائة لحدوث تسرب نفطي كبير إذا عثرت شركة نفط على النفط وانتجته. على الرغم من أن وزارة الداخلية ستزيل القطب الشمالي من طاولة التنقيب عن النفط خلال العامين المقبلين، فمن المهم للغاية أن يتم إغلاق المنطقة أمام جميع عمليات التنقيب عن النفط الجديدة إلى الأبد، وذلك بسبب صعوبة تنظيف التسرب.[2]

[1] أبوجوده، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، إطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020.

[2] Arctic issues and threats, last modified in 16 september 2020, https://www.greenpeace.org/usa/arctic/issues/

لم تنجح أي شركة نفطية على الإطلاق في تنظيف تسرب كبير.في عام 1989، سكبت Exxon Valdez مليون جالون من النفط في ألاسكا وأنفقت إكسون ملياري دولار في محاولة التنظيف واسترجعت أقل من 7 في المائة من النفط المتسرب فقط. في عام 2010، انسكب ما يصل إلى 200 مليون برميل إثر انفجار BP Deepwater Horizonفي خليج المكسيك. من ذلك، تم استرداد أو إحراق حوالي 8 بالمائة فقط. الظروف القاسية تجعل الاستجابة في حالة حدوث تسرب في القطب الشمالي أكثر صعوبة لأن أقرب محطات الاستجابة لمواقع الحفر في القطب الشمالي تقع على بعد آلاف الأميال. لذلك يجب أن يبقى النفط البحري في الأرض للأبد ولا يوجد مستقبل آمن مناخيًا يتضمن الحفر في المحيط المتجمد الشمالي.[1]

الفرع الرابع: التلوث

من المتوقع زيادة مناطق نقص الأكسجة ونقص الأكسجين في بحر البلطيق. بالإضافة إلى التغيرات المرتبطة بالمناخ، حيث تؤدي الضغوط التي يسببها الإنسان بما في ذلك الصيد الجائر وإثراء النظام البيئي بالمغذيات الكيميائية، إلى تآكل قدرته على الصمود، مما يجعله أكثر حساسية للتغيرات في المناخ.[2]

ويعزى هذا التأثير الأخير إلى إلقاء مياه الصرف الصحي والنفايات الزراعية في البحر مباشرة. كالينينغراد هو الجاني الرئيسي، حيث يصب 150 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي الخام في البحر كل يوم. على الرغم من ذلك، فقد نجحت جهود معظم دول بحر البلطيق في تحسين الحمل الغذائي. تشمل المخاوف الأخرى التلوث النفطي من العدد المتزايد للسفن التي تبحر في بحر البلطيق والتأثير البيئي المحتمل للعدد

[1] Ibid.
[2] Future security challenges in the baltic sea region,3.

المتزايد من توربينات الرياح. سيكون للتغيرات المتوقعة في درجة الحرارة والإنخفاض المستمر في الملوحة تأثير كبير على توزيع الأنواع القاعية، مع استمرار تراجع الأنواع البحرية نحوالجنوب. قد يكون له أيضًا تأثير سلبي على نموأعداد الأسماك المختلفة مثل سمك القد والرنجة والإسبرط.[1]

[1]Pekka Haavisto, Our baltic sea- let's fix the damage we have caused, last modified in 16 september 2020, https://www.blastic.eu/baltic-sea-lets-fix-damage-caused/

خلاصة

من خلال ما سبق نخلص إلى أن صعود دولة الرفاهية الإسكندنافية كان ممكنًا بفضل بعض الشروط التاريخية المحددة. كما يشير إلى أن دولة الرفاهية الإسكندنافية كانت قادرة على البقاء حتى تحت ضغوط شديدة من الخارج.

إضافة إلى ذلك كان للهجرة الدولية والتغير الديموغرافي، والعولمة والتكامل الأوروبي والمزيد من الاقتصادات المفتوحة، والتغيرات في الهيكل الطبقي تأثير واضح على الأبعاد الرئيسية لدولة الرفاهية في الشمال. على الرغم من أن الدولة لا تزال الممول الرئيسي لخدمات الرفاه، إلا أن الدولة الواسعة تفسح المجال لمزيد من المساعي الخاصة والمنافسةداخل وخارج القطاع العام.وهذا ينطبق بشكل خاص على المستوى المحلي.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الشمولية استمرت في كونها العمود الفقري لدولة الرفاهية الإسكندنافية في العقدين الماضيين، فقد كان هناك تحول واضح للغاية نحونظام منافع أكثر ارتباطًا بالدخل.

في الوقت نفسه، جذب ما أصبح يُعرف باسم "النموذج الإسكندنافي (للرفاهية)" اهتمامًا متزايدًا في وسائل الإعلام الدولية والمنظمات الحكومية الدولية على الرغم من عدم وجود مباركة من أي منهم.

حيث يمكن حصر العناصر المهمة لهذا النموذج في توفير الرعاية الحكومية الشاملة ؛ حجم العمالة في مجال الرفاه (بشكل عام) ؛ التوظيف العام بالنسبة إلى

إجمالي العمالة ؛ إعادة التوزيع؛ التمويل بشكل رئيسي من الإيرادات المالية ؛ سياسات الأسرة ومنظور النوع الإجتماعي الذي يشجع المرأة على المشاركة في سوق العمل ؛ سياسة سوق العمل النشطة ؛ شرعية عالية من الدولة / توفير الرفاه العام ؛ وحقوق اجتماعية عالمية قائمة على المواطنة.

على الرغم من أن التجربة المضبوطة مستحيلة، فإنه يمكن القول بأن دولة الرفاهية في السياق الإسكندنافي / أوروبا الغربية تبدووكأنها "عامل استقرار" مجتمعي، مما حال دون حدوث تمرد اجتماعي خطير، وحركات ثورية قوية، وانتشار الفقر، فهي مزيج من هياكل الحكم الديمقراطي، واقتصاديات السوق الرأسمالية المنظمة، ولقد نجحت مؤسسات الرفاهية الشاملة نسبياً في استيعاب الاحتياجات الإجتماعية المتغيرة والرغبات السياسية.

وهذا ما جعله نموذجا يقتدى به لمواجهة مختلف التحديات سواء كانت داخلية، أوروبية أوحتى عالمية.

الفصل الثالث:الأمن البيئي كأحد متطلبات استدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية

دراسة في التدابير والسياسات

رغم الإعتراف المتزايد بأن التغيير البيئي قد يكون له آثار على الأمن، إلا أنه لا يوجد سوى عدد قليل من السياسات لمعالجة هذه المشكلة، ولذلك يركز الفصل الثالث على سياسات وإستراتيجيات الأمن البيئي كأحد متطلبات إستدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل دراسة ردود الفعل الحكومية المحتملة على تغير المناخ: من خلال تصورات التفاؤل غير العقلاني، والنموالأخضر، وتراجع النمو. على ضوء هذه الخلفية، يتم التطرق لسياسات المناخ والإستدامة الحالية في الإتحاد الأوروبي ككل،بالإضافة إلى وضع وتنفيذ "السياسات الإجتماعية البيئية" لمعالجة عدم المساواة الإجتماعية وشواغل الإستدامة البيئية في آن واحد.

ينظرالمبحث الثاني في سياسات الأمن البيئي في فنلندا والسويد ويقترح طرقًا لتطوير تدابير أكثر فعالية، وهو يعتمد على إطار من ثلاثة مستويات يهدف إلى تمكين تحديد تأثيرات الأمن البيئي من خلال تصنيفها إلى آثار محلية وجيوسياسية وهيكلية.

بينما يدرس المبحث الثالث سياسات واستراتيجيات الدول الإسكندنافية (فنلندا،أيسلندا،الدنمارك،النرويج، السويد) في منطقة القطب الشمالي في إطار حماية المناخ والبيئة واستدامة الرفاه، ويقدم أيضا سيناريوهات محتملة لمصير أمن البيئة في المنطقة (سيناريو إيجابي، سيناريو معتدل، سيناريو سلبي).

المبحث الأول: سياسات الأمن البيئي في أوروبا

على الرغم من أنه من المتوقع أن تحدث معظم التأثيرات السلبية على سبل عيش الإنسان في البلدان النامية، إلا أن هناك أيضًا آثارًا كبيرة على سكان الدول المتطورة حيث تشمل المخاطر المباشرة المزيد من موجات الحر وحرائق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر،وتشمل الآثار غير المباشرة لأوروبا تدهور البنية التحتية الساحلية التي تعوق الشحن والأوبئة ومستويات متزايدة من الهجرة الضيقة من أفريقيا الاستوائية وجنوب آسيا. ومن المحتمل أيضًا أن يعاني الإتحاد الأوروبي من اضطرابات في إمدادات الطاقة والغذاء إلى جانب ارتفاع الأسعار وتقلبها، لذلك تستلزم تأثيرات تغير المناخ المباشرة وغير المباشرة على حد سواء الاستثمار العام،وإعادة تشكيل السياسات والإستراتيجيات، حيث من المحتمل أن تواجه السياسات الإجتماعية التقليدية منافسة مالية متزايدة من السياسات البيئية ذات الأولوية مثل تعزيز الدفاعات البحرية وإزالة المساكن من السهول الفيضية وذلك بسبب تدابير مثل ميزانيات الكربون، أوضرائب الكربون التي تهدف إلى الحد من الانبعاثات، من أجل التعاطي مع هذا الواقع أوجدت الدول الأوروبية بما فيها الدول الإسكندنافية مجموعة من السياسات[1].

المطلب الأول : سياسة النموالأخضر مقابل النموالإقتصاديفي أوروبا

في قمتها لعام 2015 في باريس، أقرت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بأن تغير المناخ يتطلب استجابات عالمية، حيث تتحمل الدول الغنية (بما في ذلك دول الإتحاد الأوروبي) مسؤولية غير متناسبة عن تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسرعة للحصول على فرصة بنسبة 66٪ أوأكبر للبقاء دون هدف 1.5 درجة مئوية،حيث سيكون من الضروري إجراء تخفيض كبير في الانبعاثات اعتبارًا من عام 2020 في خط مستقيم إلى الصفر.كما يجب أن تأخذ مبادرات السياسة لتحقيق هذا الهدف في الاعتبار

[1]Max Koch, « Sustainablewelfare, degrowth and eco-social policies in Europe », In Social policy in the European Union: state of play 2018(European Trade Union Institute, Bruxelles, 2018),36.

حقيقة أن تبعية المسار المؤسسي والتكنولوجي تلزم الحكومات بالسعي لتحقيق النمو، وبينما تعزز حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حرية المستهلك في سعيها لتحقيق النموالإقتصادي، فهي مسؤولة أيضًا عن حماية الصالح الإجتماعي والمشترك والدفاع عن الحدود البيئية. من أجل فهم الطرق المختلفة التي تتعامل بها الحكومات مع هذه الأهداف المتناقضة جزئيًا ومع تغير المناخ، لأجلذلك تم اقتراح ثلاث تصورات.[1]

الفرع الأول: "التفاؤل غير العقلاني"

يرتبط بتحرير الأسواق والتفاؤل التكنولوجي، حيث تسود الفكرة القائلة بأن " النموالأسرع سوف يجهز سكان المستقبل للتعامل مع تغير المناخ، بشكل رئيسي من خلال التكيف...". فالحلول المفضلة هي التنقيب عن النفط بالاقتران مع الإعانات الفيدرالية وضمانات القروض لمصادر الطاقة البديلة، ولا سيما الطاقة النووية، وتقنيات التقاط الكربون وتخزينه و"الانبعاثات السلبية"، ومع ذلك فإن التنفيذ الناجح لهذه التقنيات يدخل أيضًا في الاعتبار في حسابات اتفاق باريس، مما يمدد الفترة الزمنية المتاحة للتخفيف من تغير المناخ، وهي تفترض أنه خلال هذا القرن سيتم تحقيق انبعاثات سلبية هائلة عن طريق امتصاص عدة مليارات من الأطنان من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي كل عام. ومع ذلك، يجادل عدد من علماء المناخ البارزين بأنه لا يوجد دليل على أن هذا سيعمل على النطاق المطلوب، وبدلاً من ذلك فإنهم يدعون إلى اعتماد "المبدأ الوقائي"، أي تطوير سيناريوهات وأهداف التخفيف من تغير المناخ بناءً على التقنيات الحالية والتشغيلية.[2]

[1]Ibid,37.
[2]Ian Gough, Climate change and public policy futures (British academy,policy center,2011),51.

الفرع الثاني: "النمو الأخضر" أوالتحديث البيئي

تم الترويج له بنشاط من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وفقًا لمؤيدي النمو الأخضر، فإن السعي لتحقيق الأهداف البيئية بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ سوف يتطلب حالة أكثر نشاطًا مما كانت عليه في العقود السابقة، وتحديد الأهداف والغايات وإدارة المخاطر، وتعزيز السياسة الصناعية، وإعادة تنظيم الأسعار ومواجهة المصالح التجارية السلبية، من خلال الحد من استهلاك الطاقة والمواد واعتماد الإتحاد الأوروبي على الجغرافيا السياسية الهشة لإمدادات الطاقة، وتوفير فرص عمل في القطاع "الأخضر" المتوسع وتلبية أهداف خفض انبعاثات الكربون، فالهدف هو تحقيق التآزر بين الأهداف الإقتصادية والبيئية وكذلك أهداف الرفاهية الإجتماعية. يعتبر التمييز بين الفصل "المطلق" و"النسبي" لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وانبعاثات الكربون واستخدام الموارد أمرًا أساسيًا في أي تقييم لجدوى استراتيجيات النموالأخضر، في حين أن استخدام الموارد قد انخفض بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان المتقدمة، فإنهم إما لم يفعلوا ذلك بالأرقام المطلقة على الإطلاق أولم يفعلوا ذلك بالقدر المطلوب للسماح بتحقيق أهداف قمة باريس،إضافة إلى ذلك لم يتم تعويض التحسينات في كفاءة الطاقة في العقود الأخيرة فقط من خلال الزيادات في الحجم الكلي للنشاط الإقتصادي، ولكن احتمالات زيادة تحسين كفاءة الطاقة في المستقبل إلى الحد المطلوب ضئيلة. في الواقع، لا يزال البحث المقارن يشير إلى وجود صلة قوية بين مستوى التنمية الإقتصادية المقاسة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد من ناحية، وانبعاثات الكربون والإنتاج البيئي وآثار الاستهلاك، من ناحية أخرى.[1]

[1] Ibid,53.

الفرع الثالث: "انخفاض النمو"

تم طرح تصور ثالث بسبب عدم وجود أدلة على الفصل المطلق لنموالناتج المحلي الإجمالي، واستخدام الموارد المادية وانبعاثات الكربون، حيث توجد الآن مجموعة من المقاربات غير المتجانسة التي تشترك في التساؤل عما يصفه البعض بأنه "هوس بالنموفي السياسة العامة " وتشترك أيضا في البحث عن بدائل مستدامة بيئيًا واجتماعيًا، فجميع وجهات النظر الحرجة للنمولها نقطة انطلاق مشتركة مفادها أن : الأزمة البيئية وزيادة عدم المساواة الإجتماعية هي سمات أساسية للرأسمالية عالية الاستهلاك وانتشارها من أمريكا الشمالية وأوروبا إلى بقية العالم، وبالتالي فإن الهدف المشترك هو إعادة تضمين أنماط الإنتاج والاستهلاك في حدود كوكب الأرض من خلال تقليل إنتاجية المواد والطاقة لا سيما في البلدان الغنية، أي بما في ذلك الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.[1]

[1] Ibid,57.

المطلب الثاني : سياسات المناخ والإستدامة في الإتحاد الأوروبي

في المادة 194 من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي، التزم الإتحاد الأوروبي باستراتيجية متكاملة للطاقة والمناخ تستند إلى المبادئ الثلاثة للاستدامة وأمن الطاقة والتنافسية، والتي يُنظر إليها على أنها تعزز بعضها البعض،ولا يُنظر إلى "إزالة الكربون" على أنها وسيلة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل تعتبر أيضًا ميزة لأوروبا كمحرك مبكر في السوق العالمية المتنامية للسلع والخدمات المتعلقة بالطاقة، ومن ثم، نظرًا لأن الإتحاد الأوروبي لا يعتبر النمو الإقتصادي يتعارض مع أهداف الإستدامة البيئية، فإنه يتبع السيناريوالثاني (استراتيجية "النمو الأخضر").حيث قرر الإتحاد الأوروبي خفض انبعاثاته بنسبة 80-95٪ بحلول عام 2050 مقارنة بمستوى عام 1990. للوصول إلى هذا الهدف طويل الأجل، فإنه يتبع نهج "الهدف والجدول الزمني"، مع تخفيضات أسرع تدريجيًا بنسبة 20٪ بحلول عام 2020، و40٪ بحلول عام 2030، و80-95٪ بحلول عام 2050.[1]

ويتجلى طابع "النموالأخضر" لسياسات الإتحاد الأوروبي بشكل خاص في بنية الأهداف والأولويات والمبادرات الرئيسية والأهداف لاستراتيجية أوروبا 2020 الحالية، والتي تسعى إلى تحقيق نمو"ذكي" و"مستدام" و"شامل".يُقصد بالنمو أن يكون "فعالًا في استخدام الموارد ومستدامًا وتنافسيًا" في نفس الوقت من خلال عرض نظرة وردية إلى حد ما للمستقبل، تتصور المفوضية أن الإتحاد الأوروبي يزدهر في عالم منخفض الكربون ومحدود الموارد مع منع التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والاستخدام غير المستدام للموارد.[2]

فمن ناحية، تجمع استراتيجية 2020 بين الأهداف والمبادرات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والبيئة والرفاهية الإجتماعية، ومن ناحية أخرى، فقد فشل الإتحاد الأوروبي في

[1]Energy 2020: A strategy for competitive,secure and sustainableenergy (European Commission,10 November 2011),7.
[2] Ibid.

مناقشة التوترات المحتملة بين أهدافه المناخية الطموحة وأهداف سياساته الأخرى مثل النموالإقتصادي والازدهار المادي والرفاهية الإجتماعية، وقد أدرج بدلاً من ذلك أهدافًا سياسية متضاربة في إستراتيجيته لعام 2020، فهو لا يمتنع فقط عن إعطاء الأولوية للأهداف البيئية، ولكن التعايش بين عدد كبير من الأهداف غير البيئية الأخرى قد يثير عددًا من التحديات لتنسيق السياسات. من الناحية العملية، فإن الكثير من عبء تنسيق الأولويات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لتحقيق الأهداف المحددة على المستوى الأوروبي متروك للدول الأعضاء.[1]

أداة السياسة الرئيسية التي يهدف الإتحاد الأوروبي من خلالها إلى تحقيق أهدافه المناخية هي مخطط الإتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات (EU ETS)، الذي يغطي 45٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن توليد الطاقة والتصنيع والطيران في دول الإتحاد الأوروبي والمنطقة الإقتصادية الأوروبية، يتمثل هدف عام 2020 في خفض الانبعاثات في قطاعات خدمات الاختبارات التربوية في الإتحاد الأوروبي بنسبة 21٪ مقارنة بعام 2005، بينما يتمثل هدف عام 2030 في خفضها بنسبة 43٪.[2]

بالإضافة إلى اتفاقية باريس، وصل المجتمع الدولي بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، إلى معلم رئيسي آخر لتحقيق الإستدامة العالمية في عام 2015. في نيويورك، اعتمدت الأمم المتحدة بالإجماع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فهي تمثل أجندة عالمية شاملة، تضم قائمة من 17 هدفًا، تتراوح الموضوعات من الفقر والصحة والتعليم وعدم المساواة، إلى الطاقة والبنية التحتية وتغير المناخ والسلام والحكم الرشيد. العديد من الأهداف تنطبق على الشمال العالمي وكذلك تشمل الجنوب العالمين وبدأت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في ترجمة أهداف

[1] Ibid,12.
[2] Ibid.

التنمية المستدامة الدولية إلى استراتيجيات وأهداف استدامة وطنية. وهذا يتطلب التحسين المستمر لشبكات الحوكمة لتعزيز الاتساق بين مختلف التحديات ومجالات السياسة، فغالبًا ما تتجاوز تحديات السياسة المقابلة الحدود التنظيمية التقليدية والمستويات الإدارية والقطاعات الوزارية، كما تتطلب الطبيعة المعقدة للقضايا استجابات إدارية مترابطة تتضمن حلولاً متعددة القطاعات ومتعددة المستويات، وغالبًا ما تنطوي الاستجابات على تنسيق أفقي عبر قطاعات السياسة ومجالات المسؤولية الوزارية أوالتنسيق الرأسي عبر مستويات الإدارة.[1]

تشير النتائج الأولى من مشروع دول الرفاهية الأوروبية المستدامة الذي يغطي ألمانيا وإيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة إلى أن شبكات الحوكمة المنفذة للتعامل مع تحديات الحوكمة الجديدة هذه تختلف اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر في ألمانيا والنرويج، تم إنشاء إدارات رائدة، مكلفة بتنسيق السياسات، في إيطاليا، تلعب وزارة البيئة دورًا رئيسيًا في رسم أهداف الإستدامة الوطنية في المملكة المتحدة، على النقيض من ذلك، تُدار أهداف التنمية المستدامة الوطنية في وزارات مختلفة، وبالتالي فهي تخضع لآليات تنسيق مختلفة.[2]

وبالنظر على وجه التحديد إلى الصلة الحاسمة بين السياسات الإجتماعية والسياسات المناخية، يتم تناول ذلك ووضع تصور له بطرق مختلفة، في ألمانيا تأخذ جميع الدوائر الحكومية في الاعتبار هذا الارتباط، بينما في إيطاليا على سبيل المثال، هذا ليس هو الحال على الإطلاق. في النرويج تعتبر الإدارات البيئية فقط هي التي تنظر في الصلة بين السياسات الإجتماعية والمناخية، في حين أن وزارات العمل والشؤون الإجتماعية لا تنظر في ذلك. بشكل عام، ومع ذلك، فإن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من مختلف الإدارات الحكومية في إيطاليا وألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة لديهم وجهات

[1]Koch, Sustainablewelfare, degrowth and eco-social policies in Europe ,40.
[2]Ibid.

نظر مختلفة وغير دقيقة ومتناقضة جزئيًا حول الروابط وأوجه التآزر المحتملة بين السياسات المناخية والإجتماعية، ولكن هذا يقتصر إلى حد كبير حتى الآن على النوايا الحسنة والطموحات، في الواقع، فشلت جميع البلدان في تطوير سياسات عامة منسقة من أجل دولة رفاهية مستدامة وسياسات بيئية واجتماعية منسقة.[1]

[1] Ibid,41.

المطلب الثالث: السياسات البيئية والإجتماعية للرفاهية المستدامة وتراجع النمو

دعا Gaugh إلى عملية من ثلاث مراحل للتوفيق بين الرفاهية واستقرار الكوكب بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، ستتناول المرحلة الأولى التحسينات في الكفاءة البيئية ضمن استراتيجيات النموالأخضر، وهذا بدوره يتطلب التحول من أشكال الرأسمالية الليبرالية إلى الأشكال الأكثر تنسيقًا للرأسمالية، والثاني الذي يسميه "إعادة تكوين الاستهلاك"، يتطلب التحول من شكل منسق إلى شكل أكثر انعكاسًا للرأسمالية. على الرغم من أن جوف يعتبر المرحلة الثالثة "التراجع"، مرحلة غير متوافقة مع مبدأ التراكم للرأسمالية، إلا أنه يسلط الضوء على أن الانتقال التدريجي إلى اقتصاد الدولة المستقرة هو في النهاية ضروري لازدهار هذه الدول في المستقبل، إن لم يكن وجودها بذاته.[1]

يهدف اقتصاد الحالة المستقرة إلى الحفاظ على إنتاجية المواد والطاقة في الإنتاج واستهلاك العمليات على مستويات مستدامة ومنخفضة قدر الإمكان،وللحصول على فرصة واقعية للبقاء ضمن نطاق 1.5 درجة مئوية، يجب أن تتحول سياسات النموالأخضر في الإتحاد الأوروبي إلى سياسات تراجع النموالرفاهية المستدامة، حيث سيتطلب ذلك مجموعة من الحركات التصاعدية للمواطنين الأوروبيين والتنظيم من أعلى إلى أسفل أودولة تدخلية نشطة، مع استثمار عام كبير، وخدمات مصرفية حكومية، وإعانات وحوافز أخرى للاستثمار الخاص والمزيد من التنظيم والتخطيط، وستحتاج وظائف الاستثمار للسياسة الإجتماعية إلى التوسع وإدماجها بشكل وثيق مع الاستثمار البيئي.[2]

الرفاهية المستدامة موجهة نحوتلبية احتياجات الإنسان ضمن الحدود البيئية، من منظور عالمي مشترك بين الأجيال، وبناءً على ذلك فإن أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الحالية وكذلك معايير الرفاهية المادية تحتاج إلى إعادة النظر من

[1] Herman E. Daly , Joshua Farley,Ecologicaleconomics : principles and applications (Island press,Washinton,2004),233.
[2] Ibid,234.

جانب إمكانية تعميمها، بالإضافة إلى الاحتياجات البشرية الأساسية، ستصبح الرفاهية المادية ثانوية للاستدامة البيئية،وللتخفيف من تغير المناخ بشكل فعال والسماح في نفس الوقت بتلبية احتياجات جميع البشر الآن وفي المستقبل، يجب تنظيم أنماط الإنتاج والاستهلاك بطريقة تجعل إنتاجية المواد والطاقة العالمية والتدفقات الفيزيائية الحيوية المرتبطة بها لا تتجاوز المستويات الحرجة التي حددها علماء المناخ والإستدامة.[1]

هنا، يمكن أن يلعب الإتحاد الأوروبي دورًا حاسمًا في المساعدة على إنشاء مؤسسات عالمية مكلفة بالحوكمة البيئية للاقتصاد العالمي وبناءً على ذلك، فإن النموالإقتصادي كهدف من أهداف السياسة العامة سوف يتم تقليل أولوياته والاستعاضة عنه ببارامترات بيوفيزيائية يمكن من خلالها أن تتطور الأسواق العالمية والاقتصادات الإقليمية والوطنية والمحلية، في دول الإتحاد الأوروبي تحتاج "السياسات الإجتماعية البيئية" للدولة عمومًا إلى معالجة "الظلم المزدوج" حيث تكون المجموعات الأسرية الأشد فقراً، أي الأقل مسؤولية عن الأضرار البيئية مثل تغير المناخ، هي الأسوأ والأكثر عرضة للخطر.[2]

وفيما يتعلق بمرحلة غوف الثانية من التحول البيئي والإجتماعي، يمكن أن تساعد مبادرات السياسة العامة والإجتماعية الأوروبية في تعديل الاستهلاكنحواقتصاد دولة مستقرة عالميًا، لذلك لابد أن تنخفض معدلات الاستهلاك الغربي بشكل غير متناسب، مما يسمح للمواطنين (المستقبليين) في أجزاء أخرى من العالم بالتمتع بمستوى معيشي مادي محسن على كوكب ذي موارد محدودة، يجب أن يطور الجيل الحالي "إحساسًا بالالتزام تجاه الأجيال القادمة"، أي منح الأخيرة نفس فرص التنمية مثل السابق، ويُنظر إلى الاستهلاك المفرط على أنه "عوامل خارجية سلبية"، حيث يُطلب من هؤلاء المستهلكين دفع ثمن الآثار السلبية المفروضة على الآخرين.[3]

[1]Koch, Sustainablewelfare, degrowth and eco-social policies in Europe ,43.
[2] Ibid,44.
[3] Daly,Farley,Ecological economics,442.

مرة أخرى، يمكن تطبيق مناهج الرفاهية المستدامة لتطوير "ممر استهلاك" آمن بين الحد الأدنى من المعايير(مما يسمح لكل فرد أن يعيش حياة جيدة) والمعايير القصوى، مما يضمن حدًا لاستخدام كل فرد للموارد الطبيعية والإجتماعية بشكل ملموس أكثر، يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تشجيع أشكال معينة من الاستهلاك (على سبيل المثال، النظم الغذائية النباتية، والعطلات المحلية، واستخدام وسائل النقل العام وركوب الدراجات) وتثبيط الأشكال الأخرى (على سبيل المثال،تناول اللحوم، وقضاء العطلات في المواقع البعيدة، واستخدام السيارة والطائرة). وفي هذا السياق اقترحت استراتيجية ثلاثية الأبعاد تتضمن تقليل مدى تعرض الناس لنماذج الاستهلاك الواضح، على سبيل المثال من خلال حظر الإعلانات التي تستهدف الأطفال ؛ دعم قدرة الناس على الصمود من خلال تعليم الأفراد كيفية فك تشفير رسائل الإعلان ؛ ومساعدة الناس على التصرف وفقًا للأهداف "الجوهرية" من خلال تشجيع الاستهلاك الأخلاقي، كما يمكن تسهيل مبادرات السياسة هذه من خلال تزايد عدم الرضا العام عن أنماط الحياة الاستهلاكية. وفقًا لـ Soper يشعر المواطنون الأوروبيون بخيبة أمل متزايدة من ثقافة المستهلك بسبب آثارها الجانبية السلبية مثل ندرة الوقت، وارتفاع مستويات التوتر، والازدحام المروري، وبسبب النزوح المتزايد لمتع الحياة الأخرى والرفاهية. [1]

يعتبر الإقتصاديون البيئيون إعادة توزيع الثروة والدخل داخل البلدان وعبرها ومن منظور مشترك بين الأجيال عنصرًا حاسمًا في عملية انتقال بيئي واجتماعي أوسع في دوائر انخفاض النمو، على وجه الخصوص، يُنظر إلى الحدود القصوى للدخل والثروة على أنها ضرورية للحفاظ على الاحترار العالمي في نطاق 1.5 درجة مئوية، فعند الوصول إلى الحد الأقصى من الدخل، سيتم تحفيز الناس على تكريس المزيد من

[1]Koch, Sustainablewelfare, degrowth and eco-social policies in Europe ,44-45.

طاقتهم للمهام غير الإقتصادية ومع ذلك، هناك نقص في المقترحات الملموسة حول كيفية تنفيذ الحد الأقصى للدخل والثروة على سبيل المثال في الإتحاد الأوروبي.[1]

[1]Ibid,45.

المبحث الثاني: سياسات الأمن البيئي في فنلندا والسويد

نظرًا لتنوع التأثيرات، لا يمكن أن تستند سياسة الأمن البيئي إلى سياسة واحدة وموحدة على سبيل المثال،الإجراءات اللازمة لمعالجة أضرار العواصف والتغيير المنهجي في إنتاج الطاقة، شديدة الاختلاف، ومع ذلك من الضروري الاعتراف أيضًا بأن التأثيرات مترابطة ومتداخلة أحيانًا، لذلك يمكن أن يوفر الأمن البيئي هذا النهج الشامل، ويتم تنفيذه من خلال مجموعة متنوعة من السياسات.[1]استنادًا إلى تحليل سياسات كل من فنلندا والسويد، يمكن التعرف على التأثيرات المحلية على نطاق واسع، ومعرفة أهم الإستراتيجيات لتحقيق الأمن البيئي على المستوى المحلي.

المطلب الأول: تدابير السويد و فنلندا لمواجهة التأثيرات المحلية على الأمن البيئي

في التقييمات الفنلندية والسويدية لتأثيرات الأمن البيئي المحلي، تمت الإشارة إلى حدوث تغيرات مثل زيادة هطول الأمطار، والفيضانات المحتملة، وكذلك ارتفاع منسوب مياه البحر ودرجات الحرارة في مختلف أنواع العواقب على المجتمع على وجه الخصوص تشمل القطاعات المتأثرة النقل وإدارة المياه والصحة والغابات والزراعة والبنية التحتية المبنية والطاقة.[2]

لذلك تأخذ الأمن الفنلندية والسويدية في الاعتبار مثل هذه التأثيرات المحلية، ولكن هناك اختلافات بين نهجها. تركز وثيقة السياسة الفنلندية الرئيسية بشكل شبه كامل على التأثيرات التي تنشأ خارج فنلندا، كما تفعل استراتيجية الأمن الداخلي، بدلاً من ذلك، تتعامل فنلندا مع التأثيرات المحلية في استراتيجيتها الأمنية للمجتمع، والتي تحدد تنفيذ السياسة الأمنية على المستوى المحلي والمجتمعي، وبالمثل تم تضمين التأثيرات البيئية المحلية في أحدث تقييم للمخاطر الوطنية.[3]

[1]Emma Hakala, and others ,« A Lot of Talk, But Little Action—The Blind Spots of NordicEnvironmental Security Policy », Sustainability, 2379(2011) :14. doi :10.3390.

[2] Ibid.

[3]Prime Minister'sOffice. Government Report on FinnishForeign and Security Policy; Government Report ;Available online:

أما في استراتيجية الأمن السويدية، تم إدراج تغير المناخ ضمن التهديدات الرئيسية التي تواجه البلاد، مشيرة إلى أن له "تأثيرا على الأمن في السويد بشكل مباشر وغير مباشر". يرتبط وصف التأثيرات المباشرة تقريبًا بالتأثيرات المحلية، حيث تشير إلى التأثيرات الملموسة، مثل الفيضانات والأمطار الغزيرة، وعواقبها على الخدمات الهامة التي تحافظ على المجتمع. وفي الوقت نفسه، لا تذكر سياسة الدفاع السويدية إلا المناخ من حيث حاجة القوات السويدية إلى القدرة على العمل في الظروف المحلية.[1]

تشير وثيقة الاستراتيجية السويدية إلى أن التغير في المناخ له آثار على العديد من الخدمات الرئيسية في المجتمع، مثل: التخطيط المادي، والمباني، والبنية التحتية للاتصالات والنقل، وأنظمة الدعم التقني، وبالطبع،الزراعة، والصيد على وجه الخصوص، تؤكد الوثيقة على مخاطر الفيضانات في مناطق مختلفة من البلاد، وكذلك موجات الحرارة بالإضافة إلى ذلك، يأخذ التحليل الذي تم إجراؤه لتقييم المخاطر والقدرات الوطنية في الاعتبار التأثيرات البيئية المحلية.[2]

يشرح كلا البلدين بعض تدابير السياسة لمعالجة التأثيرات البيئية أوالمناخية، تعتمد الاستراتيجية الأمنية الفنلندية للمجتمع بشكل كامل على المراقبة البيئية، وتمضي في توزيع المسؤوليات عليها بين العديد من السلطات، وتحديداً السلطات البيئية والبلدية، التي تنسق أيضًا عملها فيما بينها. وفي الوقت نفسه، تدعوالاستراتيجية السويدية إلى "الحد من نقاط الضعف والاستفادة من الفرص"، على سبيل المثال من خلال تطوير استراتيجية لتعزيز وتنسيق التكيف مع المناخ.[3]

---

https://valtioneuvosto.fi/documents/10616/1986338/VNKJ092016+en.pdf/b33c3703-29f4-4cce-a910-b05e32b676b9(accessed on 01/09/2020),8.

[1] Sweden'sDefence Policy 2016 to 2020 (GovernmentOffices of Sweden: Stockholm, Sweden, 2015) Available online: https://www.government.se/information-material/2015/06/%20swedens-defence-policy-2016-to-2020/ (accessed on 01/09/2020).

[2] Ibid.

[3] GovernmentOffices of Sweden. National Security Strategy. Prime Minister'sOffice, 20 January 2017. Available online: http://www.government.se/4aa5de/contentassets/0e04164d7eed462aa511ab03c890372e/national-security-strategy.pdf (accessed on 01/09/2020),25.

كما طور كلا البلدين آليات لإدارة الآثار البيئية المحلية، مع التركيز على السلطات الإقليمية والبلدية. فنلندا على سبيل المثال، لديها نظام تحذير من الكوارث الطبيعية، والذي يعمل كقناة معلومات بين السلطات المختصة. في السويد، يتم تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمخاطر البيئية من خلال مجموعة عمل للحوادث البيئية وشبكة للتكيف مع المناخ،ولكن على الرغم من وجود مثل هذه الهياكل الإدارية، فإن التنفيذ يتراجع على مستوى المنظمات الفردية. وفقًا لدراسة حديثة حول إدارة تأثيرات المناخ، فإن معظم البلديات في فنلندا لا تتبع مخاطر المناخ بشكل منهجين لقد أعاقهم بشكل أساسي نقص الموارد، لكن الجهات الفاعلة البلدية وجدت أيضًا صعوبة في المعرفة المتعلقة بالمناخ في عمليات صنع القرار المحلية، وبالمثل فإن عدم كفاية الموارد والتنسيق يعرقلان البلديات السويدية عن تطبيق تدابير فعالة للتكيف مع المناخ.[1]

بشكل عام، هناك مشاركة استراتيجية واضحة بشأن الآثار البيئية المحلية في كل من فنلندا والسويد، وقد تم اتخاذ بعض التدابير لمعالجتها في السياسة، هذه أيضًا إلى حد ما تبني على الاعتراف بالتأثيرات المحلية في التقييمات الاستراتيجية، حيث تم ذكر العديد من نفس القضايا أيضًا على مستوى السياسة. يوضح الجدول 7 أدناه حالة الإعتراف بالتأثيرات واستجابات السياسات.[2]

الجدول 7: يوضح إطار السياسة العامة لآثار الأمن البيئي المحلي في فنلندا والسويد.

[1]Hakala,A Lot of Talk, But Little Action,5.
[2] Ibid.

	الآثار المعترف بها في التقييمات	الآثار المعترف بها في السياسات / الاستراتيجيات	تدابيرالسياسة المعتمدة
فنلندا	هطول الأمطار، الفيضانات، ارتفاع درجات الحرارة، اضطرابات في النقل، إدارة المياه، الصحة، الغابات، الزراعة والشيري، البنية التحتية، الطاقة	الحوادث البيئية، التغيير البيئي	نظام الإنذار من الكوارث الطبيعية ؛ التنسيق عبر القطاعات
السويد	هطول الأمطار، الفيضانات، موجات الحرارة، اضطرابات النقل، إدارة المياه، الصحة، سبل العيش، البنية التحتية، الطاقة	الفيضانات، إرتفاع مستوى سطح البحر، موجات الحر	مجموعة العمل للحوادث البيئية ؛ شبكة للتكيف مع المناخ

المصدر: Emma Hakala, and others ,« A Lot of Talk, But Little Action—The Blind Spots of NordicEnvironmental Security Policy », Sustainability, 2379(2011) :14. doi :10.3390.

هكذا يوجد إطار عمل لسياسة الأمن البيئي، لكن تنفيذها لا يزال في المقام الأول منفرداً أوما زال مقيداً في كثير من الأحيان بفعل نقص الموارد والنفوذ، ويقترح هذا أيضًا تخصصًا مستقلًا حول السياسة الأمنية البيئية، يعتمد تطبيقه في نهاية المطاف على تنسيق الجهات الفاعلة الفردية في مجموعة من المجالات المختلفة، وغالبًا ما يكون ذلك

بالإضافة إلى الجانب العملين لذلك فإن التنسيق والدعم والموارد الإضافية بشكل خاص ضروريان على الأقل لتمهيد الطريق لتطبيق الأمن البيئي.[1]

[1] Ibid,6.

المطلب الثاني: التدابير الإقليمية للسويد وفنلندا لمواجهة التأثيرات الجيوسياسية على الأمن البيئي

قامت فنلندا والسويد إلى حد ما بتقييم التأثيرات الجيوسياسية على الأمن البيئي، مع نتائج مماثلة، وسلطت فنلندا الضوء على الآثار على الإنتاج الإقتصادي والطاقة والنقل والأعمال التجارية والمالية والهجرة والصحة والتنوع البيولوجي والتعاون الإنمائي، في الحالة السويدية، تم التركيز بشكل خاص على الهجرة وسبل العيش والأمن الغذائي والنقل والطاقة، لم يتم شرح الديناميكيات المحتملة لهذه التغييرات بمزيد من التفصيل، ومع ذلك من المتوقع أن تظل التأثيرات صغيرة نسبيًا.[1]

تذكر ورقة السياسة الخارجية والأمنية الفنلندية التهديدات البيئية وتغير المناخ من بين المخاطر العالمية المتزايدة التي تتطلب استجابات دولية، وتعتبر التنمية المستدامة، على وجه التحديد من حيث أجندة الأمم المتحدة 2030، بمثابة "مجموعة من الأهداف الرئيسية للتعامل مع العديد من التهديدات والتحديات العالمية"، بما في ذلك أيضًا آثار تغير المناخ. كما تم ذكر سياسة المناخ كأحد مكونات التعامل مع "الأسباب الجذرية للهجرة". بالإضافة إلى ذلك، تم ذكره كموضوع مركزي في تعاون القطب الشمالي.كما تتكرر أهداف مماثلة في إستراتيجية الأمن الداخلي، والتي تسرد "أزمة الإستدامة" من بين الاتجاهات العالمية الضخمة التي تؤثر على فنلندا. وتشير بشكل خاص إلى الهجرة المرتبطة بالمناخ والضغوط التي يمكن أن يسببها ذلك لأوروبا.[2]

بصرف النظر عن التعاون الدولي وسياسة التنمية المستدامة، فإن السياسة الأمنية الفنلندية لا تقترح تدابير واضحة لمعالجة الآثار البيئية الجيوسياسية. وفقًا لاستراتيجية الأمن الداخلي، لن يكون تأثير التغيير البيئي مهمًا خلال فترة التخطيط (وهوما لم يُصرح به صراحة، ولكنه يشير إلى أن حلول التنمية المستدامة ضرورية. ويشدد على وجه

[1]Ibid.
[2] Prime Minister'sOffice, Government Report on FinnishForeign and Security Policy,11.

الخصوص على أن أوروبا يجب أن تستعد لزيادة الهجرة، لكنه لا يوضح التدابير التي ينبغي اتخاذها لهذا التأثير.[1]

تجادل استراتيجية الأمن السويدية بأن التأثيرات الجيوسياسية لتغير المناخ تهدد السويد بقدر ما تهدد التأثيرات المحلية، وتشير إلى العديد من العواقب العالمية، ولا سيما زيادة مخاطر الصراع والفقر ونقص الغذاء أوالماء، كما يشير إلى أن الجمع بين هذه العوامل قد يؤدي إلى إجبار الناس على التنقل والترحال. ومع ذلك، فإنه لا توضح بالضبط كيف تؤثر هذه العوامل على السويد، لكن فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها، تؤكد الاستراتيجية السويدية بقوة على دور التعاون الدولي، على غرار فنلندا، يذكر جدول أعمال 2030 أن السويد ستواصل جهودها لضمان احتلال المناخ والأمن صدارة جدول أعمال المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فإنه يقترح أن التعاون المعزز بين المساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية يمكن أن يؤدي إلى تقليل مخاطر وعواقب الكوارث الطبيعية.[2]

فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال الأمن البيئي، فقد تابعت السويد إلى حد كبير، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، العلاقة بين المناخ والأمن بشكل بارز في برنامج عضويتها الدورية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وترأست الدولة مناقشة حول المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في مجلس الأمن الدولي في يوليو2018. وصِف الأمن المناخي بأنه أولوية للحكومة التي عقدت المكتب من 2014 إلى 2019. وبناءً على ذلك دعمت السويد الأبحاث المتعلقة بأمن المناخ، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مركز ستوكهولم للأمن المناخي، الذي يعزز صنع السياسات بشأن الأمن المناخي من خلال إنتاج معرفة حديثة بشأن مخاطر المناخ والوقاية منها، بعبارات أكثر

[1] Ibid,12.
[2]Hakala,A Lot of Talk, But Little Action,7.

واقعية، اقترحت المبادرة إنشاء "منزل مؤسسي" للأمن المناخي ضمن إطار عمل الأمم المتحدة لتنسيق وتعزيز تبادل المعلومات حول هذا الموضوع.[1]

من ناحية أخرى، لم تضع فنلندا مثل هذا التأكيد الدولي على هذه القضية، تم ربط البيئة بالسياسة الأمنية كجزء من أنشطة بناء السلام الفنلندية خاصة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ساهم البلد بشكل كبير في تمويل الهيئات الدولية مثل مبادرة البيئة والأمن وكذلك عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن النزاعات والكوارث. ومع ذلك، فإن هذا العمل لا يرتبط بمناقشة أكثر شمولاً للتأثيرات الأمنية للتغير البيئي.[2] وبدلاً من ذلك، تتبع فنلندا بشكل كبير سياسة أمن الدعم، والتي تضمن استمرارية الوظائف أوالمجتمع، مثل الاقتصاد والدفاع الوطني وسبل العيش، أثناء الأزمات الكبرى. إن انعدام الأمن في تقديم الدعم يلائم بشكل متزايد التركيز على التبعية المتبادلة والاعتماد الفنلندي على تدفقات الموارد العالمية، يبدوأنه مثالي لدمج تقييم التأثيرات الجيوسياسية للتغيير البيئي، الواقع الذي تم تحديثه مؤخرًا لأمن السيناريوهات المؤدية إلى عام 2030 يأخذ في الحسبان بشكل شامل عواقب كل من التغيرات البيئية الشديدة والمتوسطة.[3]

حتى الآن، ومع ذلك، لم يظهر هذا المنظور بشكل بارز في صنع السياسات المتعلقة بأمن الإمداد. على سبيل المثال، يشير أحدث قرار حكومي بشأن أهداف أمن الإمداد اعتبارًا من عام 2018، إلى أن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يؤخذان في الاعتبار ما لم يتطلب أمن الإمداد غير ذلك، حيث تشير هذه الصيغة إلى أن تغير المناخ يعتبر شيئًا يمكن أخذه في الاعتبار إذا كان يناسب أهدافًا أخرى، وليس كعامل حاسم خاص به. وبسبب ذلك فإن الفجوة بين الاعتراف بالمخاطر وتنفيذ السياسة

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

هي تأثيرات سياسية واسعة النطاق مقارنة بالتأثيرات المحلية، حيث توجد تقييمات للمخاطر، لكن إطار السياسة لا يزال مفقودًا إلى حد كبير.[1]

أما السويد من ناحية أخرى، ليس لديها نهج أمن إمدادات مماثل، وبدلاً من ذلك اختارت الدولة النظر في الآثار الجيوسياسية على الأمن البيئي باعتبارها مسؤولية عالمية، بالتأكيد فإن النهج الدولي لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع المصلحة الوطنية، لأنه قد يساهم في الحد من المخاطر البيئية، ويمكن أن يكون واضحًا أن السويد تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لتأثيرات الأمن البيئي، في حين أن النموذج الفنلندي أكثر ملاءمة لعلاج الأعراض، من وجهة نظر سياسة الأمن البيئي الشاملة، يجب تنفيذ النهجين في وقت واحد.[2]

الجدول 8 يوضح الخطوط العريضة لإطار السياسة العامة للآثار الأمنية على المستوى السياسي في فنلندا والسويد. ويظهر أن التأثيرات المشار إليها في التقييمات الاستراتيجية قد تم تضمينها جزئيًا فقط في السياسات الخارجية والأمنية، من حيث التنفيذ، هناك فرق واضح بين فنلندا والسويد، في حين أن فنلندا ليس لديها تدابير محددة سواء على المستوى المحلي أوالدولي لمعالجة أي من الآثار المذكورة في وثائق السياسة فقد شاركت السويد بنشاط في صنع السياسات أوبادرت بها على الصعيد الدولي، ومع ذلك حتى في الحالة السويدية، يبدوأن هناك رابطًا واضحًا مفقودًا بين التأثيرات المحتملة للسويد والمبادرات الدبلوماسية الدولية، يمكن أن يكون ذلك مفيدًا لتحليل تفصيلي للتأثيرات الجيوسياسية والتدابير لمعالجتها من وجهة نظر وطنية.[3]

الجدول 8:إطار السياسة العامة لآثار الأمن البيئي الجيوسياسي في فنلندا والسويد.

[1] Emma Hakala, Climate Security: Strategy or Necessity for Finland? FIIA Briefing Paper 209 (FIIA Helsinki, Finland, 2016),5.
[2]Hakala,A Lot of Talk, But Little Action,7.
[3] Ibid.

	الآثار المعترف بها في التقييمات	الآثار المعترف بها في السياسات / الاستراتيجيات	تدابير السياسة المعتمدة
فنلندا	الإنتاج الإقتصادي، الطاقة، النقل، الهجرة، الصحة، التنوع البيولوجي، التعاون الإنمائي	التنمية المستدامة، الهجرة، منطقة القطب الشمالي، أمن الإمدادات	إمكانية التضمين في أمن سياسة التوريد (محلي) ؛ مدرج جزئيا في بناء السلام (دولي)
السويد	الهجرة، سبل العيش، الأمن الغذائي، النقل، الطاقة	مخاطر الصراع العالمية والفقر ونقص الغذاء والماء والهجرة	المشاركة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مركز الأمن المناخي، اقتراح إنشاء منزل مؤسسي لأمن المناخ في الأمم المتحدة

المصدر: Emma Hakala, and others ,« A Lot of Talk, But Little Action—The Blind Spots of NordicEnvironmental Security Policy », Sustainability, 2379(2011) :14. doi :10.3390.

المطلب الثالث:تدابير فنلندا والسويد لمواجهة التأثيرات الهيكلية على الأمن البيئي

إن التأثيرات الهيكلية للتغير البيئي هي الفئة التي تم التعرف عليها على أقل تقدير في الأبحاث الفنلندية والسويدية وتقييمات المخاطر، حيث يبدوأن التخفيف والتكيف مع تغير المناخ بشكل عام لا يُنظر إليه على أنه نوع من ضرورات السياسة التي سيكون لها عواقب خاصة بها، ويذكر كلا البلدين أن إعادة هيكلة قطاع الطاقة سيكون لها بعض التأثير على الأمن والسياسة الخارجية، ومع ذلك يبدوأن كلاهما يؤكدان التأثيرات الإيجابية المحتملة فنلندا من حيث زيادة استقلال الطاقة والسويد فيما يتعلق بفرص إنتاج الطاقة المتجددة.[1]

لا تذكر وثائق استراتيجية الأمن الفنلندية سوى التخفيف كطريقة لمنع أسوأ عواقب تغير المناخ والتكيف معه كضرورة لتقليل آثاره، إنهم لا يتعمقون في مناقشة نطاق التدابير المطلوبة أوتأثيرها المحتمل على المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن الأمن الفنلندي لا يأخذ في الحسبان عواقب سياسات التخفيف من حدة المناخ الصارمة والمهملة ويوضح كيف يمكن أن تسهم هذه في نتائج مختلفة.كما لا يتعمق التحليل في التفاصيل أويأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من العوامل بشكل خاص، ولكنه يشير إلى الاعتراف بديناميات تأثيرات الأمن البيئي.[2]

ولكن من الناحية العملية، فإن ظهور سياسة المناخ في السيناريوهات له أهمية محدودة، لا يتم طرح المشكلة في أي حال من الأحوال في قرار الحكومة بشأن أمن تقديم الطلب والذي تم تحديثه بعد نشر السيناريوهات. وبالمثل، لم يتم تحديده في أحدث تقييم وطني للمخاطر،حيث تشير الوثيقة إلى أن السياسات المناخية تخلق حالة من عدم الأمان في أسواق التمويل، مما يتسبب في مخاطر جديدة على الممتلكات مثل احتياطيات

[1] Ibid,8.
[2] Ibid.

النفط والعقارات. ومع ذلك، فإن التركيز الإقتصادي الصارم ينتهي به الأمر إلى إهمال النطاق الكامل للتأثيرات المجتمعية والجيوسياسية التي قد تحدثها سياسة المناخ.[1]

على غرار الحالة في فنلندا، لا تذكر الاستراتيجيات الأمنية السويدية الآثار الأمنية للتخفيف أوالتكيف، بالإضافة إلى ذلك، لم تدمج السويد بشكل صريح حتى الآن تأثيرات التكيف في سياساتها الدولية للأمن المناخي، إلى حد ما، يتوافق هذا مع الأجندة السويدية، التي تعطي الأولوية للجهود المبذولة لمعالجة التأثيرات الجيوسياسية مثل سبل العيش والهجرة والصراع في السياق العالمي للمنظمات الدولية، وقد يفوق هذا التركيز المنظور الأكثر توجهاً نحوالداخل، حيث قد تكون تأثيرات التخفيف من حدة المناخ والتكيف مع السويد أكثر وضوحًا. ومع ذلك، فهوأيضًا أحد أعراض الطريقة التي يستمر بها النقاش الدولي حول الأمن البيئي في التغاضي إلى حد كبير عن الآثار الهيكلية.[2]

خارج قطاع الطاقة، لم يتم حتى ذكر الآثار الهيكلية على الأمن البيئي، كما لم يتم تضمين تأثيرات سياسات التخفيف والتكيف على الأمن الغذائي أوالمائي أواستخدام الموارد الطبيعية كقضايا تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية. والأهم من ذلك، أن هذا لا يعني الادعاء بأن فنلندا أوالسويد لم تكن لتأخذ بعين الاعتبار قضايا الغذاء والزراعة والمياه وغيرها من القضايا في سياسات التكيف مع المناخ، إلا أن الروابط ليست واضحة بين هذه القضايا والسياسة الأمنية، وبالتالي إهمال تأثيرها المحتمل عليها وارد.[3]

يوضح الجدول9 إطار سياسة التأثيرات الهيكلية للأمن البيئي في فنلندا والسويد. ويوضح أن فئة التأثيرات بأكملها لا تزال في المقام الأول خارج صنع السياسة،ويمكن

[1]Ministry of EconomicAffairs and Employment of Finland, Finland's new security of supply goals focus on energy supplies, digitalisation, logistics and cyber security,accessed on 01/09/2020, Available online: https://tem.fi/en/-/huoltovarmuuden-tavoitteet-lisaa-huomiota-energiansaantiin-digitaalisuuteen-logistiikkaan-ja-kyberturvallisuuteen

[2]GovernmentOffices of Sweden. National Security Strategy,26.

[3]Hakala,A Lot of Talk, But Little Action,7.

تفسير ذلك إلى حد كبير، من خلال الافتقار إلى الاعتراف والمعرفة بالديناميات الهيكلية حتى على مستوى البحث والتقييم.[1]

الجدول9: إطار السياسة العامة لآثار الأمن البيئي الهيكلي في فنلندا والسويد

	الآثار المعترف بها في التقييمات	الآثار المعترف بها في السياسات / الاستراتيجيات	تدابيرالسياسة المعتمدة
فنلندا	أمن الطاقة	التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه	لا شيء
السويد	أمن الطاقة	التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه	لا شيء

المصدر: Emma Hakala, and others ,« A Lot of Talk, But Little Action—The Blind Spots of NordicEnvironmental Security Policy », Sustainability, 2379(2011) :14. doi :10.3390.

مع وجود سياسات بيئية طموحة إلى حد ما بشكل عام وقلة التعرض المنخفض نسبيًا للتأثيرات المحلية، يبدوأن لدى فنلندا والسويد مصلحة وموارد لتحديد الأنواع الأخرى من التأثيرات البيئية، وبالتالي، يمكن اعتبار الافتقار إلى سياسات للتأثيرات الهيكلية في هذه البلدان مؤشراً على وجود قصور أوسع في صنع السياسات على الصعيد العالمي، وبالتالي يتعين إجراء مناقشة على المستوى الدولي حول عواقب سياسة المناخ الفعالة.[2]

[1] Ibid.
[2] Ibid.

المبحث الثالث : استراتيجيات الدول الإسكندنافية في منطقة القطب الشمالي

في التسعينيات، كان لدى دولتين فقط – كندا والنرويج – سياسة للقطب الشمالي خلال السنوات العشر الماضية، أصدرت العديد من البلدان استراتيجيات وطنية وسياسات بشأن منطقة القطب الشمالي. حيث اصبح لجميع البلدان المتاخمة للقطب الشمالي، وكذلك العديد من الدول الأوروبية والآسيوية البعيدة، إما لديها استراتيجيات قطبية رسمية أومجموعات من البيانات السياسية التي تحدد مصالحها في المنطقة.[1]

تملك الدول الإسكندنافية مجموعة مماثلة من المصالح الإقليمية تشمل الأمن العسكري،واستغلال الموارد الطبيعية، والمطالبات الإقليمية، والنقل، والإشراف البيئي، ورفاهية الإنسان. ومع ذلك يتم التأكيد على كل من هذه العوامل بدرجة مختلفة من قبل الجهات الفاعلة الفردية، حيث سعت الدول الإسكندنافية بشكل عام إلى التركيز على مصالحها المشتركة، وتشكيل مستقبل منطقة القطب الشمالي بطريقة تعزز التعاون الدولي وذلك يتضح من خلال استراتيجياتها في المنطقة. [2]

المطلب الأول : الاستراتيجية الفنلندية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي

على الرغم من أنها لا تحد المحيط المتجمد الشمالي، فقد تبنت فنلندا استراتيجيتها الأولى الخاصة بالقطب الشمالي في عام 2010 بسبب مساحة الأرض الكبيرة فوق الدائرة القطبية الشمالية. ركزت هذه الاستراتيجية الأولية بشكل أساسي على العلاقات الخارجية وبدرجة أقل على المصالح الإقتصادية الأحادية للبلد. كما تم تقديم استراتيجية محدثة، "استراتيجية فنلندا لمنطقة القطب الشمالي"، في عام 2013 وهي تحدد على نطاق أوسع المصالح الفنلندية. تهتم فنلندا في المقام الأول بالمصالح الإقتصادية /

[1]Matthew Bryza, and others , Cooperation and Conflict in the Arctic: A Road Map for Estonia (International centre for defencestudies,november 2014),4.
[2] Ibid.

التجارية، والاهتمامات البيئية ومصالح السكان المحليين، وتؤكد فنلندا أكثر من أي دولة أخرى، على دور الإتحاد الأوروبي في القطب الشمالي.[1]

تتألف استراتيجية عام 2010 من ستة أقسام رئيسية: طبيعة القطب الشمالي الهشة الأنشطة الإقتصادية والمعرفة ؛ النقل والبنية التحتية؛ السكان الأصليين؛ التعاون الدولي.بدورها، تشتمل الاستراتيجية المحدثة لعام 2013 على خمس فئات رئيسية: سكان القطب الشمالي في فنلندا التعليم والبحث؛ الأنشطة الإقتصادية في القطب الشمالي؛ البيئة والاستقرار؛ والتعاون الدولي.[2]

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة فنلندا في جلسة أكتوبر 2012 المبادئ الرئيسية لسياسة القطب الشمالي؛وفي عام 2017، أصدرت فنلندا أيضًا خطة العمل لتحديث استراتيجية القطب الشمالي التي تتعلق بالأولويات التالية في التحديث: سياسة فنلندا الخارجية،والإتحاد الأوروبي في منطقة القطب الشمالي، والسياحة المستدامة، وحلول البنية التحتية التي تدعم المنطقة.[3]

تتخذ الاستراتيجيتان مقاربتين مختلفتين إلى حد ما تجاه المنطقة القطبية الشمالية في فنلندا. وفقًا لاستراتيجية عام 2017، فإن الغرض من السياسة المتعلقة بالمنطقة القطبية الشمالية هو التركيز بشكل أساسي على جانب العلاقات الخارجية في سياسة القطب الشمال. أما إستراتيجية 2013 فهي تستند إلى المبادئ الرئيسية المذكورة أعلاه لسياسة القطب الشمالي وتختلف في أن " الاستراتيجية الجديدة أوسع نطاقًا ". كأولويات لها، تدرس استراتيجية 2013 إمكانيات تعزيز موقف فنلندا ويتماشى هذا مع "الركائز الأربع للسياسة التي حددتها الحكومة: بلد القطب الشمالي، وخبرة القطب الشمالي،

[1] Ibid,13.
[2] VeeraPauliinaSuvanto, Geopolitics of the Arctic: Challenges and Prospects (MemoriadelMáster en EstudiosInternacionales ,Universitat de Barcelona,2015-2016),21.
[3] LassiHeininen,et al, ArcticPolicies and Strategies -Analysis, Synthesis, and Trends (International Institute for AppliedSystemsAnalysis,February 2020),41.

والتنمية المستدامة والاعتبارات البيئية والتعاون الدولي" وهدف فنلندا هو تعزيز النموالإجراءات لتعزيز القدرة التنافسية في المنطقة فيما يتعلق ببيئتها.[1]

من الناحية الإقتصادية، تهدف فنلندا إلى تكثيف علاقاتها التجارية القائمة بالفعل في المنطقة والاستفادةمن فرص الأعمال الجديدة الناشئة في العديد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك: الطاقة والصناعة البحرية والشحن والموارد الطبيعية المتجددة وصناعة التعدين والتكنولوجيا النظيفة والسياحة وحركة المرور، وأنظمة النقل وتخزين البيانات والخدمات الرقمية.أما فيما يتعلق بالبيئة، تريد فنلندا دراسة تغير المناخ وعواقبه على المنطقة، وتقييم المخاطر المرتبطة بالعمل البشري، وإيجاد طرق لمنع التلوث، كما تعتبر فنلندا فريدة إلى حد ما من حيث أنها تؤكد على تحسين رفاهية مواطنيها الذين يعيشون في القطب الشمالي من خلال ظروف عمل أفضل وتنقل العمال بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تولى اهتمام خاص لحقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في عمليات صنع القرار في القطب الشمالي، فضلاً عن التركيز على الحفاظ على الثقافة واللغة.[2]

أما من حيث المخاوف الأمنية، تريد الحكومة الفنلندية تعزيز الاستقرار والأمن من خلال التعاون الدولي، فهي ترى أن الصراع في القطب الشمالي "غير محتمل"، على الرغم من أنها تلاحظ أنه لا يزال من المهم إيلاء "اهتمام وثيق" للتطورات الأمنية وتعزيز التعاون الدفاعي لدول الشمال في المنطقة، هناك أيضًا اهتمام فنلندي كبير بالتعاون متعدد الأطراف، من خلال المنظمات الدولية الكبيرة والصغيرة. ومع ذلك، لا تحظى العلاقات الثنائية باهتمام كبير – باستثناء العلاقات الروسية الفنلندية –. كما تؤكد فنلندا أيضًا على أهمية الإتحاد الأوروبي في المنطقة، داعية إلى أن تصبح بروكسل مراقبًا دائمًا في مجلس القطب الشمالي.[3]

[1]Ibid.
[2]Bryza, Cooperation and Conflict in the Arctic,13.
[3] Ibid,14.

حيث تسعى فنلندا جاهدة لتكون مناصرة وطنية ودولية للتنمية المستدامة وداعمًا للاستقرار كما يتم التأكيد أيضًا على الخبرة والمعرفة الفنلندية بشكل كبير في مجالات مثل بناء السفن في القطب الشمالي، والتكنولوجيا البحرية، والملاحة الشتوية، والتحكم في انسكاب النفط والتكنولوجيا النظيفة. وذلك من أجل حماية توازن طبيعة القطب الشمالي وإنشاء اقتصاد مستدام بيئيًا وتنمية اجتماعية.[1]

[1]PauliinaSuvanto, Geopolitics of the Arctic,21.

المطلب الثاني: استراتيجية ايسلندا للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي

تم نشر التقرير المتعلق بوضع آيسلندا في القطب الشمالي في عام 2009 من قبل وزارة الخارجية في البلاد،وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية تفصيلية حول القطب الشمالي فقد وافقت أيسلندا على القرار البرلماني لعام 2011 بشأن سياسة القطب الشمالي في أيسلندا"، الهدف الأساسي لأيسلندا هو أن يتم قبولها واحترامها كدولة ساحلية في القطب الشمالي.[1]

حيث يبدأ القرار البرلماني لعام 2011 بشأن السياسة القطبية لأيسلندا، بوضع 12 مبدأً أومجالات ذات أولوية بوضوح كإستراتيجية، ويمكن فهم أولويات أيسلندا على أساس هذه المبادئ الـ 12 والتي تشمل:

1) تعزيز وتقوية مجلس القطب الشمالي.
2) تأمين مكانة آيسلندا كدولة ساحلية.
3) تحديد منطقة القطب الشمالي.
4) استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتسوية المنازعات.
5) تعزيز وزيادة التعاون مع جزر فاروغرينلاند.
6) دعم حقوق الشعوب الأصلية في القطب الشمالي.
7) البناء على الاتفاقات وتعزيز التعاون.
8) منع تغير المناخ من صنع الإنسان.
9) حماية المصالح الأمنية المعرفة على نطاق واسع في القطب الشمالي.
10) تطوير المزيد من العلاقات التجارية بين الدول في منطقة القطب الشمالي
11) تعزيز معرفة الآيسلنديين بقضايا القطب الشمالي والترويج لأيسلندا في الخارج.
12) زيادة المشاورات والتعاون على المستوى المحلي.[2]

[1]Bryza, Cooperation and Conflict in the Arctic,15.
[2]Heininen,Policies and Strategies – Analysis,54.

لم يتم تحديد الأولويات من وثيقة 2009 القصيرة بوضوح ؛ ومع ذلك، فهي ضمنيا تستند إلى عناوين الأقسام المختلفة بما في ذلك: التعاون الدولي، والأمن، وتنمية الموارد وحماية البيئة، والنقل، والأشخاص والثقافة، والعلوم والرصد[1].

لذلك ينبغي اعتبار منطقة القطب الشمالي منطقة شاسعة بالمعنى البيئي والسياسي والإقتصادي والأمني، ومع ذلك يبدوأن الوثيقة تبرر أيضًا وضع أيسلندا في المنطقة بناءً على تعريف واحد من هذا القبيل.فهي تنص على أن آيسلندا تقع جغرافيًا بالقرب من الدائرة القطبية الشمالية،وبالتالي فهي داخل القطب الشمالي. بغض النظر عن كيفية تعريف القطب الشمالي في هذه الاستراتيجية، فهذا خروج عن وثيقة عام 2009، لأن الوثيقة واضحة في نصها على أن آيسلندا تقع على أطراف القطب الشمالي في وسط شمال المحيط الأطلسي. وفي الوقت نفسه، تنص الوثيقة أيضًا على أن أيسلندا هي الدولة الوحيدة الواقعة بالكامل داخل منطقة القطب الشمالي ويعتمد ازدهارها بشكل كبير على الاستخدام المستدام لمواردها.[2]

وبذلك تروج أيسلندا لنفسها على أنها الدولة الوحيدة التي تقع بالكامل في القطب الشمالي وتؤكد على أهمية التعاون متعدد الأطراف خاصة في منطقة القطب الشمالي والدول المجاورة لأيسلندا مثل جرينلاند وجزر فارو. كما يتم إبراز الجانب التشغيلي المشترك في سياق نقل النفط والغاز عبر المياه الأيسلندية وتدابير الاستجابة في حالة وقوع حوادث أوحالات طوارئ بيئية. ويتم التأكيد أيضًا على مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية الهشة في القطب الشمالي عندما يتعلق الأمر بتنمية الموارد واستغلالها، والتي ينبغي إجراؤها بطريقة مستدامة.[3]

كما تسعى إلى: تحسين حياة سكان القطب الشمالي، مع دعم حقوق الشعوب الأصلية ومشاركتها في عمليات صنع القرار، الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين،

[1]Ibid.
[2]Ibid.
[3]PauliinaSuvanto, Geopolitics of the Arctic,22-23.

العمل ضد أي نوع من عسكرة القطب الشمالي، تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان المنطقة، وكذلك زيادة المناقشات والتعاون فيما يتعلق بقضايا القطب الشمالي على المستوى المحلي.[1]

[1]Bryza, Cooperation and Conflict in the Arctic,15.

المطلب الثالث : الاستراتيجية الدنماركية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي

أصدرت مملكة الدنمارك استراتيجيتين للقطب الشمالي، استراتيجية مملكة الدنمارك للقطب الشمالي، صدر في عام 2011 ويحتوي على 58 صفحة بما في ذلك الصور والخرائط، في السابق أصدرت الدنمارك أيضًا مسودة استراتيجية في عام 2008 بالإضافة إلى ذلك، أنتجت جزر فاروفي عام 2013، استراتيجيتها الخاصة المسماة أمة في القطب الشمالي: الفرص والتحديات.[1]

تقدم إستراتيجية 2011 بيانًا واضحًا حول الأولويات الدنماركية في القطب الشمالي، مشيرة إلى أنه في شراكة متساوية بين الأجزاء الثلاثة للمملكة الدنماركية، ستعمل المملكة بشكل عام من أجل:

- منطقة قطبية سلمية وآمنة.
- مع النمو والتنمية المستدامين ذاتيا.
- مع احترام مناخ القطب الشمالي وبيئته وطبيعته.
- تعاون وثيق مع شركائنا الدوليين.

والغرض من الاستراتيجية هو : تركيز الانتباه على أولويات المملكة للتنمية المستقبلية في القطب الشمالي حتى عام 2020، وتعزيز مكانة المملكة كلاعب عالمي في القطب الشمالي.[2]

الأولويات لها عناوينها المقابلة في أقسام الاستراتيجية. على الرغم من أن الاستراتيجية لا تحتوي على قسم محدد حول تمكين شعوب الشمال، إلا أن المقدمة توضح بوضوح أن "استراتيجية منطقة القطب الشمالي هي أولاً وقبل كل شيء استراتيجية تنموية تفيد سكان القطب الشمالي".فيما يتعلق بالقطب الشمالي السلمي والآمن، تم التأكيد

[1] Heininen,Policies and Strategies – Analysis,60.
[2] Ibid.

على السلامة البحرية والمراقبة وممارسة السيادة، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كجزء من الأساس للتعاون السلمي في القطب الشمالي. لقد تم النص صراحةً على أن "القطب الشمالي ليس فراغًا قانونيًا"، حيث توفر اتفاقية قانون البحار إطارًا قانونيًا للمنطقة، على سبيل المثال في الحقوق الملاحية أوإدارة الموارد.[1]

يركز القسم الخاص بالنموالمستدام الذاتي والتنمية على الاستغلال المستدام للموارد المختلفة، مثل المعادن أو الأنشطة النفطية أو الموارد الحية أوإمكانات الطاقة المتجددة. كما تم تسليط الضوء على البحث العلمي حول مسائل القطب الشمالي.

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، يتم التأكيد على بناء المعرفة وإدارتها على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة. إن الفهم الأفضل لعواقب تغير المناخ وحماية البيئة والتنوع البيولوجي يحتلان مكانة عالية في قائمة الأولويات.[2]يتناول القسم الأخير التعاون الدولي والدعوة له على ثلاثة مستويات مختلفة، تتوافق مع سيناريومختلف للتحديات: العالمية والإقليمية والثنائية. فيما يتعلق بالمستوى العالمي، يتم الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) كاستجابة للقضايا الناتجة عن تغير المناخ والمنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق شؤون السلامة البحرية والشحن الدولي.[3]

على المستوى الإقليمي، يعتبر مجلس القطب الشمالي الجهاز الرئيسي للتعاون في القطب الشمالي والإجراءات الملموسة المتعلقة بقضايا مثل التنمية المستدامة وظروف معيشة الشعوب الأصلية.كما تم ذكر الكيانات الإقليمية الأخرى أيضًا: تنسيق Arctic Five فيما يتعلق بقضية الجرف القاري، الإتحاد الأوروبي (EU) من حيث اهتمامه بالنقل والموارد الطبيعية، مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي (NCM)، منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، تعاون دول الشمال الأطلسي (NORA).

[1]PauliinaSuvanto, Geopolitics of the Arctic,19.
[2] Ibid,20.
[3] Ibid.

كما يتكون المستوى الثالث من التعاون الثنائي، من إجراءات أكثر واقعية ومحددة، حيث تُعتبر بلدان القطب الشمالي الأخرى شركاء أساسيين، يتعاملون مع نفس الأمور مثل المستوى العالمي، ولكن أيضًا مع مزيد من التركيز على البحث والتعليم والصحة والدفاع.[1]

على الرغم من أن الدنمارك لديها مخاوف أمنية قليلة في القطب الشمالي، إلا أنها ركزت على تعزيز وجودها العسكري بما يتماشى مع الدول الأخرى، وأنشأت في عام 2012 قيادة عسكرية مشتركة في القطب الشمالي توحد الهياكل الدفاعية لغرينلاند وجزر فاروكما تؤكد على الحاجة إلى قدرات جديدة بسبب الضغط الجيوسياسي المتزايد على منطقة القطب الشمالي.[2]

خارج الموارد المعدنية، تريد الدنمارك زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، واستخدام الموارد بشكل مستدام، والحفاظ على دور قيادي في المجتمع العلمي الدولي،وتركزعلى البحث العلمي لا سيما بشأن تغير المناخ وحماية حقوق الشعوب الأصلية، كما تؤكد على التعاون الدولي مع دول القطب الشمالي، والشركاء الجدد، والمنظمات الحكومية الدولية مثل الناتو والإتحاد الأوروبي.[3]

[1] Ibid.
[2] Bryza, Cooperation and Conflict in the Arctic,13.
[3] Ibid.

المطلب الرابع: الاستراتيجية السويدية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي

أنتجت الحكومة السويدية استراتيجية واحدة للقطب الشمالي، استراتيجية السويد لمنطقة عام 2019 أشار إلى ان السويد ستجدد استراتيجيتها في القطب الشمالي،مما يشير إلى أن الاستراتيجية الجديدة ليست بعيدة. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت السويد في عام 2016 مذكرة بعنوان السياسة البيئية السويدية الجديدة لمنطقة القطب الشمالي، مما يدل على اهتمام الدولة المستمر بالمنطقة. [1]

قدمت الحكومة السويدية بيانًا واضحًا حول الغرض من الاستراتيجية: "الغرض من استراتيجية الحكومة لمنطقة القطب الشمالي هو تقديم علاقة السويد مع القطب الشمالي جنبًا إلى جنب مع الأولويات الحالية، والتوقعات المستقبلية لسياسة السويد في القطب الشمالي، انطلاقًا من منظور دولي. علاوة على ذلك، يتوافق إصدار استراتيجية السويد مع رئاستها الأولى لمجلس القطب الشمالي من عام 2011 إلى عام 2013، وقد أثر ذلك على الأولويات الاستراتيجية، حيث تؤكد الوثيقة أنه: "منذ تأسيس مجلس القطب الشمالي في عام 1996، كان هناك إجماع قوي على الرأي القائل بأن التنمية الإقتصادية والبيئية والإجتماعية يجب أن ينظر إليها على أنها مفهوم واحد لخلق تنمية مستدامة طويلة الأجل في المنطقة، كما تعد المبادرات البحثية والتعليمية السويدية المستمرة ضرورية إذا أرادت إحراز تقدم.[2]

يتم التأكيد على التعاون متعدد الأطراف في القطب الشمالي بحد ذاته باعتباره الهدف الرئيسي للسويد وتشير الإستراتيجية إلى العديد من هيئات التعاون المختلفة، مثل مجلس القطب الشمالي (باعتباره الشكل الرئيسي للتعاون في مسائل القطب الشمالي)، الإتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة (مع التنويه بشكل خاص إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع

[1] Heininen,Policies and Strategies –Analysis,92.
[2] Ibid.

البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والمجلس البرلماني الصامي. [1]

أما بالنسبة للأولويات التي تمت مناقشتها في الاستراتيجية، فإن الفئة الرئيسية الأولى هي المناخ والبيئة،أما الفئة الرئيسية الثانية هي التنمية الإقتصادية،والفئة الثالثة والأخيرة من الفئات الرئيسية هي البعد الإنساني.[2]

فيما يتعلق بالبيئة، تدعو السويد إلى المزيد من حماية البيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والبحوث المناخية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ستعمل السويد على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والمساهمة بشكل أكبر في الحوارات الدولية حول البيئة، والدعوة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ عليه بشكل مستدام.[3]

اقتصاديًا، تتوقع السويد فرصًا تجارية في مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك التعدين والنفط والغابات؛ النقل البري والبنية التحتية؛ تكسير الجليد والنقل البحري،والسياحة. ومع ذلك، يرى أن زيادة النشاط الإقتصادي في القطب الشمالي يجب أن تتم فقط بطريقة مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.[4]

وأخيراً، تدعوالسويد إلى زيادة التركيز على الأحوال المعيشية لسكان القطب الشمالي،ولا سيما السكان الأصليون، من حيث الصحة العامة، وتغير المناخ، والمواد الخطرة التي تؤثر على السكان، وتأثير الاقتصاد المعولم على ثقافة الشعوب الأصلية ونشاطها الإقتصادي، بقاء اللغة الصامية والبحث عن المجتمع الصامي. تجدر الإشارة إلىان تعزيز ثقافة التعاون الدولي والالتزام بالقانون الدولي أمر مهم لتحقيق كل هذه الأهداف.[5]

[1] PauliinaSuvanto, Geopolitics of the Arctic,26.
[2] Ibid.
[3] Bryza, Cooperation and Conflict in the Arctic,14.
[4] Ibid.
[5] Ibid.

المطلب الخامس: الاستراتيجية النرويجية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي

أنتجت النرويج خمس استراتيجيات للقطب الشمالي. أحدث وثيقة هي وثيقة عام 2017 المسماة استراتيجية القطب الشمالي النرويجية: بين الجغرافيا السياسية والتنمية الإجتماعية. والوثائق الأخرى هي سياسة النرويج في القطب الشمالي لعام 2014: خلق القيمة، وإدارة الموارد، ومواجهة تغير المناخ وتعزيز المعرفة، ووثيقة 2011 الشمال الأعلى: الرؤى والاستراتيجيات، ولبنات البناء الجديدة لعام 2009 في الشمال: الخطوات التالية في استراتيجية الشمال العليا للحكومة، واستراتيجية الشمال العليا للحكومة النرويجية لعام 2006. [1]

تتكون إستراتيجية 2017 من 37 صفحة بما في ذلك الصور والخرائط والرسوم البيانية وتحدد بوضوح أولويات القطب الشمالي التالية، أو"المجالات ذات الأولوية:

- التعاون الدولي
- تطوير الأعمال
- تطوير المعرفة
- البنية التحتية
- حماية البيئة والاستعداد للطوارئ[2]

هذه العناصر هي أيضًا نفس الأولويات التي تم تحديدها في استراتيجية 2014، والتي تتكون من 43 صفحة بما في ذلك الصور والخرائط والرسوم البيانية. في وقت لاحق من استراتيجية عام 2017، تنص الوثيقة على أن "سياسة الحكومة في القطب الشمالي تعتمد على الجهود طويلة المدى وتظل الأهداف شاملة، على النحو المنصوص عليه في الكتاب الأبيض الأخير حول سياسة القطب الشمالي، دون تغيير وهي :

[1] Heininen,Policies and Strategies – Analysis,72.
[2] Ibid.

• السلام والاستقرار والقدرة على التنبؤ.

• الإدارة المتكاملة القائمة على النظام الإيكولوجي.

• التعاون الدولي والنظام القانوني الدولي.

• أساس أقوى للتوظيف وخلق القيمة والرفاهية.

وجود نفس الأولويات في عام 2017 كما في عام 2014، وكذلك ذكر الأهداف من عام 2011، يشير إلى أن الحكومة النرويجية متسقة في سياستها واستراتيجيتها طويلة الأجل لمنطقة القطب الشمالي.[1]

تشترك الاستراتيجيات في نفس المجالات السياسية السبعة ذات الأولوية الرئيسية، وهي: ممارسة السلطة في الشمال الأعلى بطريقة موثوقة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها ؛ أن تكون في طليعة الجهود الدولية لتطوير المعرفة في أعالي الشمال ؛ كونه أفضل مشرف على البيئة والموارد الطبيعية في أعالي الشمال؛ توفير إطار مناسب لمزيد من التطوير للأنشطة البترولية في بحر بارنتس، سعياً إلى تعزيز تنمية الأعمال المحلية والإقليمية وتعزيزها ؛ حماية سبل عيش وتقاليد وثقافات الشعوب الأصلية في أعالي الشمال؛ زيادة تطوير التعاون بين الناس في أعالي الشمال؛ وتعزيز التعاون مع روسيا.[2]

إن المصالح الروسية تلوح في الأفق بشكل كبير على استراتيجية النرويج في القطب الشمالي، لا سيما فيما يتعلق بمنطقة أعالي الشمال ومواردها الهيدروكربونية، حيث تعتبر هذه الموارد مصدر قلق أساسي للنرويج لأنها تشكل العنصر الأكثر أهمية في اقتصاد البلاد. ومع ذلك لم تدع النرويج هذه التوترات تطغى على فوائد التعاون، وشرعت في سياسة "المشاركة البناءة" التي أسفرت عن اتفاقية ثنائية في سبتمبر 2010 أرست ترسيمًا واضحًا للحدود البحرية في بحر بارنتس الغني بالهيدروكربونات، ومن ناحية

[1]Ibid.
[2]PauliinaSuvanto, Geopolitics of the Arctic,23.

أخرى تسعى النرويج بنشاط لردع العدوانية الروسية في أقصى الشمال، وخاصة التحليقات العسكرية لمنصات النفط النرويجية. [1]

نتيجة لهذه المخاوف الأمنية، تعد النرويج واحدة من أكبر الداعمين لزيادة مشاركة الناتوفي المنطقة. في السنوات الأخيرة، نقلت النرويج مقرها المشترك الوطني ومقر خفر السواحل إلى المواقع الشمالية، وعززت أسطولها البحري (بما في ذلك الغواصات) وزادت التدريبات العسكرية المشتركة مع حلفاء وشركاء الناتو– بما في ذلك أكبر تمرين للناتوفي القطب الشمالي، الاستجابة الباردة، في مارس 2014.[2]

نُشرت أحدث ورقة بحثية تتناول الاستراتيجية النرويجية بشأن قضايا القطب الشمالي، "أعالي الشمال: رؤى واستراتيجيات" في عام 2011. وأكدت على خمسة عشر أولوية إستراتيجية:[3]

.ضمان موقع ريادي من حيث المعرفة حول أعالي الشمال.

.ضمان السيادة والسلطة في أعالي الشمال من خلال زيادة دوريات خفر السواحل والتدريب العسكري والتعاون (خاصة مع روسيا) وشراء معدات جديدة (مثل السفن والمروحيات).

. القيام بدور المشرف على البيئة والموارد الطبيعية من خلال وضع معايير بيئية وسلامة عالية للأنشطة التجارية.

. تحسين المراقبة والاستجابة للطوارئ وأنظمة السلامة البحرية في مناطق البحر الشمالية مع زيادة التعاون الإقليمي في سلامة الشحن والبحث والإنقاذ.

. تطوير علاقات أوثق مع روسيا على المستويات الدبلوماسية والعسكرية والتعليمية والتجارية

[1]Bryza, Cooperation and Conflict in the Arctic,11.
[2]Ibid
[3] Ibid,11-12.

. تقوية وتطوير العلاقات مع بلدان القطب الشمالي، وغيرها من البلدان غير القطبية التي تشارك النرويج مصالحها في المنطقة.

. تعزيز التعاون في المنظمات والمنتديات الإقليمية – وخاصة مجلس القطب الشمالي – حيث ترى النرويج الحاجة إلى مزيد من تكامل السياسات وتدابير التعزيز الأخرى، بما في ذلك زيادة العضوية.

. تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) ووضع المزيد من المعايير والتشريعات في المجالات ذات الصلة مثل القواعد الملزمة للشحن في المياه القطبية.

. تطوير صناعة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة.

. تسهيل استغلال موارد النفط والغاز بما يتماشى مع التقييمات البيئية والمعايير الأخرى.

. تسهيل النقل البحري الآمن وأنشطة الأعمال البحرية.

. تعزيز تنمية الأعمال التجارية الداخلية باستخدام الحلول المبتكرة والتعاون مع الدول المجاورة.

. إنشاء البنية التحتية بين النرويج والدول المجاورة لها في منطقة بارنتس بهدف دعم تطوير الأعمال.

. حماية ثقافة ومعيشة السكان الأصليين.

. تطوير التعاون الثقافي والشخصي في المنطقة.

المطلب السادس:السيناريوهات المحتملة في منطقة القطب الشمالي لتحقيق الامن البيئي واستدامة الرفاه

للتنبؤ وفهم آليات التعاون الدولي في منطقة القطب الشمالي نتم تنظيم السيناريوهات حسب درجة تأثيرها على المنطقة ويتم تحليلها من خلال أربعة عوامل محددة، مثل حماية البيئة، والمشاريع العلمية والاستثمارات، واستخراج / إنتاج النفط والغاز الطبيعي والفترة الزمنية لهذه السيناريوهات هي 10 سنوات من 2017، أي عام 2027.[1]

الفرع الأول: السيناريو الإيجابي

يركزعلى إبرام اتفاقية حماية البيئة في القطب الشمالي بين جميع دول المنطقة القطبية الشمالية، وكذلك إنشاء قواعد التعايش والتعاون الدولي والعمليات لمنع الكوارث والحوادث الكبرى، لقد كانت الخطوة التاريخية الأهم نحوالأمام هي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي دخل حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016. حيث يؤدي إنشاء اتفاقية خاصة بالقطب الشمالي إلى تبسيط عملية المراقبة ويعتبر ضروريًا نظرًا لارتفاع الناتج العام للتلوث بسبب زيادة المشاركة البشرية وعمليات الصناعة في المنطقة، ويمكن بالفعل ملاحظة بعض الخطوات نحومثل هذه الاتفاقية كما ذكرت فنلندا "إنشاء قاعدة بيانات لمصادر الكربون الأسود وانبعاثات الميثان في القطب الشمالي هو أحد الأولويات الرئيسية للمكيفات في السنتين القادمتين (2017–2019).[2]

إن زيادة حجم التعاون العلمي الدولي والمشاريع هو العامل الرئيسي الآخر لازدهار منطقة القطب الشمالي وتنميتها، حيث توجد سوابق لمبادرات وطنية أوثنائية في البحث العلمي في القطب الشمالي، ومع ذلك، على نطاق أوسع لن يكون ذلك كافياً لأن بعض المناطق تتطلب اتفاقية أوإذنًا محددًا من الطرف الثالث. وبالتالي يجب أن تصبح AC هيئة لصنع القرار بدلاً من أن تكون مجرد منتدى للمناقشة، وهي في الوضع الحالي،

[1] Anton Socolov,The Future of the Arctic Region: International Outlook (The Swedish Center for Russian Studies, July 2017),2.

[2] Ministerial meeting in Fairbanks , last modified ,June 30,2017
http://www.arctic-council.org/index.php/en/our-work2/8-news-and-events/444-juneau-sao-02

هكذا وقد أشار وزير الخارجية الروسي – سيرغي لافروف إلى النية لمثل هذا التعاون، "القطب الشمالي منطقة تتطور بشكل تدريجي على الرغم من التعقيدات الدولية ".[1]

لمواصلة النقاش حول البحث العلمي والجهود الدولية في تطوير واستكشاف القطب الشمالي، يجب أن تثار قضية رأس المال الاستثماري المتبادل على غرار تمويل الأبحاث للمفوضية الأوروبية. مرة أخرى، شرعت لجنة التكيف في إنشاء مؤسسة لمثل هذا النشاط وهي أداة دعم مشروع مجلس القطب الشمالي، ستسمح هذه الخطوة لدول القطب الشمالي بأن تكون أكثر استقلالية وتعتمد بدرجة أقل على رأس المال الأجنبي الذي توفره الأطراف المعنية الأخرى، مثل الصين أوالمملكة المتحدة.[2]

تم تجاهل الإمكانات الكبيرة للموارد الطبيعية في المنطقة، وهي النفط والغاز الطبيعي. على الرغم من الأهداف الاستراتيجية الوطنية بشأن الموارد الطبيعية في القطب الشمالي فيجب الإدراك بأنه من خلال زيادة العمليات في المنطقة، تزيد نسبة المجازفة بتعريضها لتغير مناخي أسوأ حيث أن التلوث سيرتفع وكذلك مخاطر الحوادث، مثل الانسكابات النفطية أوغيرها من الكوارث الكبرى. لذلك، يجب على دول القطب الشمالي إبرام اتفاقية تحد من الكمية المحتملة للموارد الطبيعية المستخرجة، كما يجب أن تحدد هذه الاتفاقية الحدود بهذه الطريقة لجعل الإنتاج مربحًا وضارًا قدر الإمكان.[3]

الفرعالثاني: السيناريو المعتدل

السيناريوالمعتدل يعرض الموقف عندما لا يتم تنفيذ خطوات رئيسية نحورفاهية المنطقة ومع ذلك، يستمر التعاون القائم مسبقًا، حيث يشبه إلى حد كبير سابقة عندما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية باريس لتغير المناخ. على الرغم من أن الحكومة أشارت إلى أنها تعد خطة عمل أومعاهدة فيما يتعلق بتغير المناخ في القطب الشمالي، فلا ينبغي التسامح مع مثل هذا الإجراء لا اليوم ولا في المستقبل المتوقع، فإن

[1] Iona Allan , Arctic narrativesand political values (NATO strategiccommunications centre of excellence,September 2019),15.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

تأثير تغير المناخ أكثر أهمية كما هو الحال في المناطق الأخرى، وبالتالي فإن عواقب عدم الوفاء بواجبات أي طرف يجب أن تكون أقسى.[1]

سيكون التقدم العلمي محدودًا في حالة عدم تعاون البلدان بشكل كامل على نطاق عالمي (القطب الشمالي)، وستركزمنطقة القطب الشمالي فقط على اتفاقياتها الثنائية ومشاريعها الإنمائية، كما سيؤدي عدم وجود أرضية مشتركة ومنصة مشتركة للبحث والتطوير إلى إبطاء أي تقدم كبير. فإن الافتقارإلى النهج العلمي في القطب الشمالي سيعرض المنطقة إلى "ألعاب سياسية".[2]

قد يصبح وجود رأس المال الدولي في المشاريع التنموية الوطنية نقطة ضعف لموقف الدولة وقدراتها على اتخاذ قرارات غير منحازة. ومع ذلك، في مثل هذه الحالة تشارك الحكومة أيضًا في التنمية من خلال الشركات المملوكة للدولة. ما لم يكن هذا البلد متطورًا اقتصادًيا، فإن مشكلة مثل نقص التمويل الكافي يمكن أن تشل تنمية المنطقة، نظرًا لأن غالبية الفرص في القطب الشمالي موجودة على الجانب الروسي من المنطقة، ينبغي تطبيق الاستخدام الفعال لسياسة الاستثمار وكذلك التعاون الدولي.[3]

عدم اليقين في السياسة الخارجية للدول يمكن أن يكون ضارا بالمنطقة بأسرها، لذلك يمكن للإدارة الجديدة القادمة ممارسة استراتيجيات مختلفة وتحديد أولويات المصالح المختلفة على سبيل المثال أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامبD.Trump، أنهم سيلغون الخطط السابقة فيما يتعلق باستخراج الموارد الطبيعية الساحلية للوصول إلى الموارد الهائلة في منطقة القطب الشمالي. مثل هذه السياسة العمياء المدفوعة اقتصاديًا تفسد الاستقرار والأرضية المشتركة، وهي حاسمة جدًا للحوار، في القطب الشمالي.[4]

[1]Socolov,The Future of the Arctic Region,3.
[2] Ibid,4.
[3] Ibid.
[4] Milman,Trumpcalled 'threat to everycoastline' as hepushesoceandrilling plan ,Last modified in June 30,2017,

الفرع الثالث: السيناريو السلبي

تعتبر العوامل التالية سلبية لأنها تجعل التعاون العالمي في المنطقة غير محتمل، ويمكن أن يكون أحد هذه العوامل الممارسات الفاسدة فيما يتعلق بمسؤوليات تغير المناخ، والتي يمكن أن تستخدمها الشركات في المنطقة لمضاعفة الأرباح عن طريق إخفاء بعض العيوب، كما يمكن أن تؤدي مثل هذه الممارسات بسهولة إلى تفاقم الظروف البيئية، مما قد يؤدي إلى ذوبان نصف الجليد تمامًا وسلسلة من العواقب غير السارة.[1]

سيكون الإسقاط المروع على المجال العلمي في حالة قيام الدولة بتقييد البحث الدولي على أراضيها للحفاظ على السرية والخصوصية مشكلة كبيرة، وهو ما لا ينبغي أن يكون حالة في مثل هذه المنطقة ذات الأهمية العالمية، فالجهود الوطنية المحدودة لن تكون كافية وبالتالي فإن جودة مشاريع التنمية لن تكون موجودة، على حد سواء يعد تقييد الدولة للبحث الدولي على أراضي الدولة علامة سيئة، حيث يمكن للوجود الوحيد لصناديق حكومية أودولية أن يخلق نقاط ضعف للتأثير غير المرغوب فيه، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الجغرافي السياسي في المنطقة.[2]

إضافة إلى ذلك سيكون العامل الأخير للسيناريوالسلبي في منطقة القطب الشمالي هو تصعيد سباق الموارد، ولكن ليس من نقطة السباق الفعلي بين الدول، ولكن كسباق لاستخراج المزيد والمزيد لتغذية المصالح الاستراتيجية للبلد،وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجه إنتاج الموارد الطبيعية في المنطقة بسبب خصوصياتها، فقد تميل الحكومة إلى التركيز على تلك التي تغطي جميع احتياجات الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون استغلال القطب الشمالي لموارده الطبيعية إضافة جيدة للازدهار الإقتصادي للدولة ولكن ثمن تكثيف تغير المناخ وعدم الاستقرار في المنطقة سيكون بالغا بالتأكيد.[3]

---

https://www.theguardian.com/environment/2017/jun/30/donald-trump-environment-ocean-drilling-atlantic-arctic

[1]Socolov,The Future of the Arctic Region,4.

[2] Ibid.

[3] Ibid,5.

خلاصة:

تبين من خلال هذا الفصل ان تغير المناخ وعبور حدود الكوكب تهديد خطير للحضارة والرفاهية الإنسانية،وللحد من ذلك يوجد الآن اتفاق سياسي عالمي (باستثناء الولايات المتحدة) على وجوب خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل جذري وفي القريب العاجل، كما ستكون لسياسات التخفيف من تغير المناخ المطلوبة للحفاظ على الاحترار العالمي في نطاق 1.5 درجة مئوية التي التزمت بها الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عواقب توزيعية بعيدة المدى وضرورية لمساعدة المجموعات الأسرية الفقيرة على تحمل الأعباء المالية لسياسات التخفيف ولجعل الأهداف المناخية الطموحة مقبولة للناخبين الأوروبيين، وعلى النقيض من الخطابات الشعبوية اليمينية على غرار أمريكا أولاً، التي تفتقرإلى أي تعاطف مع مصير الملايين في جنوب الكرة الأرضية الذين هم بالفعل ضحايا تغير المناخ الذي لم يساهموا فيه، يجب أن تستهدف السياسات الديمقراطية والتضامنية التحول الأوروبي وأنماط الإنتاج والاستهلاك التي تجعل تحقيق أهداف المناخ المتفق عليها في اتفاقية باريس أمرًا واقعيًا.

خاتمـــة

خاتمة

يرتبط الأنموذج الإسكندنافي بخصائص محددة، من أبرزها الرفاهية الإجتماعية لإقتصاد يجمع بين ميزات الرأسمالية، مثل اقتصاد السوق والكفاءة الإقتصادية، وبعض ملامح النظم الإشتراكية الديمقراطية كالإهتمام بالأبعاد الإجتماعية مثل توزيع الدخل بشكل متساوٍ.

يعتمد النظام الإقتصادي لتلك الدول على الضرائب بشكل كبير، ويقوم بتمويلها على الخدمات الإجتماعية العامة ، كما يركز على الاستثمار في التعليم، والصحة، ورعاية الأطفال، والخدمات الأخرى المرتبطة برأس المال البشري، إضافة إلى حماية قوية للقوى العاملة من خلال النقابات وشبكة الأمان الإجتماعي.

النجاح الذي حققته هذه البلدان لافت للانتباه ويجعل من الجدير بالاهتمام دراستها والاستفادة من تجاربها، فلا يكاد يخلو مؤشر اقتصادي إلا وتوجد تلك البلدان في مقدمته، كما أثبتت اقتصاداتها مرونة عالية إبان الأزمة المالية العالمية 2008، في الوقت الذي واجهت اقتصادات العالم ركود كبير ومشاكل بقيت مدة طويلة تعاني منها، وشهدت كبرى اقتصادات العالم معدلات نمو سلبية بعد الأزمة، حققت تلك البلدان معدلات نمو إيجابية، بنسب متفاوتة.

مع هذا يحذر بعض الخبراء من أن النجاح المميز لهذا النموذج يواجه تحديات تبرز تدريجيا، فقد اعتمدت النجاحات الإقتصادية لتلك الدول على الصناعات الاستخراجية في الأساس، سواء كان ذلك في النرويج حيث تزدهر صناعة النفط أو خام الحديد في السويد أو قطع الغابات في فنلندا، ومع تزايد الوعي الدولي بالقضايا البيئية فإن تلك الدول يتوقع أن تكون تحت ضغط عالمي فيما يتعلق بالانبعاثات الكربونية، وهو ما يمثل عنصرا ضاغطا على الصناعات الرئيسة فيها، خاصة إذا أخذ في الحسبان أن بعض الدول الإسكندنافية

تحتل مرتبة عالية جدا فيما يتعلق بنصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية، فالنرويج تحتل المرتبة الـ24 عالميا وفنلندا 26.

تغير المناخ وعبور حدود الكوكب تهديد خطير للحضارة والرفاهية الإنسانية،وللحد من ذلك يوجد الآن اتفاق سياسي عالمي (باستثناء الولايات المتحدة) على وجوب خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل جذري وفي القريب العاجل، كما ستكون لسياسات التخفيف من تغير المناخ المطلوبة للحفاظ على الاحترار العالمي في نطاق 1.5 درجة مئوية التي التزمت بها الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي عواقب توزيعية بعيدة المدى وضرورية لمساعدة المجموعات الأسرية الفقيرة على تحمل الأعباء المالية لسياسات التخفيف ولجعل الأهداف المناخية الطموحة مقبولة للناخبين الأوروبيين.

في حين أنه قد يبدو بعيدًا، إلا أن التغييرات في القطب الشمالي لها عواقب عالمية. على سبيل المثال، يساهم ذوبان الغطاء الجليدي في جرينلاند في ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي، ولديه القدرة على تغيير أنماط دوران المحيطات التي يمكن أن تؤثر على الكوكب بأكمله. علاوة على ذلك ، يؤثر الاحترار في القطب الشمالي على أنماط الطقس وحدوث الظواهر الجوية المتطرفة ، مع تداعيات عالمية على البنى التحتية وعواقب مادية واجتماعية واقتصادية،كما يمر القطب الشمالي بتحول عميق، حيث يتم تضخيم الاحترار الناتج عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية أكثر من مرتين في هذا الجزء من العالم لأسباب مختلفة ، ولا سيما التغير في البياض الناجم بشكل رئيسي عن تقلص منطقة الجليد البحري وما يقابله من تعرض سطح المحيط الأوسع والمظلم لأشعة الشمس خلال صيف القطب الشمالي،كما يؤثر متوسط درجات الحرارة المرتفعة بشكل كبير على مدى وسمك الجليد البحري والغطاء الثلجي ، فضلاً عن ذوبان الصفائح الجليدية وذوبان التربة الصقيعية، كل هذا يؤدي إلى تغييرات معطلة للنظم البيئية والشعوب الأصلية في القطب الشمالي والمجتمعات البشرية الأخرى.

من الأفضل للبشرية جمعاء أن تتوقف عن التفكير بأنانية، فالأمر لم يعد يتعلق بأمن دولة دون أخرى، بل نحن نتحدث عن أمن الكوكب، ومن حق الأجيال المستقبلية أيضا أن تعيش بسلام.

إستنتاجات وتوصيات:

بناءً على ماتقدمٌ ،يمكن عرض الاستنتاجات التي تم التوصل اليها مع بعض التوصيات:

-كانت السمة الفريدة في تشكيل الدولة الإسكندنافيةصعود فئة الفلاحين المستقلين نتيجة لتخصص الزراعة وتطورها، والثورة الزراعية السلمية (التحول إلى الزراعة التجارية لاقتصاد السوق واستخدام الأساليب الزراعية الجديدة). التطور مع مزرعة العائلة كوحدة زراعية أساسية تختلف عن معظم أوروبا الغربية (الزراعة التجارية على نطاق واسع) ومعظم أوروبا الشرقية.

-أسباب النجاح الإقتصادي للنموذج الإسكندنافي، ربما تكمن في عوامل غير اقتصادية وإنما ترتبط أكثر بالقيم الثقافية السائدة في المجتمع.التعاون المجتمعي القوي والمسؤولية الشخصية، والعقلية المؤيدة للمجتمع، هي أساس نجاح نموذج دول الشمال عامة والدول الإسكندنافية على وجه الخصوص.

-أن الدول الإسكندنافية صغيرة ومتجانسة عرقيا وثقافيا، وسهلت تلك الشروط الخاصة مع مستويات عالية من الثقة والتعاون والاستعداد الشعبي لدفع مستويات أعلى من متوسط الضرائب في نجاح تجربة دولة الرفاه.

-الثروة و المال ليسا كل شيء في حياة المواطن الإسكندنافي، كما هو سائد في البلدان النامية، فإذا لا يملك المواطن أموالا فهو لا يعيش حياة كريمة، ولا يحصل على مقومات الحياة الأساسية منعلاج وتعليم والتي إن وجدت فإنها تدفعه للنجاح ونحو مزيد من الإنتاج والريادة في الأعمال.

-يقوم النموذج الإقتصادي لبلدان الشمال الأوروبي على تطوير القطاع العام، وتحقيق إصلاحات حقيقية تضمن المساواة و العدالة من حيث التمتع بالخدمات، بينما تتخلى البلدان النامية عن القطاع العام عبر خصخصة المؤسسات، لذا فالنموذج الإسكندنافي يقوم على مزيج من اقتصاد السوق الحرة والمصلحة الإجتماعية والذي أفسح المجال ليتمتع المجتمع بخدمات من الدرجة الأولى، فضلا عن التعليم والرعاية الصحية المجانية وتعويضات تقاعد سخية.

- زادت أهمية البيئة و القضايا البيئية من خلال انتشار المنظمات الداعية لخطورة تغير المناخ و الإحتباس الحراري و التي ركزت على:الأمن البيئي وسيلة مهمة في مسألة حقوق التنمية المستدامة، التي تشمل التخفيف من ندرة الموارد و التدهور البيئي و التهديدات البيولوجية التي تشكل إضطرابات إجتماعية و صراعات إقليمية.

-الأمن البيئي و ثيقة ملزمة لحماية عناصر المحيط الحيوي من التلوث، و تأمين احتياجات المجتمع لتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

-التوفيق بين مساعي الدول في التقدم و متطلبات عصر الحداثة، وبين الوضع البيئي المتناقص، بمعنى ترشيد الإستهلاك بالرجوع إلى الإنتاج البيئي و الحيوي.

-فيما يتعلق بإستراتيجيات الأمن البيئي في منطقة القطب الشمالي فإن أهم الميادين تتمثل في: المناخ والبيئة، التنمية الإقتصادية، البعد الإنساني،يتم التأكيد على التعاون متعدد الأطراف في القطب الشمالي بحد ذاته باعتباره الهدف الرئيسي للدول الإسكندنافية التي تحاول تحقيق الأمن البيئي في المنطقة من خلال تدابير و إستراتيجيات تنموية بيئية.

ما يمكن ملاحظته من السيناريوهات التي ذكرت في البحث، أن التطور الحالي لمنطقة القطب الشمالي يسير على طريق محدد، ومع ذلك لا ينبغي اعتبار العديد من الإجراءاتالتي تم التسامح معها منذ فترة ممكنة في المستقبل القريب، حيث تصبح المنطقة أكثر ترابطًا وتكتسب مكانة عالمية كبرى، ويتمثل الإقتراح الرئيسي في تقدير الكمية المناسبة

من إنتاج الموارد الطبيعية لإنشاء أساس لإتفاق محتمل للحد / السيطرة على الإستخراج، كما يجب أن يظل الإستقرار البيئي على رأس الأولويات لضمان إزدهار المنطقة ورفاهية السكان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

كتب :

-أبوالنصر مدحت، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، ط. 1(القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017).

-دالي ماري، الرفاه، تر.عمر التل (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)

-زياني صالح، بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية (باتنة، دار قانة، 2010).

محمد المحمود سليمان، الجغرافيا والبيئة (سوريا، منشورات الهيئة العامة السورية).

مقالات:

-بوستي توفيق، " مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحواطار جديد للتحليل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد.13(جويلية 2018).

-قسوم سليم، " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية "، المجلة العربية للعلوم السياسية 39 (2013).

رسائل وأطروحات:

-بن رجم منى، بوعجينة صليحة، "متطلبات الأمن البيئي العالمي: التحديات والرهانات" (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2013).

-بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي –مقاربة الأمن الإنساني– (مذكرة ماجيستير،جامعة الجزائر 3، 2013).

-ثعالبي نوال، دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية (مذكرة ماجيستير، جامعة باتنة، 2010).

قائمة المراجع

-حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013).

-درغوم أسماء، "البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية" (مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،2009).

-شارف خولة، مخنان مروة،دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على الأمنالبيئي(مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945 قالمة،2012).

-شرايطية سميرة، "أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدولة الفاشلة: دراسة عبر إقليمية" (أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة 1، 2018).

-عقون نسيمة، التنمية المستدامة في البعد البيئي (مذكرة ماستر،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018).

-قسوم سليم،" الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية " (مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر3،2010).

قائمة المراجع

مواقع إلكترونية:

-أبوجوده إلياس، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، إطلع عليه بتاريخ 13 سبتمبر 2020،

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

-كيف بنت الدول الإسكندنافية إقتصادات برفاهية عالية؟، تم الإطلاع عليه في 15 سبتمبر 2020،

https://www.noonpost.com/content/19261

-ما النظام الإيكولوجي ؟، إطلع عليه بتاريخ 20/06/2020،

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/gography11/geography/sec176.doc_cvt.htm

-محمود هشام،الإقتصاد الإسكندنافي: نموذج نجاح رغم ضرائب مرتفعة،إطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر 2020،

https://www.aleqt.com/2019/07/02/article_1629816.html

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

كتب:

-Allan Iona, Arctic narratives and political values (NATO strategic communications centre of excellence,September 2019).
-Emma Hakala, Climate Security: Strategy or Necessity for Finland? FIIA Briefing Paper 209 (FIIA Helsinki, Finland, 2016).
-Energy 2020: A strategy for competitive,secure and sustainableenergy (European Commission,10 November 2011).
-Esping Andersen, The Three Worlds of Welfare Capitalism (Cambridge, Polity Press ,1990).
-Gough Ian, Climate change and public policy futures (British academy,policy center,2011).
-Hilson Mary ,the nordic model , Scandinavia since 1945 (London,reaktion books , 2008).
-Matti Alestalo , Sven and Kunhle , The Nordic Model: Conditions, Origins, Outcomes, Lessons (Hertie School of Governance , Working Papers , No.41,June,2009).
-Morten Normann Tor et al, Challenges to the Nordic Welfare State - Comparable Indicators (Nordic Social Statistical Committee (NOSOSCO),2009).
-Myers Norman, Ultimate security:the environmental basis of political security,W Nortan(New York,1993).
-Nanna Kildal, Kuhnle Stein, The Principle of Universalism: Tracing a Key Idea in the Scandinavian Welfare Model (The Stein Rokkan Centre, University of Bergen, 2002).
-O'Brien M., Penna S., Theorising welfare :Enlightement and modern society (London :Sage,1998).
-Sven E Olsson, "La société civile, l´État, et la sécurité sociale en Suéde : centralisation et décentralisation dans le model sociale scandinave" (Paris: Association de l´étude de l´historie de la Sécurité sociale, 2001).

-Torben Andersen, Welfare policies, labour taxation and international integration (International Tax and Public Finance, vol.10, 2003).
-Ulman Richard, " redifining security" , International security,vol.8,No.1(1983).
-Williams R. Keywords: a vocabulary of culture and society (London,1976).

مقالات:

-Bryza Matthew et al, Cooperation and Conflict in the Arctic: A Road Map for Estonia (International centre for defence studies, november 2014).
-Cook Beth,Conceptual framework for analysis of welfare state developments(The University of Newcastle :Coffee,2007).
-Daly Herman E, Farley Joshua, Ecological economics: principles and applications (Island press, Washinton, 2004).
-Dietrich Rueschemeyer, Stephens Evelyne Huber, Stephens John, Capitalist Development and Democracy (Cambridge, Polity Press ,1992).
-Edlund Jonas, Lindh Arvid,"The democratic class struggle revisited: The welfare state, social cohesion and political conflict", Acta Sociologica 58 (2015), DOI :10.1177/000169315610176
-Flora Peter, State-Formation, Nation-Building and Mass Politics in Europe (Oxford: Oxford University Press ,1999).
-Future security challenges in the baltic sea region (Sewidish armed force: Development, Concepts and Doctrine Centre ,2015).
-Gordon L, Fraser N, " A genealogy of dependency: tracing a keyword of the U.S welfare state " (1994) .
-Hajighasemi Ali, The Transformation of the Swedish Welfare System: Fact or Fiction? Globalisation, Institutions, and Welfare State Change in a Social Democratic Regime (Huddinge, Södertörn Academic Studies, 2004).

قائمة المراجع

-Hakala Emma et al, « A Lot of Talk, But Little Action—The Blind Spots of NordicEnvironmental Security Policy », Sustainability, 2379(2011). doi :10.3390.
-Heininen Lassiet al, Arctic Policies and Strategies -Analysis, Synthesis, and Trends (International Institute for Applied Systems Analysis,February 2020).
-Koch Max, « Sustainablewelfare, degrowth and eco-social policies in Europe », In Social policy in the European Union: state of play 2018(European Trade Union Institute, Bruxelles, 2018).
-Kvist Jon, « Is the Nordic welfare model viable? 21st century challenges to the Nordic welfare model in a European context », in: Journal of Policy Science, vol. 7 (The Policy Science Association of Ritsumeikan University, 2013).
-Lavalette M., "Marx and the marxist critique of welfare", In Social policy a conseptual and theoritical introduction (London: Sage,1997).
Lister Ruth, Understanding theories and concepts in social policy (Bristol: policy press, 2010).
-Maria Helga, Welfare States and Woman Power: Essays in State Feminism (Olso, Norwegian University Press ,1978).
-Matti Alestalo, Flora, “Scandinavia: Welfare States in the Peripheral Welfare States ” In The Transfomation of Europe : Social Conditions and Consequences (Warsaw, IFiS Publishers, 1994).
-OECD Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries (Paris: OECD ,2008).
-P Pedersen et al, Emigration from the Scandinavian welfare states ,In Alternatives for Welfare Policy – Coping with Internationalisation and Demographic Change (Cambridge University Press ,2003).
Pinker R., "the conservative tradition of social welfare",In students ‘ companion to social policy(Oxford :Blackwell,1998).
-Socolov Anton, The Future of the Arctic Region: International Outlook (The Swedish Center for Russian Studies, July 2017).

قائمة المراجع

-T Litfin Karin, "Constructing environmental security and ecological interdependance ", In global governance 5 (1999).
-Torben Andersen,The scandinavianmodel –prospects and challenges (CESIFO working paper No. 1903 category 3: social protection, january 2007).
-Tuchman Mathus Jessica,"Redefining security" in foreign affairs, vol.68,No.2(Spring,1989).

رسائل وأطروحات:

-Pauliina Suvanto Veera, Geopolitics of the Arctic: Challenges and Prospects (Memoria del Máster en Estudios Internacionales ,Universitat de Barcelona,2015-2016).

مواقع إلكترونية:

-Arctic issues and threats, 16 september 2020, https://www.greenpeace.org/usa/arctic/issues/.
-Government Offices of Sweden. National Security Strategy. Prime Minister's Office, 20 January 2017. last modified in01/09/2020, http://www.government.se/4aa5de/contentassets/0e04164d7eed462aa511ab03c890372e/%20national-security-strategy.pdf
-Haavisto Pekka, Our baltic sea- let's fix the damage we have caused, last modified in 16 september 2020, https://www.blastic.eu/baltic-sea-lets-fix-damage-caused/.
-Milman,Trumpcalled 'threat to everycoastline' as hepushesoceandrilling plan ,Last modifiedJune 30,2017, https://www.theguardian.com/environment/2017/jun/30/donald-trump-environment-ocean-drilling-atlantic-arctic.

-Ministerial meeting in Fairbanks , last modified ,June 30,2017 http://www.arctic-council.org/index.php/en/our-work2/8-news-and-events/444-juneau-sao-02.

-Ministry of Economic Affairs and Employment of Finland, Finland's -new security of supply goals focus on energy supplies, digitalisation, logistics and cyber security, last modified in 01/09/2020, https://tem.fi/en/article/-/asset_publisher/huoltovarmuuden-tavoitteet-lisaa-huomiota-energiansaantiin-digitaalisuuteen-logistiikkaan-jakyberturvallisuuteen.

-Prime Minister's Office. Government Report on Finnish Foreign and Security Policy; Government Report,last modified in 01/09/2020, https://valtioneuvosto.fi/documents/10616/1986338/VNKJ092016+en.pdf/b33c3703-29f4-4cce-a910-b05e32b676b9

-Sweden'sDefence Policy 2016 to 2020 (Government Offices of Sweden: Stockholm, Sweden, 2015),last modified in 01/09/2020, https://www.government.se/information-material/2015/06/%20swedens-defence-policy-2016-to-2020/

-Williams Tim, The Arctic: Environmental Issues, last modified in 12 september 2020, https://lop.parl.ca/sites/PublicWebsite/default/en_CA/ResearchPublications/200804E#:~:text=Three%20main%20interrelated%20issues%20regarding,increasingly%20evident%20in%20the%20North..

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الفرق في معدلات البطالة بين الرجال والنساء 15-64 سنة، في أوروبا،2006	146

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	نسبة إعالة كبار السن، أوروبا 1996 و2000 و2007	126
02	معدل الخصوبة الإجمالي، أوروبا، 1995 و2000 و2006	130
03	العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس، أوروبا 2006	132
04	العمر المتوقع في سن 65 حسب الجنس ربط الفقرة بالجدول	134
05	معدل العمالةمن 15-64 سنة حسب الجنس، أوروبا، 2006	141
06	نسب البطالة في القوة العاملة حسب الجنس، أوروبا، 2006	144
07	يوضح إطار السياسة العامة لآثار الأمن البيئي المحلي في فنلندا والسويد	174
08	إطار السياسة العامة لآثار الأمن البيئي الجيوسياسي في فنلندا والسويد.	180
09	إطار السياسة العامة لآثار الأمن البيئي الهيكلي في فنلندا والسويد	183

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان.....

إهداء.....

خطة الدراسة.....

ملخص.....

مقدمة.....16

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.....26

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي للدراسة.....28

المطلب الأول : الأمن البيئي والمفاهيم المرتبطة به.....28

الفرع الأول: الأمن البيئي.....28

الفرع الثاني: الحوكمة البيئية العالمية 32

الفرع الثالث: النظام الايكولوجي.....35

المطلب الثاني : الرفاه والمفاهيم المرتبطة به 38

الفرع الأول: : الرفاه.....38

الفرع الثاني: التنمية المستدامة 41

المبحث الثاني: التأسيس النظري للأمن البيئي.....46

المطلب الأول : الأمن البيئي كأحد أبعاد الآمن الإنساني.....46

الفرع الأول: الأمن البيئي كقيمة عالمية.....48

الفرع الثاني: نحليل الأمن البيئي وفق نظرية النظم.....49

المطلب الثاني : الأمن البيئي كأحد قطاعات الآمن القومي.....51

الفرع الأول: الرابط بين الأمن والبيئة.....52

الفرع الثاني: الجيوبوليتيك والحروب على الموارد.....56

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن من الأمن البيئي إلى الأمننة البيئية.....58
المطلب الرابع: الأمن البيئي كقضية جندرية.....63
الفرع الأول: الايكولوجيا النسوية.....63
الفرع الثاني: الايكولوجيا الإجتماعية.....65
المبحث الثالث : التأسيس النظري لدولة الرفاه.....67
المطلب الأول : التصور الليبرالي 67
المطلب الثاني : التصور الاشتراكي حول دولة الرفاه.....71
المطلب الثالث : التصور الماركسي.....74
المطلب الرابع : التصور المحافظ.....76
الفصل الثاني: الأنموذج الإسكندنافي دراسة في تطور دولة وسياسات الرفاه.....79
المبحث الأول : تطور الأنموذج الإسكندنافي.....81
المطلب الأول: الخصائص الرئيسية لأنموذج الرفاه الإسكندنافي.....81
الفرع الأول: الدولاتية.....84
الفرع الثاني: الشمولية.....85
الفرع الثالث: المساواة.....86
المطلب الثاني: شروط صنع الأنموذج الإسكندنافي.....87
الفرع الأول: النمو الإقتصادي والتحول الهيكلي.....88
الفرع الثاني: الصراع الطبقي السلمي الديمقراطي.....90
المبحث الثاني :تطور سياسات الرفاه في الدول الإسكندنافية.....92
المطلب الأول: سياسات الظروف المتغيرة من تسعينات القرن العشرين.....93
الفرع الأول: الهجرة الدولية والتغير الديموغرافي.....93
الفرع الثاني: العولمة والتكامل الأوروبي.....95

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: التغيرات الإقتصادية.....97
الفرع الرابع: التغيرات في الهيكل الطبقي 100
المطلب الثاني :سياسات دول الرفاهية الإسكندنافية في بداية القرن الحادي والعشرين.....102
الفرع الأول: نظام الأسرة.....104
الفرع الثاني: الضمان الإجتماعي وسياسات التوظيف.....106
المطلب الثالث : نحو حدود الرفاه وما بعدها.....109
المبحث الثالث: تحديات انموذج الرفاه اللإسكندنافي.....116
المطلب الأول: التحديات العابرة لحدود الدول الإسكندنافية.....116
الفرع الأول: العولمة.....116
المطلب الثاني : التحديات الديموغرافية والإقتصادية.....125
الفرع الأول: التحديات الديموغرافية.....125
الفرع الثاني: التحديات الإقتصادية.....135
المطلب الثالث : التحديات الإجتماعية.....142
الفرع الأول: الفقر.....142
الفرع الثاني: البطالة.....143
الفرع الثالث: الأسرة المتغيّرة.....146
المطلب الرابع: التحديات البيئية كتهديد لأنموذج الرفاه الإسكندنافي.....149
الفرع الأول: تغير المناخ.....149
الفرع الثاني: التغيرات في التنوع البيولوجي.....151
الفرع الثالث: حفر النفط في القطب الشمالي.....152
الفرع الرابع: التلوث.....153

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الأمن البيئي كأحد متطلبات استدامة الرفاه في الدول الإسكندنافية دراسة في التدابير والسياسات.....**157**

المبحث الأول: سياسات الأمن البيئي في أوروبا.....159

المطلب الأول : سياسة النمو الأخضر مقابل النمو الإقتصادي في أوروبا.....159

الفرع الأول: التفاؤل غير العقلاني 160

الفرع الثاني: النمو الأخضر.....161

الفرع الثالث: انخفاض النمو.....162

المطلب الثاني : سياسات المناخ والإستدامة في الإتحاد الأوروبي.....163

المطلب الثالث: السياسات البيئية والإجتماعية للرفاهية المستدامة وتراجع النمو.....167

المبحث الثاني : سياسات الأمن البيئي في فنلندا والسويد.....171

المطلب الأول: تدابير السويد و فنلندا لمواجهة التأثيرات المحلية على الأمن البيئي.....171

المطلب الثاني: التدابير الإقليمية للسويد وفنلندا لمواجهة التأثيرات الجيوسياسية على الأمن البيئي.....176

المطلب الثالث: تدابير فنلندا والسويد لمواجهة التأثيرات الهيكلية على الأمن البيئي.....181

المبحث الثالث: استراتيجيات الدول الإسكندنافية في منطقة القطب الشمالي.....184

المطلب الأول : الاستراتيجية الفنلندية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي.....184

المطلب الثاني : استراتيجية أيسلندا للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي.....188

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : الاستراتيجية الدنماركية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي.....191
المطلب الرابع : الاستراتيجية السويدية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي.....194
المطلب الخامس :الاستراتيجية النرويجية للأمن البيئي واستدامة الرفاه في القطب الشمالي.....196
المطلب السادس: السيناريوهات المحتملة في منطقة القطب الشمالي لتحقيق الأمن البيئي واستدامة الرفاه.....200
الفرع الأول: السيناريو الايجابي 200
الفرع الثاني: السيناريو المعتدل.....201
الفرع الثالث: السيناريو السلبي.....203
خاتمة.....205
قائمة المراجع.....211
قائمة الأشكال والجداول..... 220
فهرس المحتويات.....222